النمو الاقتصادي في إسرائيل يهبط إلى أدنى مستوياته خلال الربع الأول.. ومؤسسات عالمية تحذرا

الأمل" من نتنياهو ضمن قائمة انتخابية جديدة- مهمة واردة اكنها صعبة!

اصطفاف "خائبي

صفد (۵) ــــة

الاسرائيلي 🚆

الثلاثاء ٢٠١٦/٥/٣١م الموافق ٢٤ شعبان ١٤٣٧هـ العدد ٣٨٠ السنة الرابعة عشرة

السائبات ا

ملحق نصف شهري يصدر عن

◘ أل المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

كلمة في البدايـة

عنصرية مغروزة في العمق

كشفت صحيفة "هآرتس" أخيــرًا النقاب عــن أن مراقــب الدولة

الإســرائيلية أعدّ تقريرًا يوجّه فيه انتقادات شديدة إلى وزارة التربية

والتعليــم الإســرائيلية من جراء عــدم معالجتها كمــا ينبغي موضوع

العنصريـــة في جهـــاز التعليم الحكومـــي، وعدم عنايتهـــا بأن تدفع

قدمًا ببرامج تعليمية حول "الحياة المشــتركة بيــن اليهود والعرب"،

وامتناعها عن مواجهة الشروخ في المجتمع، وتجاهلها شبه المطبق

لتقارير وضعتها لجان رسمية بشأن نشر مبادئ الديمقراطية في

ويشـكل هذا الكشـف نوعًا من الأدوات التي تحاول أن تعيد سـبب

العنصرية الشــاطّـة في إســرائيل إلى تلكؤ المؤسسات الرسمية وفي

وثمــة أداة أخرى، تتمثّل بعزو العنصريــة إلى وضعية الانزياح العام

نحو اليمين، مؤكدة أن هذه الوضعية لا تنفك تغلب على إسرائيل حاليًا

وتزداد حدّتها من يوم لآخر، وتشكل واحدًا من أبرز مشاغل الكثير من

بقلم: أنطوان شلحت

المدارس [طالع تقريرًا مفصلًا ص ٦].

مقدمها وزارة التربية والتعليم في مكافحتها.

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تعيين ليبرمان وزيرا للدفاع بعد حل أزمة ائتلافية بين نتنياهو وبينيت!

"المشــهد الإســرائيلي": صادقت الحكومـــة الإســرائيلية بالإجماع، أمس الاثنين، على تعيين رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، وزيرا للدفاع، مكان موشيه يعلون، الذي استقال يوم الجمعة قبل الماضي، احتجاجا على تعيين ليبرمان مكانه، رافضا تولي منصب وزير الخارجية.

كذلك صادقت الحكومة على تعيين عضو الكنيست من "يسرائيل بيتينو" سوفا لاندفر وزيرة لاستيعاب المهاجرين الجدد، وعلى تعيين عضو الكنيست تساحي هنغبي وزيرا بلا حقيبة في مكتب رئيس الحكومة.

وجاء ذلك خلال جلســة خاصــة عقدتها الحكومة الإســرائيلية، في أعقاب تسوية لحل أزمة ائتلافية، بين نتنياهو ورئيس حــزب "البيت اليهودي" ووزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، نشــأت بعدما طالب بينيت نتنياهو بتعيين ضابط كمستشار عسكري خاص للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، من أجل إطلاع الكابينيت على المستجدات السياسية والأمنية، بينما رفض نتنياهو ذلك.

وهدد بينيت بالانســحاب من الحكومة وإســقاطها في حال اســتمر رفض نتنياهو لمطلبه هذا.

لكن نتنياهو وافق الليلة قبل الماضية على تســوية اقترحها وزير الصحة، يعقوب ليتســمان، من كتلة "يهــدوت هتوراة"، وبموجبه ســيقوم رئيس مجلس الأمــن القومي بإطلاع أعضــاء الكابينيت على التطورات السياســية والأمنية. ويشــار إلى أنه فــي الوقت الذي هدد فيه بينيت بالانســحاب من الحكومة، قال قيادي في كتلة "المعسكر الصهيوني" إن رئيس هذه الكتلة، إســحق هيرتســوغ، لا يرفض الانضمام إلى الحكومة علــى خلفية الأزمة بين

وقال ليتسـمان إن رئيــس مجلس الأمن القومي يشــارك فــي اجتماعات الكابينيت وهو "رجل جدي يطلع الجميــع وبالإمكان الاعتماد عليه". وأضاف أنــه في بداية الأزمة كان من الصعب التوســط بين الجانبين، لكن في نهاية الأمر "تنازلا، فنحن لا نريد انتخابات".

وحول احتمال انضمام "المعسكر الصهيوني" إلى الحكومة، قال ليتسمان لموقع "واللا" الالكتروني، إن دعوة نتنياهو لهيرتسوغ بهذا الخصوص جدية. وأضاف "أنني متأكد من وجــود آراء متناقضة كثيرة وحول مواضيع كثيرة بين أعضاء الائتلاف، ورغم ذلك فإنهم يجلسـون سـوية. وأنا لا أفهم بإدارة الشـــؤون الخارجية والأمن ولا أتدخل فـــي هذه الأمور، لكني لا أرى تناقضا في ذلك". لكن ليتســمان شــدد على أنه لن يبقى في الحكومة في حال انضمام حزب "ييش عتيد" برئاسة يائير لبيد "لكن لا مشكلة لدي مع هيرتسوغ".



ليبرمان إلى جانب بينيت في حكومة نتنياهو: ويتواصل التنافس على "اليمينية".

وذكـرت تقارير إعلامية إسـرائيلية أن في خلفية نجاح هذه الوسـاطة ما يوصـف بـ "حلف الإخوة" الجديد، الـذي تبلور مؤخرا بيــن كتلتي "يهدوت هتوراة" و"البيت اليهودي"، وليتسمان وبينيت. وعلى أثـر ذلك، حاز ليتسمان على ثقة الطرفين، نتنياهو وبينيت. وهذه ليست الخطوة الوحيدة التي نفذها ليتسمان، فبعد اتفاق نتنياهو وليبرمان حول انضمام الأخير إلى الحكومة، بادر ليتســمان إلى عقد لقاء مصالحة مع ليبرمان. وكان ليبرمان قد شعر بأن أنصار ليتسمان خصوصا قد خانوه عندما أيدوا خلال انتخابات بلدية القدس، رئيس البلدية نير بركات وليس مرشحه موشيه ليئون.

من جهة ثانية، هاجم عضو الكنيست عن حزب "ييش عتيد"، عوفر شيلح، ويعتبر خبيرا أمنيا، التسـوية بين نتنياهــو وبينيت ووصفها بأنها "هراء". وقال شــيلح إن "مشــروع القانون الذي قدمته الأســبوع الماضـــي وكذلك ما تحدثــت عنه طوال العام ونصف العام الماضــي، يقضيان بأن رئيس مجلس الأمــن القومي هــو الذي يجب أن يكون مستشــارا لــوزراء الكابينيت وليس

تعيين سكرتير عسكري (كما طالب بينيت)". وأضاف شيلح أن "المشكلة في مطلب بينيت هي أنها كانت جزئية وهو لم يكن جديا. وما ينبغي أن يحصل هو أن يكون هناك عمل جذري يتم من خلاله تصحيــح أداء الكابينيت، من خلال تخصيص كل واحد مــن وزراء الكابينيت الوقــت اللازم، إذ ليس لدى أعضاء الكابينيت مصادر معلومات، وليس لديهم أحــد بإمكانه أن يركز عملهــم ورئيس مجلس الأمن القومــي لن يقوم بهذا

العمـــل". وأردف أنه لا يتم التعامل بجدية مع مجلــس الأمن القومي، خاصة وأنه لا يوجد رئيس لــه، وإنما رئيس مؤقت "وهذه هي الجدية التي يتعامل بها رئيس الحكومة مع هذا الموضوع". ووفقا لشــيلح فإن مستشــار الكابينيت يجب أن يكون شخصا مستقلا في التزامه وولائه تجاه الهيئــة الوزارية. "وإذا أراد رئيس حكومة مثل نتنياهو

أن يكون الكابينيت ضعيفا ومســتضعفا، فإن رئيس مجلس الأمن القومي لن

وداخل ذلك يشير هؤلاء، في شبه إجماع، إلى أن بداية هذا الانزياح يمكن تحديدها في فترة صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم (عــام ١٩٩٦)، غيــر أن مداه صار إلى تعمّق في فتــرة إيهود باراك أيضًا (۱۹۹۹- ۲۰۰۱). ومن علائمه الواضحة توحيد خطاب «المركز السياســي» في إسرائيل المتمثل بالأساس في حزبي الليكود والعمل، ترتبًا- ضمن أشياء أخرى- على التوصيف المشــوّه من جانب الإسرائيليين لما حدث في «كامب ديفيد» ومن ثمّ لمســتحصلات «عملية التســوية» برمتها. وطبقًا لهذا الخطاب فإنّ «خيانة» الفلسـطينيين مبدأ التســوية (الذي

مكملة، مع غاية «حفظ البقاء» في وجه «أخطار وجودية» داهمة. في واقع الأمر فإن حصر تســويغ العنصرية في تخوم هذه الوضعية يظلّ أقرب إلى التفسـير التبسـيطي، كون ذلك يفــارق العامل الأهم والأبعــد مدى، وهو مبلــغ انغــراز العنصرية في العمق لــدى الأغلبية

يحيل إلى «مبدأ» الســـلام)، لم تبق أمام إســـرائيل سوى نتيجة واحدة:

محاولـــة حل الصراع من خلال القوة، لأن ذلك يتسّـــق في صورة موازية،

الساحقة من الرأي العام الإسرائيلي، المؤدلجة بالفكر الصهيوني. ومن الســهل ملاحظة أن بعض تلك التحليلات طوّر «وسائل دفاع» عن فكرة العنصرية وضرورتها بالنسبة إلى إسرائيل، الآن وهنا، في سبيل الإقناع بها من جهة، وفي سبيل توكيد أهمية قوننتها من دون مواربة أو تحــرّج من جهة أخرى، وذلك عبر الاســتعانة بالحجج عينها التي تردّ كذلك على عوامل توحيد خطاب «المركز السياسي».

وتحمل «وســائل الدفاع» هذه في ثناياها عدة «أفكار» تعكس إشارة سالفة إلى العنصرية المغروزة في العمق، لعل أهمها فكرة «المحورية القومية» في أحد أكثر أشــكالها بدائية. ومن هذه الفكرة، فإن الطريق

نحو شرعنة العنصرية من دون أي غضاضة تصبح قصيرة جدًا. في دلالة طريقها هذه احتلت الفكرة المذكورة، تاريخيًا، حيِّزًا مركزيًا جدًا في التفكير والتخطيط الصهيونيين. ولا تنفك تنتج أســانيد لها، هي ليسـت وليد تباعد الجماعتين بمقدار ما هي وليد جوهر العلاقات

في الأيام الأخيرة انشــغلت بعض وســائل الإعلام الإســرائيلية بنبأ قيام اللجنة الوزارية لشــؤون ســن القوانين بإســقاط مشــروع قانون قدمه نائب من «المعسـكر الصهيوني» ينص على إلغاء ما يعرف باسم «لجان القبــول» لـ»البلدات الجماهيرية» في النقب والجليل، والذي لقي معارضة حتــى داخل صفوف «المعسـكر الصهيونــي». وهذه اللجان أقيمت بموجب قانون أقرّت المحكمة الإسرائيلية العليا دستوريته قبل أقل مـن عامين. وانطلق من نيات ودوافـع عنصرية بحتة تتلخص، في جوهرها وحقيقتها، بمنع سـكن المواطنين العــرب في هذه «البلدات

وكانت هذه المحكمة نفسها أصدرت بعض أحكام قضت بإلغاء قرارات عينية رفضت فيها «لجان القبول» في بعض تلك البلدات الاستجابة لطلبات مواطنين عرب ـ بصورة أساسـية ـ للسـكن فيهـا فألزمتها المحكمة بقبول تلك الطلبات وتمكين المواطنين العرب من ذلك.

وبالتزامين مع صدور تلك الأحكام أكد البروفسور دافيد كريتشمر، أستاذ الحقوق المعروف، أن هذه الأحكام لا تعني التأثير على ترتيبات بعيدة الأمد بشأن سياسة محاصصة الأراضي في إسرائيل التي كانــت تمييزية ضــد العرب على الدوام، كما لا يمكــن اعتبارها قرارات جارفة تجعل جميع التقييدات الخاصة المفروضة على أراضي الدولة غير شـرعية، ولا تعني أن التمييز على أسـاس الديانــة أو الانتماء إلى المجموعة القومية- العرقية سيكون غير مشروع دائمًا. وأردف يقول إنه بموجب «مبدأ المســاواة» فإنه يمكن الطعن في مثل هذا التمييز، لكن المجــال مفتوح لإثبات أنه ضروري «في ظــروف خاصة لقضية محددة». وإذا قــدم مثل هذا الدليل، فإن اللجوء إلــى مثل هذا التمييز لن يعتبر خرقًا لـ «مبدأ المساواة».

من ناحية أخرى، نوهنا في أكثر من مناسبة سابقة إلى أنه لا يوجد في إسرائيل ذاتها انكشاف عالمي واسع النطاق على التقاليد التي تحتقر العرقية، وتحث على المساواة المدنية، وتعرض جدول أعمال للمواطنين العرب أيضًا يتناسب مع تطلعاتهم كأقلية قومية. فاليسار الإسرائيلي (وكــذا اليمين التقليديّ) لم يتجرأ أبدًا على الإعراب عن مواقف كفاحية في سبيل المساواة المدنية في كل مجالات الحياة بين اليهود والعرب، لكونه هو أيضًا مصابًا بالتفكير العرقي.

أمــا الحاخامون، الذين يتصدرون عــادة الحملات العنصرية، فإنهم لا يُصدمون أبدًا من جراء فعلتهم الفاســقة هذه، كونهم جميعًا يعرفون بأن العنصرية في إسـرائيل هي ظاهرة عابرة للأحــزاب (الصهيونية) ناهيك عن أنها تكمن عميقًا في السلطة الحاكمة نفسها.

تكتب هذا الكلام في وقت تتعالى فيه أصوات كثيرة تدعو إلى

توحيد القوى في الصراع ضد اليمين المتطرف. بيد أنه قبل الســؤال عن احتمالات توحيد القوى في هذا الصراع ربما يتعيّن أن نسأل: أين هي هذه القوى؟ وما هو نطاق تأثيرها على مجريات الأمور في إســرائيل؟، فإن من شأن التخويض في هذا السؤال أن يحيل إلى طبيعة "اليسار" الإسرائيلي- هذا اليسار الذي يشخّص عن اليمين، خلافًا لليسـار في دول العالــم كافة، فقط بموجــب موقفه من "عملية الســـلام"، لا بموجب أجندته الاجتماعية والفكرية التي تستوجب حتمًا النضال ضد اليمين المتطرف، مثلما تستلزم حتمًا الكفاح ضد النزعات العنصرية المتعدّدة.

مقابلة خاصة مع رئيس «مركز هيرتسوغ لأبحاث الشرق الأوسط» في جامعة بئر السبع

البروفسور يورام ميطال لـ« المستقلي: تأثير ليبرمان على المؤسسة الأمنية سيكون أكبر من تأثيرها عليه!

كتب بلال ضاهر:

أصبح رئيس حزب "يســرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، وزيرا للدفاع بعد أن صادقــت الحكومة الإســرائيلية على تعيينه فــي المنصب أمس الاثنين. وليــس واضحا كيف ســيكون تأثير هذا التعيين على الفلسـطينيين وعلى سياســـة إســرائيل الأمنية والعســكرية. ويبدو في هذه الأثناء، بعد تعزيز ائتلاف بنيامين نتنياهو، أن حكومته باتت مستقرة، وتعتمد على ٦٦ عضو كنيست بدلا من ٦١ عضوا.

وتفيد تقاريـــر إعلامية أن رئيس كتلة "المعســكر الصهيوني"، إســحق هيرتسوغ، ما زال يرغب بالانضمام إلى حكومة نتنياهو، لكن كافة التقديرات تشــير إلى استحالة ذلك، خاصة بوجود معارضة شديدة لخطوة كهذه داخل

إلى ذلك، يأمل الكثيرون في إســرائيل أن يتم تأسيس حزب يميني جديد في إسرائيل، يكون في قيادته وزير الدفاع المستقيل، موشيه يعلون، وغيره من المنشــقين عن الليكود وجنرالات، مثل رئيس أركان الجيش الإســرائيلي الأسبق، غابي أشكنازي.

حول هذا الموضوع، أجرى "المشــهد الإســرائيلي" مقابلة خاصة مع رئيس "مركز هيرتسـوغ لأبحاث الشرق الأوسـط" والمحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور يورام ميطال.

(*) "المشهد الإسـرائيلي": ماذا يعني ضم ليبرمان إلى الحكومة وتعيينه

وتؤدي المؤسســة الأمنية دورا بالغ الأهمية. والســؤال إلى أي مدى سينجح الوزيــر ليبرمان في التعبير عن مواقفه السياســية المعلنة، وهو لا يخفيها، هو ســؤال ثانوي وليس مركزيا. وســبب ذلك، بنظري، واضــح للغاية، وهو أن تأثير ليبرمان على المؤسسة الأمنية سيكون أكبر من تأثير المؤسسة الأمنية عليه. وبهذا المفهوم، فإنــه لا يمكنني، وأنا لا أريد أيضا، أن أتكهن حيال ما

قراءتي لهذا الســؤال حول الزعيم والمؤسســة، هي أن تأثير ليبرمان على المؤسســة الأمنية ســيتصاعد في حال بقي في المنصب. فقد وسّعوا هذه الحكومــة من أجل بقائها السياســي، إذ أن عمر الحكومة ســنة واحدة فقط

وتبقت ثلاث سـنوات حتى نهاية ولايتها. وإذا بقى ليبرمان في وزارة الدفاع ميطــال: "أعتقد أن هـــذا التعيين يعكس تحولات أهم مــن مجرد انضمام ثلاث سـنوات أخرى، فإنني أتوقع أن تأثيره على سياسة الوزارة سيكون أكبر ليبرمان وتوليه وزارة الدفاع. وهذه التحولات الهامة منذ عدة ســنوات، ومرت من تأثير الوزارة عليه. وأقول هذا الأمر لأن التقديرات السائدة في الخطاب خلالها الهيمنة في دولة إسرائيل بزلزال كبير، بحيث يمر الخطاب السياسي السياســـى في إســرائيل الآن، هي أنه لا ينبغي أن نقلـــق، وأن مناحيم بيغن والعام بتحولات دراماتيكية للغاية. وما نسميه هروب الجمهور الإسرائيلي كان متطرفا لكنه صنع ســـلاما مع مصر، وأفكار ليبرمان ضد الفلسطينيين لن نحـو اليمين هو التعبير السياسـي لتحولات اجتماعيــة أعمق للهيمنة في تؤثر. لكني أرى الأمور بشكل مختلف، وأعتقد أن تأثيره داخل الحكومة كوزير للدفاع سـيكون أكثر دراماتيكية مـن التقديرات التي تعتبر أنه سـيكون (*) ما هو تأثير تعيين ليبرمان وزيرا للدفاع على الفلسطينيين، في الضفة معتدلا. ولدي تفســير سياســي لهذا الأمر. فالحكومة الإســرائيلية الحالية تمثــل أكثر القوى يمينيـــة في تاريخ دولة إســرائيل. وداخل هذه الحكومة ميطـال: "بداية ينبغــي أن نتذكر أن ليبرمان يدخل إلــى منصب وزير في المؤسســة الأكثر تأثيرا في دولة إسرائيل. فداخل النظام الإسرائيلي هناك توجد منافســة حول من سيكون زعيم معسكر اليمين. ويجلس هناك بينيت عدة مؤسســات، وقوة وتأثير المؤسسة الأمنية لا نظير لها. والعدسات التي وليبرمـان ونتنياهو، وإلى جانب النقاش حول السياســـة الإســرائيلية تجاه يستوعب المجتمع الإسرائيلي الواقع من خلالها، هي العدسات الأمنية. السلطة الفلسطينية، سيبدأ الآن نوع من الحديث داخل الحكومة، وبعد ذلك سـيؤثر على الجمهور، حول مــن يحمل مواقف أكثر يمينيـــة في توجهاته للسلطة الفلسطينية. وهذا بحد ذاته تغيير دراماتيكي، وسيعزز الاتجاه

دوامة الخطاب اليميني في إسرائيل". (*) ما تقوله يعني أن سياســـة الحكومة تجاه الفلســطينيين ستكون أشد مما كانت في الماضي؟

الذي نــراه. ولذلك فإن انضمام ليبرمان ليس موضوعا هامشــيا. وأنا لا أوافق

على التقديرات بأن ليبرمان سيغير جلده الآن، بل أعتقد أننا سندخل في

ميطال: "هذه السياســة ستكون أشــد بكثير بالنسبة للسلطة الفلسطينية. وستكون أكثر إيجابية بالنسبة للمشروع الاستيطاني، وسيتم التعبير عن ذلك بتوسيع كبير للبناء في المستوطنات في الأراضي المحتلة، وسيتم التعبير عن ذلك حتى بسيناريوهات مثل فرض نوع من الحصار على قيادة السلطة الفلسطينية. وقد شهدنا وضعا كهذا لدى أريئيل شارون وياسر عرفات". (*) يبدو أن هيرتسـوغ مـا زال يريد الانضمام إلى الحكومــة، هل بإمكانه

القيام بذلك في المستقبل؟ ميطال: "احتمال أن ينجح هيرتسوغ بذلك ليس واردا من الناحية العملية. ولو أن ليبرمان لم ينضم إلى الحكومة، لكان نتنياهو سيحاول إغراء هيرتسوغ بالانضمام. لكن بعــد دخول ليبرمان إلى الحكومة فــإن هذه القصة انتهت. وينبغي أن نذكر أنه قبل دخول ليبرمان واجه هيرتســوغ معارضة هائلة من داخل حزبه لدخول الحكومة. والآن أصبح أمر كهذا مستحيلا".

(*) يعلـون أعلن أنه سـيعود إلى الحياة السياسـية وأنه سـينافس على القيادة. هل يتوقع أن يعود، ومن سينضم إليه؟

ميطال: "الحديث يدور هنا حول من سيســيطر على الانتخابات المقبلة في معسكر الوســط – يمين، وليس في معسكر اليمين لأن المنافسة هناك بين بينيت وليبرمان ونتنياهو. والسؤال هو هل سنرى حزب وسط – يمين جديدا؟ وفي تقديري أن احتمال وصول يعلون إلى قيادة حزب الليكود غير وارد، لأنه لا يتمتع بشعبية في الليكود ولم يكن كذلك، ومن اهتم دائما بالتصويت له داخل الليكود كان بسبب التفاهمات بينه وبين نتنياهو. والإمكانية الوحيدة أمــام يعلون هي إما الانضمام إلى حزب موجود أو تأســيس حزب جديد. لكن يعلون ليس زعيما تسـير وراءه كتائب من المؤيدين، وهو لا يتمتع بشعبية جماهيرية، ولذلك فإن عودته إلى الحياة السياسية لن تكون خطوة سياسية مهمة. يمكن أن يكون لعودته صدى في وسائل الإعلام لأسبوع، لكنه لن يأتي بأفكار جديدة. والحزب الأهم في الوسط – يمين الآن هو 'ييش عتيد' برئاسة يائير لبيد وحزب 'كولانو' برئاســة موشيه كحلون. وهذا يعني أننا باقون مع نتنياهو واحتمال زيادة قوة اليمين في إسرائيل".



الغربية وفي قطاع غزة؟

اليهود العرب

قراءة ما بعد كولونيالية في القومية والديانة والإثنية يهودا شنهاف شهرباني

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيّد





ضم ليبرمان والميزانية المزدوجة أبعدا «خطر» حلّ الحكومة الإسرائيلية مبكرا

*حسابات ليبرمان تغيّرت على ضوء ثبات الحكومة أكثر مما توقع *الخوف الإسرائيلي من ليبرمان ليس بسبب عنصريته المتطرفة *لا يوجد ما سيغيره ليبرمان في سياسة الحكومة في كل ما يتعلق بالعملية التفاوضية *القرارات الاستراتيجية الحساسة ستبقى بيد الأجهزة الأمنية ومعها نتنياهو *ليبرمان داعم لسياسة نتنياهو الاقتصادية وهذا عامل مهم للأخير*

کتب ب. جرایسی:

نجح بنيامين نتنياهــو في الأيام الأخيرة في تمريــر خطوتين مركزيتين بالنســبة له لضمان استمرار عمل حكومته لفترة أطول، إلى درجة أن احتمال اســتمرار هذه الحكومة حتى نهاية ولايتها القانونية بات واردا، ولكن ليس مؤكدا. فنتنياهو ضمن اجماع حكومته وائتلافه لإقرار ميزانية مزدوجة للعامين المقبلين، ما ســيبعد الضغوط على حكومته لعامين اضافيين. ودفع ثمنا ليس سهلا إسرائيليا، لاستقدام أفيغدور ليبرمان إلى الحكومة، وضمان أغلبية ثابتة. وخلافا للانطباع السائد تقريبا، فإنه ليس لليبرمان ما يضيف من تطرف، على التطرف القائم أصلا. ومن ناحية أخرى، فإن ليبرمان سيبقى ذاته، الذي من الصعب حســم توجهاته المســتقبلية، لأن بوصلتها هي ما يخدم ثباته على الساحة، ما يعني أن احتمال القلاقل في الحكومة سيبقى واردا.

الميزانية المزدوجة

السياسة الاقتصادية، وبالذات الأجندة الاقتصادية الصقرية التي يتمسك بها نتنياهو، هي عنصر أســاس في تحديد سياســته؛ وعــدا عن كونه على قناعــة تامة بهذه السياســة، فإنه أيضــا مُمَوِّل ومدعوم مــن حيتان المال، الذين تخدم هذه السياسة مصالحهم. فمثلا في العام ٢٠١٣، شكِّل نتنياهو حكومته على أساس مدى القبول بهذه السياسة، ووجد شريكين مركزيين في حينه، حزب "يوجد مســـتقبل"، بزعامة من بـــات في حينه وزيرا للمالية يائير لبيد؛ وكتلة تحالف المســتوطنين "البيت اليهودي"، بزعامة نفتالي بينيت من بــات في حينه وزيرا للاقتصــاد. وفي المقابل اســتبعد نتنياهو كتلتي المتدينين المتزمتين "الحريديم"، الذين مصالحهم المباشرة لا تتوافق مع هذه السياســة. إلا أن هذا الائتلاف الذي قاد سياســة اقتصادية صقرية متشددة، لم يصمد أمام تحديات أخرى، تتعلق أساســا بقضايا إسرائيلية

واعتمادا على تجربة الحكومة السابقة، سعى نتنياهو للعودة إلى التحالف التقليدي مع "الحريديم"، ووجد أن عليه تســديد فاتورة مالية كبيرة، ولكن ما أكثر اشـكالية من ناحيته، هو العودة إلى اقرار الموازنة السنوية، بدلا من المزدوجة؛ ولكن في الشــهرين الأخيرين نجح في ارضاخ وزير المالية موشيه كحلون لمســار الميزانية المزدوجة، التي يعارضها، لأن كحلون رأى أنه ليس من مصلحته خلق أزمة ائتلافية تقوده إلى حل الحكومة، في ظل استطلاعات رأي تتنبأ بتراجع قوة حزبه الذي له اليوم ١٠ مقاعد برلمانية.

واستنادا إلى سلسـلة كبيرة جدا من التقارير ومواقف الخبراء، ومؤسسات ماليـــة محليـــة وعالمية، بضمنهم مســؤولون كبـــار فـــي وزارة المالية، فإن الميزانية المزدوجة ليس فيها أيضا فائدة اقتصادية، بل إن كل الميزانيات التي أقرت منذ العام ٢٠٠٩ ولاحقا، أثبتت فشــلها في التوقعات الاقتصادية، التي تبنى على أساسها الميزانية. وإن "الاستقرار" الوحيد الذي يضمنه هذا النمط هو استقرار الحكومة، لأن الغالبية الساحقة من الحكومات الإسرائيلية ســقطت في أجواء اقرار الموازنة العامــة، لأن أحزاب الائتلاف تثير قضاياها ومطالبها، في فترة اقرار الموازنة العامة، مســتغلة القانون الذي يحدد فترة زمنية لإقرار الموازنة، وإلا فإنه يتم حل الحكومة.

اضافة إلى هــذا، فإن نتنياهو كسـب بضم ليبرمان إلــى حكومته تعزيزا لسياســته الاقتصادية، كون ليبرمــان من أنصارها، ولكــن ليس قبل ضمان

حسابات ليبرمان

منذ اليوم الأول لإقامة حكومة نتنياهو ســعى الأخير إلى توسيع قاعدتها،

لأن أغلبية هشـة من ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، تسـبب قلقـا دائما لقيادة الائتـــلاف ورئيس الوزراء. ورغم هذه الهشاشـــة، إلا أن الائتلاف أظهر نجاحا لافتا، إذ لم يُسـجل على مـدى عام "هزيمة برلمانية" ذات قيمة. واسـتفاد

الائتلاف عمليا من عدم تجانس المعارضة. فعلى سبيل المثال، في التصويت على كافة القوانين العنصرية، والرافضة لإنهاء الاحتلال، حصل الائتلاف على دعم مباشــر من كتلة "يســرائيل بيتينو" بزعامة ليبرمان؛ ولكن أيضا بدعم وتواطؤ من الكتلتين الأخريين، "يوجد مستقبل" و"المعسكر الصهيوني". وهذا ظهر في البحث الذي أجريته في مركز "مدار" للأبحاث، وعرض الاسـبوع

وكان واضحا أن الحل الأمثل لنتنياهو هو ضم ليبرمان وحزبه إلى الحكومة، على ضوء حقيقة التجانس السياسي التام، بين الائتلاف القائم وليبرمان. إلا أن للأخير كانت حســابات منعته من الانضمام إلى الحكومة في يومها الأول نلخصها بما يلي:

رأى ليبرمان ذاته في ائتلاف كهذا، كعدد اضافي، لا يهدد الأغلبية المطلقة للحكومة، وبهذا فإن وزنه السياسي في الحكومة سيكون أضعف مقارنة بما كان، خاصــة بعد أن تلقى ضربة في الانتخابــات الأخيرة، أنزلت تمثيل حزبه إلــى ٦ مقاعد، بدلا من ١١ مقعدا في الانتخابات قبــل الأخيرة، و١٥ مقعدا في

الأمر الثانــي، أن ليبرمان رأى في اتفاقية الائتـــلاف مع كتلتي المتدينين المتزمتيــن "الحريديم"، ما يلغي كل ما أقرته الحكومة الســابقة، من فرض الخدمة العسـكرية على شـبان الحريديــم، وتقليص ميزانيات مؤسســات الحريديم، ضربة لما نادى به في السـنوات الأخيرة. ومن جهة ثانية، رأى في بقائه في صفوف المعارضة فرصة لكسـب جمهور يميني متشــده، يعتبر أحزاب المتدينين "طفيلية" و"تبتز الميزانيات بشكل غير منصف".

بمـوازاة ذلـك، رأى ليبرمان أن جلوسـه فـي المعارضة، فرصـة لمهاجمة الحكومة من زاوية أشد تطرفا يمينيا.

وعلى مدار عام كامل، أبدى ليبرمان تشددا في رفضه للدخول إلى الحكومة، ورفع سقف طلباته، إذ قرر الاستغناء عن حقيبة الخارجية التي طالما طالب بها وحصل عليها في الحكومتين السابقتين، وطالب في المقابل بوزارة الدفاع اعتقادا منه أن هذا طلب تعجيزي لنتنياهو، ولهذا فإن حصوله المفاجئ على هذه الحقيبة، أظهر ليبرمان كمن يدخل الحكومة منتصرا، ولكن هذه الخطوة سبقها تغيير في حسابات ليبرمان، نلخصها بما يلي:

رأى ليبرمان أن الحكومة، بعد عام على تشكيلها، تبدي ثباتا أكثر مما توقع، وعــرف أن هذه الحكومة ســتمد عمرهــا، بعد أن ذلل نتنياهــو كل العقبات التــي كانت متوقعة، حول اقرار الموازنــة المزدوجة، ما يعني أن ليبرمان في حساباته، كان سيجلس لفترة أطول في مقاعد المعارضة، ما سيجعل الاضواء المسلطة نحوه تخفت تباعا، أمام استقرار الحكومة.

قد يكــون أن ليبرمان اقتنع باحتمال دخول كتلة "المعســكر الصهيوني" إلى الحكومة، رغم صعوبة هذا الضم، بموجب ما كان يظهر جليا في المشهد السياســـي؛ وأمام حكومة واســعة تضم أكثر من ٧٥ نائبا، فـــإن كتلة بحجم "يســرائيل بيتينو"، ٦ مقاعد، ستكون هامشية في العمل البرلماني اليومي، وهذا من شأنه أن يوجه ضربة اضافية لليبرمان.

استغل ليبرمان رغبة نتنياهو بضمه إلى حكومته، ليطلب مكاسب مالية ملموســة لجمهور مصوتــي حزبه، فكان أن حصل علــى وعد برفع مخصصات الشيخوخة للمهاجرين المسنين، خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، الذيــن لا يحصلون على رواتــب تقاعدية من موطنهم الأصلــي. وهذا انجاز يستطيع أن يعزز به ليبرمان مكانته بين جمهور المهاجرين، الذي يبتعد باستمرار عن ليبرمان وحزبه.

لا جديد في التطرف!

الضجة الإســرائيلية حول ضم ليبرمان تم تفسيرها بشكل مغلوط، وكأنها "تخوف من عنصريته وتطرفه". كما أن رد الفعل الصادر فلسطينيا وعربيا حــول ضم ليبرمـــان، وكأنه ســيزيد الحكومة القائمة تطرفا، لـــم يأخذ بعين الاعتبار سياســـة الحكومة القائمة، ومستويات التطرف فيها، بما فيه تطرف



ليبرمان إلى حكومة نتنياهو: حسابات مستجدّة.

ونذكر من هذه القضايا، سـعي كل مركبّــات الائتلاف، بمن فيها "الضيف

إضافة إلــى كل هذا، يجب التذكير بطابع شــخصية ليبرمان، كونه صاحب مصلحته فإنه سيغادر الحكومة بذات السرعة التي دخل بها إليها. مـن كان وزيرا للدفاع، موشـيه يعلـون، الذي لم يحد فـي أي يوم عن رفضه المطلق لقيام أي كيان فلسطيني مستقل، بعكس ليبرمان، الذي عرض في ما مضى أشــكالا وحدودا للكيان الفلســطيني، ما يعني من حيث المبدأ أنه لا يعارض وجود كيان فلسطيني، بغض النظر عن مواصفات الكيان الذي يدعو

والضجــة الإســرائيلية لم تكن نابعــة من مواقــف ليبرمان السياســية، فالاعتراض على تسليمه هـذه الحقيبة الحساسـة، جاء أيضـا من عناصر يمينية متشددة، أبرزها مثلا، النائب بنيامين بيغـن، الرافض أيديولوجيا، لأي كيان فلسطيني بين البحر والنهر. بـل إن هذا الاعتراض نابع مما لخصه الملحق الأسبوعي لصحيفــة "ذي ماركر" الاقتصادية علــى صدر غلافه، بما يلي: "سياسي أزعر مندفع، فاقد لكل تجربة عسكرية أيا كانت، ولديه علاقات مشـبوهة وخفيّة خارج البلاد، ولن تجدوا لديه أي مؤشــر لأي انجاز. والرسالة التي يبثها تعيين ليبرمان وزيرا للدفاع، إلى الجيش والجمهور الإســرائيلي، هو منح جائزة للزعرنة، ولسياسي كل ممارسته في السنة الأخيرة كانت شتم رئيس الوزراء واتهامه بأنه مخادع وخبيث وكذَّاب".

وقال كثير من السياســيين، بعد توقيع اتفاقيـــة الائتلاف، إن ليبرمان في نهاية المطاف سيجلس كغيره على كرسيه، ويتبنى أساسا توصيات الجيش، لأن الجيش هو صاحب القرار العسكري، وهو المكلف بالتنفيذ، وهو المسؤول الأول عن شكل التنفيذ ونتائجه، لذا فإن ليبرمان ليس قادرا على دفع الجيش نحو عمليات وحروب، لا يريدها الجيش؛ ما يعني أن قرار الحرب ليس بيد وزير

وفي الجانب السياســي، ليس لدى ليبرمان ما يضيف أكثر على ما هو قائم، إذ لــن يجد حول طاولــة الحكومة من ينادي بمفاوضــات حقيقية مع الجانب الفلسطيني، بينما رفض قيام دولة فلسـطينية مستقلة هو موقف الاجماع

الاستقرار ليس مفروغا منه!

تنطلــق حكومة نتنياهو بعد توســيعها نحو مرحلة أخــرى، وكالعادة فإن الأشــهر الأولى ســتخصص للتأقلم أكثر بين مركبّات الائتلاف، التي عليها تخطي مرحلة اقـرار الميزانية العامــة المزدوجة للعاميــن المقبلين. ولكن بعد ذلك، يجب الانتباه إلى أن هناك قضايا خلافية، ليست سهلة، لا يمكن الاستهانة بها، بين مركبّات الائتلاف. وهناك شك في ما إذا سينجح نتنياهو فــي دفع هذه الملفات عن جــدول أعمال الحكومة، فمنها مــا هو معني بها ويسعى لتمريرها، رغم صعوبتها.

الجديد" ليبرمان، وباستثناء حزب "كولانو"، إلى ضرب ما تبقى من استقلالية لجهـاز القضاء، وتقليص صلاحيات المحكمة العليا في مجال نقض القوانين والقرارات الحكومية. إلا أن معارضــة حزب "كولانو" الذي له ١٠ مقاعد كافية وحدها لإحباط هذه المبادرة، وهناك شــك كبير فــي أن يتراجع زعيم الحزب موشيه كحلون عن هذا الموقف، المدعوم من التيار اليميني الأيديولوجي. كذلك هناك قانون ما يســمي "الدولة القومية للشــعب اليهودي"، فضم ليبرمان إلى الحكومة زاد عدد المؤيدين في الائتلاف، وليبرمان معني بتمرير القانــون، ولكن القانــون يلقى معارضة مــن منطلقات مختلفــة، من جانب "كولانو" وأيضا من كتلتي الحريديم.

القـرار الوحيد في حزبه، فهو شـخص من الصعب تحديـــد توجهاته للمدى البعيد، وعامل المفاجأة لديه وتيرته عالية، وما يحكم تصرفاته هي المصلحة التي من شــأنها أن تبقيه على الســاحة، قويا، وما من شــأنه أن يزيده قوة؛ لذا فإن ليبرمان في مرحلة متأخرة بعض الشـيء، سـيبحث عن نقاط خلافية للصدام مــع نتنياهو، كي يبقى في واجهة الحكومة الأولى، وإن اســتوجبت

استبدال يعلون بليبرمان يعبّر عن صدام بين اليمين التقليدي واليمين المتطرف في إسرائيل!

صادقت الحكومة الإســرائيلية أمس، الاثنين، على ضم حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا) وتعيين رئيســه أفيغدور ليبرمان وزيرا للدفاع، وعضو الكنيست سوفا لاندفر وزيرة لاستيعاب المهاجرين.

وكان رئيس الحكومة الإســرائيلية، بنيامين نتنياهو، برر توسيع الحكومة بقوله إن "أمامنا تحديات كبيرة وكذلك توجد فرص غير قليلة. ومن بين أسباب وجود هذه الفرص التغيرات الحاصلة في المنطقة، وأنا أتعامل معها... سنعمل من أجل توسيع الحكومة ونحن نفعل ذلك من أجل الاستمرار في قيادة الأمن والاقتصاد". وأعلىن نتنياهو وليبرمان عن التوصل إلى تفاهمات بينهما حول انضمام الأخير إلى الحكومة، وذلك في الوقت نفســه الذي كان يفاوض فيه نتنياهو رئيس كتلة "المعسكر الصهيوني"، إسحاق هيرتسوغ، حول الانضمام إلى الحكومة.

أبرز بنود الاتفاق الائتلافي

وقّـع نتنياهو وليبرمان، يــوم الأربعاء الماضي، على اتفاق انضمام "يســرائيل بيتينو" إلى الائتلاف الحكومي.

ويشكل ملحق الخطوط العريضة لسياسة الحكومة جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق الائتلافي. وينص البند الأول لـ«الخطوط العريضة» على أن «للشـعب اليهودي حقا غير قابل للتقويض بدولة ذات سيادة في أرض إسرائيل، وطنه القومي والتاريخي». وينص بند آخر في «الخطوط العريضة» على أن «تدفع الحكومة عملية سياسـية وتسـعى إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا، من خلال الحفاظ على المصالــح الأمنية والتاريخية والقومية لإســرائيل. وفي حال تحقيق اتفاق كهذا، ســيتم طرحــه للمصادقة عليه في الحكومة والكنيســت وإذا دعــت الحاجة وفقا للقانون فإنه سيطرح لاستفتاء شعبي».

وسيحصل «يسرائيل بيتينو» بموجب الاتفاق الائتلافي على حقيبة الدفاع التي سيتولاها ليبرمان، ويتولى عضو كنيست آخر من هذا الحزب حقيبة استيعاب المهاجرين الجدد. إضافة إلى ذلك سـيُعين أعضاء كنيست من «يسرائيل بيتينو» في المناصب التالية: نائب رئيس الكنيست، عضو في لجنــة الاقتصاد التابعة للكنيســت، عضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الاجتماعية – الاقتصادية، عضـو في اللجنــة الوزارية لشــؤون الرموز والمراســم، عضو في اللجنــة الوزارية

وينــص الاتفاق على أن يعمل الليكود و»يســرائيل بيتينو» على تشــكيل لجنة وزارية لتشجيع الهجرة واستيعابها، وأن يترأسها وزير من «يسرائيل بيتينو». واتفق الحزبان على طرح مشروع قانون يسمح للمواطنين الإسرائيليين في خارج البلاد بالتصويت لانتخابات الكنيست. كذلك اتفقا على طرح موازنة عامة لسنتين، وطرح إصلاحات في طريقة الحكم وانتخابات الكنيســت. واتفق أيضا على تمثيل

لحزب «يسرائيل بيتينو» في حال تشكيل لجنة وزارية من أجل بلورة صيغة «قانون أسـاس: إسـرائيل الدولة القومية للشـعب اليهودي». وجرى الاتفـاق على إجراء إصلاحات شاملة في سوق الاتصالات والإعلام.

ونــص أحد بنود الاتفاق علــى أن تعمل الحكومة من أجل تطبيــق قرار اتخذته في حزيران الماضي بشــأن خطة تطوير القرى الدرزية والشركسية خلال السنوات

استقالة يعلون

وأثـار الإعلان عن نية نتنياهو ضم ليبرمـان إلى الحكومة، وتعيينه وزيرا للدفاع مكان موشــيه يعلون، عاصفة سياســية في إســرائيل، وصلت ذروتها باستقالة يعلون وإعلانه "عدم ثقته" بنتنياهو.

في هذه الحكومة حزب يميني أكثر تطرفا، وهو حزب "البيت اليهودي". وأعلــن يعلون عن نيته الاســتقالة صبــاح يوم الجمعة قبــل الماضي، من خلال تعليـــق كتبه في صفحته على موقع "فيســبوك"، وعقد مؤتمــرا صحافيا في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب، ظهر اليوم نفســه، أعلن فيه الاســتقالة بصورة رسمية، ليتولى نتنياهو منصب وزير الدفاع إلى حين توقيع اتفاق ائتلافي مع ليبرمان.

وأعلن هيرتسوغ أنه لن ينضم إلى حكومة يشارك فيها ليبرمان، علما أنه يشارك

الصبــاح بأنه في أعقاب أدائه في التطورات الأخيــرة، وعلى ضوء انعدام الثقة به، فإني أستقيل من الحكومة والكنيست وسأعتزل الحياة السياسية لفترة". وقال يعلون خلال المؤتمر الصحافي إنه "لا نية لدي بمغادرة الحياة السياسية والعامة في الدولة"، مضيفا أنه سيعود إلى التنافس على "قيادة الدولة".

وكتب يعلــون في صفحته على "فيسـبوك" أنه "أبلغت رئيــس الحكومة هذا

وأشار يعلون إلى الخلافات مع نتنياهو وعدد من أعضاء الكنيست في الليكود وأحزاب اليمين. وقال إنه "لأســفي الشــديد وجدت نفسي، مؤخرا، أخوض خلافات شــديدة حول قضايا أخلاقية ومهنية مع رئيس الحكومة وعدد من الوزراء وأعضاء الكنيســت. وصارعت بــكل قوتي ضد مظاهــر التطرف والعنــف والعنصرية في المجتمع الإســرائيلي، التي تهدد مناعته وتتغلغل إلى الجيش الإسرائيلي أيضا

والخلافات التي ذكرها يعلون مرتبطــة بقضية الجندي إليئور أزاريا، الذي أعدم الشـاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل فيما كان مصابا بجروح خطيـرة وممددا على الأرض وعاجزا عن الحركة. وندد يعلون بسـلوك هذا الجندي، بينما هاتف نتنياهو والد الجندي وعبر عن التضامن معه.

وتتعلق القضيــة الثانية التي اختلف الاثنان حولهــا بتصريحات نائب رئيس أركان الجيش الإســرائيلي، الجنــرال يائير غولان، وتشــبيهه الأجواء في صفوف

اليمين المتطرف والمسـتوطنين بالأجواء التي سـادت ألمانيا النازية قبل الحرب وعبر يعلون عن دعمه لغولان بعد تعرض الأخير لتهجمات من جانب اليمين

المتطرف، ومن جانب وزراء وأعضاء كنيسـت في حزبي الليكود و"البيت اليهودي" خصوصا، كما أن نتنياهو هاجم هذا الجنرال بشدة بسبب أقواله. ويشار إلى أن يعلون عبر في كلتا الحالتين عن موقف القيادة العليا للجيش الإسـرائيلي، التي تـرى أن اليمين المتطـرف يحاول إملاء تعليمـات إطلاق النار

وزادت مــن حدّة الخلاف بيــن نتنياهو ويعلون، أقوال هذا الأخير خلال مراســم عسـكرية، حيث طالب ضباط الجيش بعدم الخوف من التعبير عن مواقفهم حتى لو كانت تتعارض مع "القيادة السياسية العليا"، وهو ما فُسر بأن نتنياهو يُسكت الضباط الذي يعبرون عن مواقف لا تنسجم مع مواقفه.

واستسهال الضغط على الزناد ضد الفلسطينيين.

الأمـر المهم في هذا السـياق، هو أن الخلافات بين يعلـون ونتنياهو تعبر عن صــدام بين اليمين واليمين المتطرف، إذ إن رمــوز اليمين "الليبرالي"، التقليدي، أيــدوا يعلون، بينما ســعى نتنياهو إلــى التعبير عن مواقــف اليمين المتطرف

وعقب نتنياهو على استقالة يعلون بالقول إن "قرار يعلون يؤسفني. وأعتقد أنه كان ينبغي عليه الاســتمرار في أن يكون شريكا في قيادة الدولة من خلال منصب وزير الخارجية. والتغيير فــي توزيع الحقائب الوزارية لم ينبع من أزمة ثقة، وإنما نبع من الحاجة إلى توسيع الحكومة، وذلك من أجل استقرار دولة إسرائيل. وأعتقد أنه لو لــم يُطالب يعلون بترك وزارة الدفاع والانتقال إلــى وزارة الخارجية، ما كان سيتطور ما يسميه هو أزمة ثقة بيننا، ولم يكن ليستقيل".

حزب يميني جديد لإسقاط نتنياهو

وجه سياســيون ومسؤولون أمنيون ســابقون ومحللون في معظم وسائل الإعلام الإســرائيلية المركزيــة انتقادات شــديدة إلــى نتنياهو في أعقــاب ما وصفوه بـ"الإطاحة" بيعلون، "الجنرال ورئيس أركان الجيش الأسبق وأحد أفضل وزراء دفاع إسرائيل"، وتعيين ليبرمان مكانه رغم افتقاره المطلق للخبرة الأمنية. ورد نتنياهو على ذلك بالقول إن رئيس الحكومة هو الذي يقرر السياسة الأمنية

ويتحمل المسؤولية عن أمن إسرائيل ومواطنيها. لكن وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، موشيه أرنس، وهو من حزب الليكود ويعتبر

"عــراب نتنياهو"، هاجم في مقاله الأســبوعي في صحيفة 'هاَرتس'، اســتبدال يعلون بليبرمان، واعتبر أن الوزيرين ياريف ليفين وزئيـف إلكين، اللذين أقنعا ليبرمان بالانضمام إلى الحكومة وفاوضاه، "يعانيان من قصر نظر في كل ما يتعلق

ورأى فيرتــر أن "حزبــا يمينيا فقط تكــون قيادته مقبولة علــى ناخبي الليكود ويشعر هؤلاء بالارتياح في التصويت له، بإمكانه صنع التغيير".

وأضاف أرنس أن "وزير الدفاع ليس وزيرا متســاوي القيمــة مع الوزراء الآخرين في الحكومة، وإنما هو أهم وزير في الحكومة. فهو الوزير الذي يتحمل المسؤولية المباشرة عن أمن إسرائيل، الأمن الشخصي لمواطنيها وحياة أولادهم الذين

القرارات الأمنية، وأن هوية الشخص الذي يشغل منصب وزير الدفاع "تدل على جهل مدقع بكل ما يتعلق بطبيعة عمل جهاز الأمن". واعتبر أرنس أنه "من الجائز أن الإطاحة بيعلون ستكون نقطة تحول في التاريخ السياسي لدولة إسرائيل. وهذا ما لم يتوقعه ليفين وإلكين. ويتوقع حدوث زلزال

ورفض أرنس الأقوال عن أن هناك جهات عديدة وأشــخاصا كثيرين ضالعون في

سياسي، ربما سيستغرق وقتا، لكنه قادم، لأن من يزرع ريحا يحصد عاصفة'. ويتفــق محللون مع أرنس فيما يتعلق باحتمال تأســيس حزب جديد، على غرار حزب "كديما" الذي أسســه رئيس الحكومة الإســرائيلية الأسبق، أريئيل شارون، في أعقاب تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة، عام ٢٠٠٥، بسـبب معارضة شديدة

لهذه الخطوة داخل حزب الليكود الذي كان شارون يتزعمه. ورأى المحلــل السياســي فــي القنــاة الثانية للتلفزيــون الإســرائيلي، أمنون أبراموفيتـش، أن هيرتسـوغ مصاب "بمرض عضال سياسـي، وتبقت له سـنة أو سنتان في الحياة السياسية"، وأن حزب العمل الإسرائيلي، الذي يرأسه هيرتسوغ، هو حزب "بدون أفق... ولا يوجد أي احتمال لأن يفوز بالحكم" كبديل لحزب الليكود،

وأن مصير العمل هو الانشقاق. واعتبر أبراموفيتش، ومحللون آخرون أيضًا، أن "الحكم الحالي بالإمكان تغييره بواسطة حزب وسط له نكهة يمينية ولون قومي، ومساومة سياسية تعيد إسرائيل

إلى مسار التاريخ وتحيّد الدولة الثنائية القومية. حزب كديما ٢». وأضاف أن حزبا كهذا يمكن أن يتشكل من تكاتف كل من رئيس حزب "ييش عتيد"، يائير لبيد، ورئيس أركان الجيش الإســرائيلي الأســبق، غابي أشــكنازي، والوزير السابق من الليكود، غدعون ساعر، ويعلون.

من جانبه، اعتبر محلل الشــؤون الحزبية في "هاَرتس"، يوســي فيرتر، أن يعلون "سيســتغل فترة اعتزال الحياة السياســية التي فُرضت عليه من أجل الاستعداد مجددا لتنظيم القوى ونشر البشرى"، لافتا إلى أسماء محتملة في حزب جديد، مثل سـاعر والوزير بيني بيغن، ورئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، والوزير السـابق، دان مريدور، ورئيس حزب "كولانو" المنشــق عن الليكود ووزير المالية الحالي، موشيه



ورقة «تقدير موقف» إسرائيلية جديدة:

الحماسة الدولية والإقليمية حيال استئناف العملية السياسية- فرصة ستضيع بسبب الوضع السياسي في إسرائيل!

رأت ورقــة "تقديــر موقف" جديــدة لـ"معهد أبحــاث الأمن القومــي" في جامعة تـــل أبيب أن الحماســة الدولية، ولا ســيما الإقليميـــة، حيال استئناف العملية السياسية الإسرائيلية-الفلسطينية هي فعلاً فرصة يمكن لو استُغلت أن تستخدمها إسرائيل وسيلة للدفع قدمأ بعلاقاتها مـع دول عربية براغماتية، وأن تسـتخدمها قناة يمكن بواســطتها المضي قدماً نحو حل النزاع مع الفلسـطينيين. لكنها فــي الوقت ذاته أكدت أن من المنطقي الافتراض أن هذه الفرصة ســتضيع بسبب الوضع السياسي في إسرائيل.

وفيما يلي أهم المقاطع الواردة في هذه الورقة التي كتبها شلومو بروم وعنات كورتس الباحثان

يبدو أن ثمة تعارضاً بين النشــاط الدبلوماسي المحموم الذي يجري على الساحتين الإقليمية والدولية بشــأن اســتئناف العملية السياسية، وبين التطورات السياسية الداخلية في إسرائيل. فقد زار وزير الخارجية الفرنســي الأســبق، لوران فابيوس، الشــرق الأوســط من أجــل الدفع قدماً بالمبادرة الفرنسية التي تسعى لعقد مؤتمر دولي يحـــرك من جديد العملية السياســية بين إسرائيل والفلسطينيين. وقدّم الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مبادرة خاصة به لاستئناف المفاوضات بين إســرائيل والفلسطينيين، وقال إنه ينوي عقــد لقاء ثلاثي في القاهرة بينه وبين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسـطينية محمود عبــاس. وصــرّح نتنياهو، من جهته، ردأ على ذلك أنه مسـتعد لاستئناف المحادثات المباشــرة مع الفلسطينيين، في حين أعلــن عباس تأييده المبادرة الفرنسـية ومبادرة السيســـي. وفي هـــذه الأثناء يحـــاول طوني بلير رئيــس الحكومــة البريطانية الســابق ومندوب اللجنة الرباعية في الشــرق الأوسط سابقاً، الدفع قدماً بمبادرة سياسية إقليمية، تنسجم مع مبادرة الرئيس المصرى. وفي ٢٤ أيار ٢٠١٦ قال بلير إنــه إذا وافقت حكومة نتنياهو على الدخول في مفاوضــات مع الفلســطينيين على أســاس مبادرة الســـلام العربية، فإن دولاً عربية ســـتكون مستعدة للقيام بخطوات من أجل تطبيع العلاقات مع إســرائيل. في المقابل فشــلت في إســرائيل محاولة ضم كتلــة «المعســكر الصهيوني» إلى الحكومة، ودخل بدلاً منها إلى الائتلاف الحكومي حــزب «إســرائيل بيتنــا»، الــذي يتنافــس منذ الانتخابات مع رئيــس الحكومة في عرض مواقف

والســـؤال الأســـاس المطروح هو: هل الطرفان، إســرائيل والفلسطينيون، مستعدان للدخول في عملية سياسية ضمن الإطار الذي يحاول اللاعبون الإقليميون والدوليون بلورته؟ وهل حكومة إسرائيل ذات الطابع الأكثر يمينية في تركيبتها الجديدة ستكون مؤهلة للقيام بذلك؟

إن التجديـــد الأســاس في هـــذه التطورات هو التدخــل الدولي، ولا ســيما الإقليمــي، من جانب دول عربية ســنية براغماتية، فـــي محاولة لإحياء العملية السياسية.

بالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين يوجد في دينامية هذه التطورات إيجابيات وسلبيات.

بالنسبة إلى إسرائيل، فإن دخولها في العملية سيتيح لها استغلال إمكان تحسين علاقات وإقامة تعـاون مـع دول سـنية براغماتية على أســاس مصالح مشــتركة أوجدتها الاضطرابات الإقليميـــة. طبعاً، اليميـــن الإســرائيلي لا يؤمن بأن هنـــاك احتمالاً لإنهاء النزاع، وبالنســبة إليه فــإن الأكثـــر أهمية هـــو الحاجة الملموســة إلى قيادة السفينة الإسرائيلية في بحر الاضطرابات الإقليمية الهائج. لكن يجب ألاّ ننســـى أن تطبيع العلاقات مــع العالم العربي هو هــدف تقليدي لإســرائيل وتحقيقه مهم من أجل رؤية اعتراف عربي بإسرائيل وإنهاء الصراع.

إن المشاركة الإقليمية والدوليـــة في العملية السياسية يمكن أن توفر أيضاً فرصاً لمشاركة لاعبين إقليميين ودوليين في تطبيق الاتفاق الذي سيتبلور بين إســرائيل والفلسطينيين في مجالات أساسـية، بينها حل مشـكلة اللاجئين، وإدارة الأماكـن المقدســة، وترتيبــات أمنيـــة، وتغطية مالية مناسبة من جهتهم لهذه الغاية. وفي إمكان إســرائيل المناورة إلى حد معين بين المبادرة الفرنسية والمبادرة المشتركة للسيسي وبليـــر: فالموافقة علـــى مبادرة بلير - السيســـي ســتتيح رفض المبادرة الفرنسية من دون تكلفة سياسية - دبلوماســية كبيرة، أو يمكن أن تؤدي إلى تغييـــر طابعهـــا وتحويل المؤتمـــر الدولي المقتــرح إلى هيئة دعم لمبادرة السيســي. لكن ليس هناك ورود من دون أشــواك. بالنســبة إلى حكومة إســرائيل فإن الخلل الأســاس كامن في التأثير الذي قد يمارسه اللاعبون الإقليميون فيما يتعلق بمرجعيات الاتفاق مع الفلسطينيين، والتي علـــى أساســها ســتجري المفاوضات. إن المطلب الأســـاس لهؤلاء هو أن تجري المفاوضات استنادأ إلى المبادرة العربية للسلام التي تتحــدث عن حدود على أســاس خطوط ١٩٦٧ (مع

تفسيرات تتيح تبادل مناطق متفق عليه)، وحل عادل ومتفق عليه لمشـكلة اللاجئين ينسجم مع القــرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة. وثمة عقبة جوهرية أخرى تتعلق بالمحاولة المبذولة في إطار المبادرة الفرنسية من أجل تحديد مرجعيات وجــدول زمني لإجراء المفاوضــات، ومن المعقول الافتراض أنه سيطلب من الجانب الفلسطيني أيضاً القبول بأمور لا يـزال يعارضهـا، مثل الموافقــة على الاعتراف بإســرائيل دولة قومية

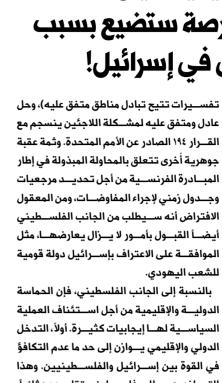
الدوليـــة والإقليمية من أجل اســتئناف العملية السياسية لها إيجابيات كثيرة. أولاً، التدخل الدولي والإقليمي يــوازن إلى حد ما عدم التكافؤ في القوة بين إســرائيل والفلســطينيين. وهذا التــوازن هو مطلب فلسـطيني تقليــدي؛ ثانياً، تحديد مرجعيات لإجراء المفاوضات في مسائل أساسـية، مثل ترسيم الحدود على أساس خطوط ١٩٦٧، وحل مشكلة اللاجئين هو أيضاً مفيد لهذا الجانب؛ ثالثاً، الدعم الإقليمي سيساعد عباس في التغلب على ضعفه السياســـي، وحاجته إلى مواجهة حركة "حماس" التي تســيطر على غزة، لأنه سيشــكل ردأ على الانتقادات الموجهة إليه بسبب موافقته على أمور تصــور بأنها تنازلات

في المقابل، تنطوي المبادرات الدولية

على الرغم من هذه المخاوف، فإن هذه الاعتبارات المقترحة ويوافق على المشاركة فيها.

إيجابية حيالها.

على هــذه الخلفية، من الصعــب الافتراض أن حكومة إسرائيل بتركيبتها الجديدة ستكون أكثـر مرونــة مــن الحكومــات الســابقة حيال المشكلات الأساسية المتعلقة باستئناف العمليـــة السياســية. لكن فـــي ضــوء التعاون المتزايــد لإســرائيل مع مصر بزعامة السيســي، لن تستطيع إسرائيل رفض الدعوة المصرية للمشاركة في لقاء ثلاثي في القاهرة. إنما السؤال المطروح هو ما إذا كان مثل هذا الاجتماع سيؤدي إلى انضمام إسرائيل إلى العملية السياسية المقترحة؟. من المحتمل أن يشــترط السيســي لعقــد الاجتماع، موافقة الأطراف الثلاثة مســبقأ على مرجعيات المفاوضات، وفي مثل هذه الحالة فإن الاجتماع قد لا يُعقد - وخصوصاً إذا لم توافق إســرائيل مسبقاً على إجراء مفاوضات على أساس المبادرة العربية للسلام.



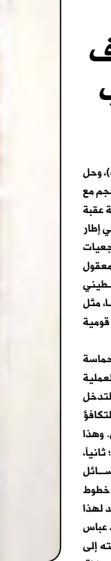
والإقليمية على ســلبيات بالنســبة إلـــى الجانب الفلسطيني. أولاً، موافقة دول عربية على خطوات تطبيع مع إسـرائيل قبل حصول الفلسـطينيين علـــى إنجازات من خـــلال المفاوضات. هذا في ظل وضع لا يثق فيه عباس بصدق نوايا نتنياهو بشأن تمسكه بحل الدولتين، وتقديره بأن هدف رئيس حكومة إســرائيل هو إجراء مفاوضات عقيمة، من أجل تبديـــد الضغوط السياســية والدولية التي تُمارس على حكومته.

ثانياً، سـيضطر عباس أيضاً إلى الموافقة على أسـس للتفاوض إشـكالية بالنسـبة إليه، منها الاعتراف بإســرائيل دولة يهودية، وخوض جولة إضافية مـن المفاوضات مع إســرائيل نهايتها ونتائجها يلفها الغموض. ويجري هذا كله في ظـل حالة مـن الضعف السياسـي في السـاحة الداخليـــة - الفلســطينية، وعلى خلفية الشــك الكبير في قدرة الدول العربية على تقديم الدعم المطلوب والحاسم.

نتيجــة الموازنــة بيــن الإيجابيات والســلبيات تنعكس في تعامل الناطقين الفلسطينيين مع المبــادرات المتعددة، والتي يظهر من خلالها أن عبـاس يتعامل بإيجابية مع العملية السياسـية

فــي مقابــل ذلــك، يبــدو الوضع فــي الجانب الإســرائيلي أكثــر تعقيــدأ بكثيــر، إذ تعارض إسرائيل بشــدة التدخل الدولي بحسب المبادرة الفرنســية. وحتى الآن لم توافق حكومة إسرائيل على إجراء مفاوضات وفقاً للمبادرة العربية للسلام، وامتنعت حتى عــن الإدلاء بتصريحات

في الخلاصـــة، في الســنوات الأخيـــرة، وعلى خلفيــة الاضطرابات فــي العالــم العربي، جرى الحديــث كثيراً في إســرائيل عــن الحاجة إلى العثــور علــى فرص فــي خضم التطــورات في المنطقـة، يمكن اسـتغلالها من أجل تحسـين وضع إســرائيل الإستراتيجي. ويبدو أن الحماسة الدولية، ولا سـيما الإقليمية، حيال اسـتئناف العملية السياســية هي فعلاً فرصــة يمكن لو استُغلت أن تســتخدمها إسرائيل وسيلة للدفع قدمــاً بعلاقاتها مع دول عربيـــة براغماتية، وأن تستخدمها قناة يمكن بواسطتها المضي قدماً نحو حل النزاع مع الفلسطينيين. لكن من المنطقي الافتراض أن هذه الفرصة ستضيع بســبب الوضــع السياســي في إســرائيل. ومن المتوقع أن تجعــل هذه الظروف مـــن الصعب على إســرائيل القبول بالخطوات التي سيتعين عليها اتخاذها في مقابل تحقيق الاحتمال الذي تنطوي عليه هذه الفرصة، وأن يُقضى كذلك على الاستعداد لإخراج هذا الإمكان إلى حيز الفعل.



سارة ونتنياهو: اسمان في الأخبار!



تحليلات: المماطلة في حسم «الاتهامات» قد تؤدي إلى تبرئة نتنياهو!

واجه رئيـس الحكومة الإسـرائيلية، بنيامين نتنياهــو، خلال الأيام القليلــة الماضية، تقارير تتعلق بقضايا تُشــتم منها رائحة الفســاد، وتتعلق إحداها بسفرياته والأخرى بزوجته.

وأعلنت الشرطة الإسرائيلية في بيـــان، الأحد، أنهـــا جمعت قاعدة أدلة وأنها توصــي بتقديم زوجة رئيس الحكومة، ســارة نتنياهو، إلى المحاكمة بشـبهة الحصول على أغراض وخدمات بالاحتيال وفي ظروف خطيرة في ثلاث حالات.

كذلك أعلنت الشرطة أنها وجدت قاعدة أدلة تمكنها من تقديم لوائح اتهام في قضية الكهربائي آفي فحيمة المقرب من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، والمشــتبه به بتنفيذ أعمــال في بيت عائلة نتنياهو الخاص في بلدة قيســاريا، ولكن أصــدر فواتير تظهر أن الأعمال أجريت في المنزل الرســمي لرئيس الحكومة في القدس، وتسديد الفاتورة من ميزانية رئيس الحكومة.

وقالت الشرطة أيضا إنها جمعت أدلة تسمح بتقديم لائحة اتهام في قضية نقل أثاث من المنزل الرسمي لرئيس الحكومة إلى المنزل الخاص

يشار إلى أنه فيما يتعلق بالقضيتين الأخيرتين لم تذكر الشرطة سماء ولم توضح موقفها حيال ضلوع زوجة رئيس الحكومة فيهما. ووفقا لوسائل إعلام إسرائيلية، فإن الشرطة أخفت حقيقة أن الحديث يدور عــن ثلاث قضايا مختلفة، مثلما أخفت أســماء الذين تم التحقيق معهم وتوصياتها بشأنهم.

لكن في حالة واحدة أوصت الشــرطة بمحاكمة ســـارة نتنياهو، بسبب طلبها طعاما وطهاة على حساب المنزل الرسمي لرئيس الحكومة. وأوصت الشـرطة فــي حالة ثانيــة بتقديم لائحة اتهــام في قضية الممرضة التي اعتنت بوالد ســارة نتنياهو على حســاب ميزانية منزل

رئيس الحكومة الرسمي. وهناك قضية ثالثة ليست واضحة بعد.

«بيبي تورز»

نشـر مراقب الدولة الإسـرائيلية، القاضي المتقاعد يوسـف شابيرا، يوم الثلاثاء الماضي، تقريرا حول القضية المعروفة باسم "بيبي تورز"، وتتعلق بتمويل سفريات رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، عندما كان يتولى منصب وزير المالية، خلال الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥.

وحــوّل المراقــب مواد إلــى المستشــار القانوني للحكومـــة، أفيحاي مندلبليت، تتعالى منها شبهات حول تمويل مزدوج للسفريات وتحويل تمويل إلى غير أهدافه، إضافة إلى انعدام وضوح بشأن تسديد حسابات لشركة الطيران الإسرائيلية "إل عال" لقاء استخدام عائلة نتنياهو نقاط

استحقاق تابعة للدولة واستخدمت لسفرات خاصة وفقا للشبهات. لكن هذه المواد التي تشمل شبهات بارتكاب مخالفات جنائية ليست جزءا من تقرير المراقب.

ويتبين من تقرير المراقب أن عشر جهات مختلفة، بينها حكومات دول أجنبية ومنظمة "البوندس" وهيئات عامة ورجال أعمال وأشــخاص، مولوا ســفريات نتنياهو وعائلته أو مولوا المكوث في فنادق فاخرة خارج

وأظهـر تحقيق المراقب أن أكثر من نصف سـفريات نتنياهو، كوزير ماليـــة، شــملت تمويلا أجنبيـــا، وأنه فـــي جميع الســفريات لم يتوجه نتنياهو إلــى «لجنة الهدايا» من أجل الحصول علــى تصريح والتدقيق في مــا إذا كان الحصول على التمويل الخارجي يعتبر حصولا على هدايا

والممول الرئيسي لسفريات نتنياهو وعائلته هي منظمة «البوندس»، وهي منظمة تبيع سـندات دين إسرائيلية، وممولة بكاملها من الخزينة

ومولت "البوندس" سـفرة لنتنياهو وعائلته، في العام ٢٠٠٤، وُصِفت بأنها ســفرة خاصة، ومكثا حينذاك في نيويورك. وبرر نتنياهو تمويل ســفرته الخاصة بأنه قام بنشــاط عــام لصالح «البونــدس»، لكن تقرير المراقب وجد «عيبا عندما حصل السيد نتنياهو على تمويل من البوندس بــدون تصريح من أجل المكوث خارج البلاد في رحلة وُصفت بأنها خاصة، وحتى لو تخللها نشاط عام لهذه المنظمة».

وأكد تقرير المراقب أن مصاريف زوجة نتنياهو في عدة سفريات مولتها منظمة «البوندس» أو جهات أخرى، وتم تمويل سـفرة نتنياهو، للرحلة نفســها، من جانب الحكومــة أو منظمة أخرى، أي أنه جرى تمويل مزدوج للسفرة ذاتها.

وأضاف التقرير أن رجال أعمال شاركوا في تمويل السفريات. ففي العام ٢٠٠٣ سافر نتنياهو وزوجته إلى الولايات المتحدة

وبريطانيا وفرنسا. وموّل أحد مديري أعمـال ملياردير يهودي أميركي معروف رحلات زوجة نتنياهو، سارة، الجوية إلى الدول الثلاث بمبلغ ٩٥٧٤

وفي سـفرة أخرى إلى بريطانيا، في بداية العام ٢٠٠٥، موّل رجل أعمال آخر مكوث الزوجين نتنياهو وابنهما بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه إسترليني. ورجل الأعمال هذا هــو أحد المتبرعين لحملات نتنياهو الانتخابية، وهو ناشط في أوساط المنظمات اليهودية في لندن ولديه أعمال في مجالي العقارات والسياحة في إسرائيل.

وشــدد تقرير المراقب على أنه "على ضوء الصلاحيات الواسعة بيدي وزيــر المالية (نتنياهــو في هذه الحالــة) مع الأخذ بالحســبان مصالح محتملــة للجهات المختلفة التي موّلت الســفريات، وكان لديها علاقات من أنواع مختلفة مع وزير المالية في حينه أو مع الاقتصاد الإســرائيلي، فإنــه كان يجدر بنتنياهــوأن يتخذ قدرا من الحــذر ويتوجه إلى لجنة إصدار تصاريح من أجل أن تفحص ما إذا كانت ستمنحه تصريحا للسفر». وإضافة إلى تمويل رجال أعمال لسـفريات نتنياهو، فإن معهد أبحاث أميركيا دفع ٢٣٧٠٠ دولار، عام ٢٠٠٤، لصالح رحلة جوية لنتنياهو وزوجته إلى الولايات المتحدة. وتكرر مثل هذا التمويل إلى أكثر من دولة.

تسلسل القضية

آذار ٢٠١١: الصحافي والمحلل السياســي في القناة العاشرة للتلفزيون الإســرائيلي، رافيف دروكر، يكشف قضية «بيبي تورز»، وفي أعقاب ذلك فتح مراقب الدولة في حينه، القاضي المتقاعد ميخائيل ليندنشتراوس،

أيلول ٢٠١٢: مراقب الدولة الجديد، يوسـف شابيرا، يقيل المحقق في القضية في مكتبه، ضابط الشرطة السابق ناحوم ليفي. كانــون الأول ٢٠١٢: مراقب الدولة يحول مواد التحقيق في القضية إلى

المستشار القانوني للحكومة في حينه، يهودا فاينشتاين. صيف العــام ٢٠١٣: المراقب والمستشــار القانونـــي يتفقان على أن يوقف شابيرا التحقيق لحين اتخاذ فاينشتاين قرارا بخصوص القضية. أيلول ٢٠١٤: فاينشــتاين يعلن أنه يغلق الملــف، وإعادة القضية إلى

كانون الثاني ٢٠١٥: تقديم مسودة تقريــر المراقب إلى نتنياهو من أجل الحصول على تعقيبه.

أيـــار ٢٠١٥: المراقب يحول إلى المستشـــار القانوني مواد جديدة في

أيار ٢٠١٦: المراقب ينشر التقرير حول القضية، والمستشار القانوني مندلبليت يعلن أنه سيدرس مواد لم يجر التدقيق فيها.

كانون الأول ٢٠١٥: شــابيرا يحذر أمام فاينشــتاين من وجود شبهات

مماطلة من أجل تبرئة نتنياهو

وكتب الصحافي الاســـتقصائي في صحيفة «هاَرتس»، غيدي فايتس، يوم الأربعاء الماضي، أن تقرير المراقب حول تمويل سـفريات نتنياهو هو «نهاية لعملية المماطلة الكبـرى ودليل آخر على الضرر العام البالغ اللاحــق بالمجتمع ككل، جراء اختيار رئيــس الحكومة الموظفين الذين يفترض أن يقيّدوا قوته. وهناك شريكان في هذه المماطلة، هما مراقب الدولة يوسف شابيرا، والمستشار القانوني السابق يهودا فاينشتاين». وأشار فايتس إلى اتفاق فاينشتاين وشابيرا، في العام ٢٠٠٣، على أن يوقف الأخير التحقيق في قضية «بيبي تورز» إلى حين يتخذ المستشار القانوني قرارا بشــأنها، وكتب أن الاتفاق بينهما كان خطيا، وأنه «ليس فقط أن الرسالة صيغت بحذر فائق، رغبة منهما بألا ينسبا لنتنياهو ولو حتى ذرة غبار جنائي في حال اكتشاف هذه الرسالة، وإنما طلب شابيرا من المحامي شيمرون، محامي نتنياهو، أن يصادق على أن صيغة الرسالة

ضابط الشرطة المتقاعد، ناحوم ليفي، وهو المستشار السابق لمراقب الدولة لشــؤون الفســاد والذي بدأ التحقيق في قضية «بيبي تورز» إلى أن أقاله شـابيرا، انتقد تقرير المراقب، وقــال إن «التلاعب بين المراقب والمستشار لم يحسِن لهذه القضية كلها والنتيجة هي أنه لا توجد

وحــول احتمال إجراء تحقيق جنائي ضــد نتنياهو حول هذه القضية، قال ليفي إن «إجراء تحقيق اليوم لن يفضي إلى شيء فيما جميع المواد والشبهات أصبحت معروفة، وجرى تصوير نسخ من مكتب المراقب من أجـل التعقيب على التقرير. هذه قصة كان بالإمكان أن تنتهي بشـكل مختلف، لكن في هذا الوضع لن ينتج عنها أي شيء».

وانتقد ليفي أيضا الفترة غير المشــمولة فــي تقرير المراقب، وتولى نتنياهــو خلالها منصب رئيس المعارضة، خــلال الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩. وادعى مكتب المراقب أن لا صلاحية لديه بإجراء تحقيق في نشاط أعضاء الكنيســت ولذلك تم تحويل المــواد حول هذه الفترة إلى المستشــار

لكن المراقب الأسبق ليندنشتراوس كان قد قرر التدقيق في هذه الفترة وضمَّنها في مسـودة التقرير الأولي، وقــال ليفي إنها تضمنت شــبهات مشــابهة ضد نتنياهو. وأضاف «لقد تم التدقيق في عشرين سفرة، وكان هناك تمويل مزدوج من جانب رجال أعمال، وتمويل جهة ما لسفرة نتنياهو وتمويل جهة أخرى لسفرة زوجته».

يشــار إلـــى أن رئيس الحكومة الســابق، إيـهود أولمــرت، أدين بتهم مشــابهة في إطار قضية «ريشــون تورز» إضافة إلى قضايا فساد أخرى بينها تلقي رشاوي.

لكن المستشـــار السابق لشؤون الفســـاد في مكتب المراقب، الدكتور مئير غلبواع، قال لـ»هاَرتس» إن «المراقب تساهل مع نتنياهو. والتساهل الأســاس هو أنه لم يؤكد على أن تمويل جهات خاصة يثير شبهات، بل شبهات كبيرة أيضا، بارتكاب مخالفة رشوة».

وكتب المحلل السياســي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، شــمعون شــيفر، أنه «لن ينتج شــيء عن التحقيق الذي تجريه ســلطات تطبيق القانــون في قضيـــة الزوجين نتنياهو، وحتى أنه في أي اســتفتاء يتم إجراؤه في الشــارع أو اســتطلاع للــرأي العام ســيحظى نتنياهو بلقب الضحية الملاحقة من قبل وسائل الإعلام».

وأشار شيفر إلى المماطلة في حسم هذه القضية، وكتب أنه «بعد مرور ســنين طويلة جرى خلالها التدقيق في تفاصيل قضية بيبي تورز لدى مراقب الدولة والمستشار القانوني للحكومة تقادمت المواد، والموضوع

"اليسار محبط لأن نتنياهو لن يسقط"

اعتبر المحلل السياســي اليميني حاييم شــاين فــي مقال ظهر في صحيفة "يســرائيل هيوم"، المقربــة من نتنياهو، أن "اليســـار محبط لأن تقريـــر المراقب لن يســقط نتنياهو" عن الحكم. و"اليســـار" بنظر هــذا المحلل لا يقتصر على السياســيين فقط وإنما يشــمل الإعلاميين والمحللين أيضا.

وكتب أنــه "عندما شــاهدت الإحبــاط، الغضب والمــرارة على وجوه الإعلاميين والمحللين في قنوات التلفزيون المختلفة، أدركت أن مراقب الدولة لم يزود البضاعة المطلوبة".

وأضاف شاين أنه "كان مناسبا أن يتصرف رئيس الحكومة بتواضع أكثر خلال سـفراته وسفرات أبناء عائلته، وكان من شأن تواضع كهذا أن يبعث برسالة هامة إلى المجتمع الإسرائيلي، لكن من هنا وحتى وجود شبهات جنائية ثمة مسافة كبيرة".

واعتبر شاين أن قضية "بيبي تـورز" هي قضية كيدية سياسـية بادر إليها معارضو نتنياهو، وكتب أن "اليســـار الإســـرائيلي لن يصفح أبدا لبنيامين نتنياهو واليمين لأنهما مرة تلو الأخرى، وبانتخابات ديمقراطية، أرسلاه إلى المعارضة. واليسار لن يسامح على استبدال النخب في المجتمع الإسرائيلي الذي زجه في الهامش".

وتابع "كيف يمكن لليسـار أن يستسـلم لأولئك الذين يقفون بفخر أمام رؤســاء وزعماء دول في الدفاع عن المصالح الإســرائيلية وأثبتوا أن شعارات السلام الجوفاء لليسار فارغة من مضمون".

واعتبر شاين أنه "من أجل مواجهة حكم اليمين بقيادة نتنياهو، يتمسك اليسار وممثلوه بأية قشة، ويكتشـفون فجأة أن عدة سفرات لرئيــس الحكومة لمصلحــة منظمات هامة ومصلحــة الدولة والجاليات اليهودية موّلها أفراد، وكأنه يفترض بنتنياهو أن يعرف من هو المتبرع الذي مول السفرة لمصلحة المنظمة".

الصحافــي رافيف دروكر، الذي كشــف قضية "بيبي تورز" قبل خمس ســنوات، نشــر مقالا في "هاَرتس"، يـــوم الجمعة الماضي، ســرد فيه تسلسل القضية.

واعتبر دروكر أن نشــر تقرير المراقب، في منتصف الأسبوع الماضي، جـاء في توقيت "جعله عديم الأهمية"، في إشـارة إلى تركيز وسـائل الإعلام على توسيع حكومــة نتنياهو وتعيين أفيغــدور ليبرمان وزيرا

وأشار دروكر إلى أن تقرير المراقب تم نشره من دون أن يشمل قسما من القرائن "الخطيرة للغاية"، ليخلص إلى أنه "بكل بساطة، فاينشتاين وشابيرا أنقذا نتنياهو. وأنا حقا آمل في أنهما فعلا ذلك بسبب إهمال أو خوف وليس لأسباب أخرى" في إشارة إلى تآمر. إعــداد: برهوم جرايسي

"المشهد" الاقتصادي

موجز اقتصادي

البطالة تسجل أدنى مستوى لها- ٩ر٤٪

أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن البطالة في إســرائيل ســجلت في شهر نيسان أدنى مستوى لها منذ عشرات السنين، وبلغت ٩ر٤٪. وبلغ عدد العاطلين عن العمل في الشهر الماضي ١٩٣ ألفا، أقل بنحو ١٦ ألف عامل عن الشهر الذي سبق آذار.

ويقول المكتب إن انخفاض عدد العاطلين عن العمل إلى دون حاجز ٢٠٠ ألف، هو من الحالات النادرة في السنوات الأخيرة.

وحسب التقرير، فإن نسبة البطالة هذه تعد الأدنى منذ الشهر ذاته من العـــام ١٩٨٣، حينما بلغت البطالة في ذلـــك الحين ٥ر٤٪. ويدعي مكتب الإحصاء أن البطالة في إســـرائيل هي من ادنى النســب عالميا، وحتى أن هذه النسبة تعد عدم وجود بطالة، لأن مصدر البطالة الحالية ليس نابعا من نقص في أماكن العمل، وإنما في غالب الأحيان هو نابع مــن تنقل عاملين من مكان عمل إلى آخر، أو من أولئك الذي أنهوا للتو إما الدراسة على مختلف مستوياتها أو الخدمة العسكرية.

وبلغ عدد المنخرطين في ســوق العمل من أبناء ١٥ عاما وأكثر ٣٥٩٥٣ مليون نســمة، والذين يعملون فعليا ٣٧٧٢ مليــون عامل. وبلغ عدد الرجــال العاملين ١٩٥٨ر مليون رجل، مقابل ٧٧٤ر١ مليون امرأة. وبلغت نســبة المنخرطين في سوق العمل من أبناء ١٥ عاما وما فوق في شهر نيســان ٢٤٦٪. فيما بلغت نسبة المنخرطين في سوق العمل من ابناء ٢٥ إلى ٢٤ عاما ٥ر٠٨٪، مقابل نسبة ٨ر٧٩٪ في شهر آذار.

ويُســتدل أيضًا أن نسبة البطالة بين أبناء ٢٥ إلى ٤٠ عامًا هبطت في الشهر ذاته إلى نسبة ٤ر٤٪. كما يتبين أن هناك تراجعا متواصلا في أعداد العاملين في وظائف جزئية بغير ارادتهم، إذ هبطت نســبتهم إلى ٢ر٢٪، بعد أن بلغت هذه النســبة أحيانا في الســنوات الأخيرة ما بين ٧ر٣٪ وحتى ٥ر٤٪.

ارتفاع حاد في حالات الإفلاس

والغالبيــة الســاحقة من طلبــات الإعلان عــن الإفلاس تقــدم بها الأشخاص بأنفسهم، بينما أكثر من ٣٠٠ طلب تقدم بها حارس أملاك قضائي ضد مدينين.

وكانــت منطقة حيفا الأولى من حيث عدد الطلبات التي قدمت فيها طلبات الإفلاس- ٣٥٣٣ طلبا، تليها منطقة تل أبيب- ٥٦٤٠ طلبا. ويستدل من التقرير أن المحاكم المختصة قبلت في العام الماضي ١٤٧٥٦ طلبا، وهذا أعلى بنســبة ٥(١١٪ عما كان في العام قبل الماضي- ٢٠١٤. بينما ألغت المحاكم خلال العام الماضي ٣٣٠٠ حالة إفلاس، بعد أن تبين أن المدينين خرقوا قوانين.

تسهيلات ضريبية لشركة الأدوية بقيمة ٨ر٤ مليار دولار

تبيــن من تقريــر جديد لســلطة الضرائب الإســرائيلية أن مجموع التسهيلات الضريبية، التي حصلت عليها شركة الأدوية الإسرائيلية "طيفــع" منذ العام ٢٠٠٦، بلغت حوالي ٣٨/٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٨/١ مليار دولار، لتكون الشركة الأكثر استفادة من القانون الخاص الذي يقدم تســهيلات ضريبية لشــركات ضخمة، تشغل آلاف العاملين في كل واحدة منها.

وقد بدأت سـلطة الضرائب قبل ثلاثة أعوام بنشــر قائمة حول أكبر الشــركات المســتفيدة من الإعفاءات الضريبية، تجنبــا لصدور قرار في المحكمة العليا كان ســيضطرها إلى كشــف أكثر عن المعلومات المالية والضريبية. واحتلت شــركة الأدوية "طيفع" التي تعد واحدة من أكبر ســبع شــركات أدوية في العالم، المرتبة الأولى في الحصول على الاعفاءات الضريبية، وبفارق كبير عن الشركة التي تليها، شركة "كيل" التي حصلت من العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٤ على ٥٢٥ مليون دولار.

وحسب التقرير، فإن سلطة الضرائب قدمت للشركات الكبرى في العام الماضي ٢٠١٥ اعفاءات ضريبية بقيمة تقارب ٢٠١١مليار دولار، ومن المتوقع أن تهبط الاعفاءات هذا العام إلى مستوى ١٨٥٥ مليار دولار، رغم أن التوقعات تشير إلى أن الاعفاءات الضريبية سترتفع حتى العام ٢٠١٨.

"عطلة الأحد" مرة واحدة شهريا

قالت مصادر حكومية إسـرائيلية إن الحكومة قد تصادق قريبا على مشـروع قانون يقضي بتمديد عطلة نهاية الأسبوع حتى يوم الأحد، وذلك مرّة واحدة كل شـهر، بعد أن يتم توزيع سـاعات العمل لهذا اليوم، إما على مدى الأسـبوع الذي تقع فيه العطلة، أو توزع على مدى أيام العمل الشـهرية، في محاولة لإنهاء الجدل القائم منذ سـنوات، إثر مطالبة قطاعات واسعة بجعل يوم الأحد عطلة أسبوعية إلى جانب بوم السبت.

وبادر إلى هذا القانون النائب إيلي كوهين من حزب "كولانو" بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، في حين أنه مدرج على جدول أعمال الكنيست، بمبادرة نواب، مشاريع قوانين تدعو إلى جعل يوم الأحد عطلة رسمية عامة، تضاف إلى عطلة السبت، ومن بين المبادرين، نواب متدينون، خاصة من التيار الديني الصهيوني، والهدف منه هو أن يكون يوم عطلة يستطيع فيه الجمهور التنقل، والقيام بالمشتريات، من دون القيود الدينية المفروضة على عطلة السبت.

وحاولــت عدة حكومات دفع هذه القضية إلى الأمام، وخاصة حكومة إيهــود أولمرت، وثــم حكومة نتنياهو قبــل الســابقة، إلا أن دوافع اقتصاديــة تعرقــل الدفع بالقانون. وبحســب تقديرات نشــرت في وســائل إعلام إسرائيلية، فإن هذا القانون قد يعد حلا وسطا في هذه المرحلة.

النمو الاقتصادي في إسرائيل يهبط إلى أدنى مستوياته خلال الربع الأول.. ومؤسسات عالمية تحذر!

*النمو ارتفع خلال الربع الأول بنسبة ٨ر٠٪ والصادرات تراجعت بنسبة ١٣٪ *وكالة تدريج اعتمادات مالية تحذر من توقف نمو الاقتصاد الإسرائيلي *توقعات العام المقبل ٢٠١٧ لا تشذ عن الأوضاع الاقتصادية القائمة والنمو سيكون دون ٣٪*

> ســجل النمو الاقتصادي الإســرائيلي في الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٦ ارتفاعــا بنســبة ٨ر٠٪، وهي تعد أقــرب إلى الركود الاقتصادي، وانعكاســا لسلسلة مؤشرات سلبية مســتمرة منذ عامين وأكثر، أبرزها تراجع الصادرات بنسنة ١٣٪.

> وقـادت التراجعات الاقتصادية إلى أن تحذر وكالة تدريج اعتمادات دولية المســتثمرين من توقف النمو في الاقتصاد الإســرائيلي. فــي المقابل، فإن توقعات وزارة المالية للنمو للعام المقبل ٢٠١٧ بقيت متدنية، وأقل من ٣٪. وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أشــار في تقرير دوري له، إلى أن النمو في الربــع الأول ارتفع بنســبة ٨ر٠٪، وهو من أدنى مســتويات المرحلة الأخيرة، فالنمو في الربع الأخير من العام الماضي ســجل ارتفاعا بنســبة ١٣٪، وفي الربع الذي سبقه (الثالث ٢٠١٥)، سجل ارتفاعا بنسـبة ٣ر٢٪.

وقالــت صحيفة «ذي ماركــر» الاقتصاديــة إنه كان مــن الواضح لمقرري السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة أن النمو لا يمكنه الاستمرار في الاعتماد على القوة الشرائية للعائلات، خاصة وأن قطاعات اقتصادية كبرى قادت قطار النمو في الســنوات الأخيرة، مثل الانتــاج الصناعي، وصادرات البضائع والخدمات والتقنيات العالية تشــهد تراجعات مستمرة منذ عدة

ويقول المحلل الاقتصادي في الصحيفة ذاتها، موطي بسـوك، إن الحكومة ومسـؤولي المؤسسات المالية الرسـمية، لــم يضعوا بعــد برنامجا واضحا لمواجهــة هذا الواقع الاقتصادي. فالاقتصاد الإســرائيلي الذي اجتاز الأزمة الاقتصادية العالمية في العامين ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، بصورة لافتة، ونجح في ســد فجــوات أمام الدول المتطورة الكبرى، خســر الكثير مما حققه في الســنوات القليلة الماضية.

ويتضــح من تقرير مكتب الإحصــاء ذاته، أن صــادرات البضائع والخدمات

(اجمالي الصادرات) سـجلت في الربع الأول من العام الجاري تراجعا بنسـبة لامسـت ۱۳٪، وهذا اسـتمرار للتراجع الذي حصل في الربع الأخير من العام الماضـي بنسـبة ۲٫۱٪. وفي التفاصيل، نــرى أن صـادرات البضائع وحدها سجلت تراجعا بنسبة ۲٫۱٪، بينما تراجعت صادرات الخدمات بنسبة ۲٫۱٪. وفي المقابل فإن صادرات السـياحة سجلت ارتفاعا تجاوز نسبة ۳۶٪، كما أن الرتفاع كان في الصادرات الزراعية بنسبة ۳۲٫٪٪.

وفي المقابل سجل الاستيراد في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٥/٧٪، بعد الارتفاع الحاد بنسبة ٢١٪ في الربع الأخير من العام الماضي. في أعقاب ما نشـره مكتب الإحصاء، أصدرت وكالــة تدريج الاعتماد المالي «موديس» بيانا إلى المســتــُمرين تحذر فيـــه من توقف النمو في الربع الأول من العام الجاري، وقالت إنه قد تكون لهذا تبعات سلبية على تدريج الاعتماد المالي لإســرائيل، إلا أن «موديس»، لم تغير بعد تدريج إسرائيل المالي، وهو

وقالت الوكالة إن مستوى النمو هو نقطة ضعف للاقتصاد الإسرائيلي، مثل هشاشـــة الجهاز السياسي الإســرائيلي، بقصد عدم استقرار الحكومات، وما نبــع من ذلك في عدم ثبات قرارات سياســية واقتصاديـــة، مثل التراجع عن القرارات التي كان من شـــأنها دفع رجــال المتدينين المتزمتين (الحريديم) إلى سوق العمل، وأيضا الاتفاقيات مع شركات احتكار الغاز وغيرها.

وقالت «موديس» إن الضعف المستمر في الاقتصاد الإسرائيلي، والتضحية بإصلاحــات اقتصادية لصالــح اعتبارات حزبيــة، يضعان قــدرات الحكومة الإســرائيلية في خطر، حينما تحاول تحقيق الأهداف الاقتصادية المخططة. وتشير الوكالة إلى أنه في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة الإسرائيلية إلى إقرار ميزانية مزدوجــة للعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تتكاثر المؤشــرات التي تدل على أن النمو الاقتصادي ســيبقى أقل من التوقعــات، وأن تحقيق الأهداف

الاقتصاديـــة لن يكـــون واقعيا، إذا لـــم تتم اصلاحات اقتصاديـــة، بما فيها اصلاحات ضريبية. وشــككت الوكالــة في أن تكون إســـرائيل قادرة على تحقيق نســبة النمو الاقتصادي المخططة للعام الجاري، خاصة وأن الصادرات الإسرائيلية ما تزال تواجه ضغوطا، على ضوء ارتفاع قيمة الشــيكل أمام الدولار، وسائر العملات

وتقول الخبيرة الاقتصادية في الوكالة ذاتها، كريســـتين لينداو، إن قدرة إســرائيل على تســديد الديون تعتمد على قدرة الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من القلاقل الجيو سياســية، وكون إسرائيل صغيرة جدا أمام الاقتصاد العالمــي. وتشــير لينــداو إلى أن حجــم قطاع التقنيــة العاليــة، والبطالة المنخفضــة، هما من نقاط القــوة للاقتصاد الإســرائيلي، إلا أن وتيرة النمو المنخفضة منذ منتصف العام ٢٠١٤، تستوجب الحذر.

من جهة أخرى، وضع مسؤولو وزارة المالية، في اجتماع أولي، أسس الموازنة العامة، للعامين المقبلين ٢٠١٧ و٢٠١٨، وبموجب التوقعات الأولية، فإن النمو الاقتصادي في العام المقبل سـيكون هو أيضا ما دون سـقف ٣٪، بنسـبة ٢٠٪، وهي نسبة ما تزال ضعيفة، على ضوء احتياجات إسرائيل الاقتصادية، اضافة إلـى حقيقة أن معدل التكاثر الاجتماعي في حـدود ٢٪ في العامين المافيدية،

معاليان. ووضعت الوزارة هدف جباية ضرائب للعام المقبل، بنحو ٢٩٠ مليار شـيكل، وهو ما يعـادل ٥,٥ ٧مليار دولار، وهذا أكثر من هـدف العام الجاري بنحو ١٢ مليار شيكل. وتقفز توقعات الجباية في العام ٢٠١٨ إلى ٣٠٥ مليارات شيكل، وهو ما يعادل ٤,٢ ٧مليار دولار. كما تتوقع الوزارة أن يكون العجز في الموازنة العامـة في العام المقبل ٥,٢ ٪ من حجم الناتــج المحلي العام، على أن يكون العجز في العام التالي بنحو ٢ ٪.

ما الذي تعاني منه الصادرات الإسرائيلية؟

*يعاني قطاع الصادرات الإسرائيلي من عدة عوامل تؤدي إلى ضعفه ومنها الاحتكارات الكبرى إذ أن ١٠ شركات تسيطر على ٥١٪ من الصادرات *٥٠٪ من الصادرات الإسرائيلية إلى الصين تسيطر عليها شركة "إنتل" *تعزيز قيمة الشيكل أمام الدولار وباقي العملات الأجنبية يضرب مداخيل الشركات المصدّرة*

بقلم:میکيبیلد

من لا يزال يعيش في وهم أن الصادرات هي مقدمة قطار الاقتصاد الإسـرائيلي، ليـس من المجدي له أن يسـترق النظر إلــى المعطيات الواردة مــن هذه المقالة. فالحكومة تسـتطيع اتهام الجميع: التجارة العالميــة، الاحتكارات الكبرى، تعزيز قيمة الشــيكل، وحتى المقاطعــة الهادئة للبضائع الإســرائيلية، ولكن يوجد أمر واحد، لا يمكنها الاســتمرار بفعله: أن ترسل المصدرين ليحاربوا وحدهم في جميع أرجاء المعمورة، وأن تختبئ هي من وراء بنك إسرائيل المركزي.

ثمة أمر ليـس جيدا كليا يمر على الصادرات الإسـرائيلية. فهــذا القطاع الذي من شــأنه أن يكــون القاطرة الأولى فــي الاقتصاد، والذي يُدخل عشــرات مليارات الدولارات ســنويا، ويضمن تشــغيل مئات آلاف العاملين، برواتب عالية، انهار في العام ٢٠١٥ بنســبة لا تقل عن ٧٪، ليرســو عند ٢٢/٦ مليار دولار. وعمليا فإن قيمة صادرات البضائع من إسرائيل بالدولار، هبطت في العام الماضي إلى المستوى الذي كانت عليه في العام ٢٠١٠، وكأنه لم يحدث شــيء هنا منذ الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في العام ٨٠٠٠، وتسببت بتأرجح الأسواق العالمية.

كمــا أن العام الحالي لم يبدأ جيدا. فبحسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي لشــهر نيسان، فإن حجم صادرات البضائع الإسرائيلية، في ذلك الشهر، كان الأقل منذ العام ٢٠٠٨، وبلغ ٢٦٦ مليار شيكل (٢٦٦ مليار دولار). وباحتساب سنوي يجري الحديث عن انخفاض بنسبة ٢١٪ في الأشهر الثلاثة من شباط إلى نيسان مقارنة مع الفترة الممتدة من تشـرين الثاني وحتــى كانون الثانـي الماضيين. وإذا ما فحصنا هذه المعطيات المتشعبة، فإن الصورة ستكون مذهلة أكثر. فالانخفاض في المركبات الإلكترونية بلغ نسبة ٨٦٪، والانخفاض فــي صادرات الأدوية ١٤٪، وإذا ما نظرنا إلى معطيات الربع الأول من العام الجاري فإننا سنرى المزيد من أسباب

ففي الربع الأول بلغ انخفاض البضائع نســبة ١٤٪ مقارنة مع الربع الأول من العام الماضي، ويجري الحديث عن نهج آخذ بالاشــتداد منذ نصف ســنة. منذ تشــرين الثاني وحتى آذار الماضي، انخفضت صادرات التقنيات العالية بنســبة ٧٪، وفي الفترة ذاتها بدأ انخفاض في مبيعات الشركات ذات الشهرة بالتقنيات العالية. والهبوط الحاد في الصادرات الإســرائيلية مقلق بشــكل خــاص، لأنه يأتي بعد خمس ســنوات مــن ارتفاع متواصل للصــادرات، وتعرض "كلكاليســت" هنا أربع مشــاكل هي الأكثر صعوبة للصادرات الإســرائيلية، وبعض الحلول التي تعرضها وزارة الاقتصاد، ووزيرها بنيامين نتنياهو.

تباطؤ في التجارة العالمية السبب الأول الفوري لتراجع الصادرات هو التباطؤ في الاقتصاد العالمي. ونرى أن صنــدوق النقد الدولي يُخفّـض تقديراته للنمو الاقتصــادي العالمي، وبحســب تلك التقديرات فإن النمو العالمي ســيكون في العــام الماضي ٢٠١٥ قد ارتفع بنســبة ٢ر٣٪، بينما التقديرات للعام الجار، أن النمو سيرتفع بنسبة ٢ر٣٪.

وبناء على هذا، فإن الحكومات لا تسارع في صرف أموالها، وتفضَّل الحفاظ عليها

4 4 4

في البنوك لترى ما سيجري. وفي وضعية كهذه من الصعب جدا بيع بضائع جديدة لدول العالم.

إلا أن هــذًا التباطــؤ الاقتصــادي بعيد عن أن يكــون قادرا على تفســير ما جرى للصادرات الإســرائيلية، لأنه على الرغم من التباطؤ فإن التجارة العالمية ســجلت ارتفاعا بنســبة ٢٪، بينما الصادرات الإســرائيلية انخفضت بنســبة ٧٪ من حيث القيمــة الدولارية، وهذه المــزة الأولى منذ العام ٢٠٠٢ التــي ترتفع فيها التجارة العالمية بينما الصادرات الإسرائيلية تتراجع.

الاحتكارات الكبرى

في العام الماضي ٢٠١٥ سيطرت عشر شركات فقط على ٥٠٪ من الصادرات الإسرائيلية، وهذا حطِّم الذروة السابقة التي تسجلت في العام ٢٠٠٧. ففي ذلك العام سيطرت الشركات الكبرى على ٣٣٪ فقط من اجمالي الصادرات. ويجري الحديث عن شركات مثل: إنتل، طيفع، كيل، مختاشيم أغان، يشكار، إلبيت، بازان، باز، والصناعات الجوية. وعدا هذا، فإنه في حين ارتفعت صادرات هذه الشركات منذ العام ٢٠٠٨، بنسبة ٣٥٪، فإن باقي الشركات سجلت تراجعات بمعدل ٧٪. وأحيانا فإن الاحتكارات الكبرى هذه تسجل معطيات مستحيلة، فعلى سبيل المثال، إن نصف الصادرات الإسرائيلية إلى الصين تسيطر عليها شركة "إنتل" (التقندات العلدا).

إن المشكلة كامنة في حقيقة أن كل الصادرات معلقة بعدد قليل من الشركات، ما يعني أن أي تغيير لدى أي واحدة من الشركات، من شأنه أن يثير هزّة عنيفة في قطاع الصادرات كله. ومن الممكن أن نخمّن فقط ما سيجري لكل الاقتصاد، إذا ما واجهت شركة "طيفع" للأدوية تغيرا سلبيا في تعامل مديرية الأدوية الأميركية معها، ما سيخلق صعوبات أمام تسويق أدويتها في الولايات المتحدة الأميركية. أو إذا ما قررت شركة إنتل أن تبيع للصين وفيتنام وماليزيا منتوجات من مصانعها في إيرلندا بدلا من مصنعها في إسرائيل. فالصادرات للدول الثلاث تلك هبطت بنسبة ۷۵٪، إلى مستوى ۰(۱ مليار دولار في السنة الماضية.

سعر صرف العملات

وهناك سبب آخر لانهيار الصادرات يقلق المصدّرين بشـكل خاص، هو ارتفاع سـعر صرف الشيكل أمام الدولار واليورو والجنيه الاسترليني وباقي عملات العالم. فالمصدّرون يدفعون بالشـيكل على الإنتاج، ويبيعـون منتجاتهم بالدولار وباقي العمـلات الأجنبية. وحينما ترتفع قيمة الشـيكل أمام الـدولار، مثلا، فهذا يعني ارتفاع كلفة الانتاج، مقارنة مع حجم المداخيل. وإذا ما بادروا لرفع سـعر منتجهم، فإن هذا يخلق صعوبات في المنافسة في الأسواق العالمية.

بأكثر من ٣٪، وأمام اليورو بحوالي ٥ر٨٪، وأمام الجنيه الإسـترليني بنسـبة ١٠٪. وقد اتخذ بنك إسـرائيل سلسـلة من الاجراءات الحادة، مثل شراء ٦ مليارات دولار فــي الآونة الأخيرة، إلا أن هذا لم يسـاعد، لأن تراجع قيمة الــدولار نابعة أيضا من الحــرب الحادة الدائرة بين بنوك مركزية في العالم، بينما بنك إسـرائيل المركزي يراقبها عن بُعد.

المقاطعة الصامتة قد تكلف إسرائيل مليارات

منذ أشــهر طويلــة تحاول حركة المقاطعــة العالمية "بــي دي إس"، المناصرة للفلســطينيين، فرض مقاطعة أكاديمية عالمية على إســرائيل، اضافة إلى اقناع مستثمرين وشركات بسحب استثماراتهم من إسرائيل، وفرض عقوبات دولية على الاقتصاد الإسرائيلي. وحسب شــعور المصدّرين الإسرائيليين، فإن هذه الدعوات لم تأت بثمار لأصحابها. وعلى الرغم من هذا، فلا يمكن معرفة ما إذا ســتنجح هذه الحركة في توسيع رقعة تأثيرها.

ويقـول رئيس معهد الصادرات الإسـرائيلي رمزي غباي إن المشـكلة الحقيقية نجدها في المقاطعة الهادئة، فهذا النمط من المقاطعة يؤثر على طلب المنتجات الإسـرائيلية، وأنا لسـت قلقا من حركة "بـي دي إس" حاليا، بل أنــا قلق أكثر من مجالس إدارات الشركات الأجنبية في العالم، التي تقرر بشكل غير معلن عدم شراء البضائع الإسـرائيلية، ليس لكونها تؤمن بالمقاطعة، بل لأنها لا تريد وجع الرأس. فمن أجل ماذا هذا الوجع، إذا كان بمقدورها شـراء بضائع شبيهة، وبأسعار شبيهة من دول أخرى؟.

يضاف إلى هذا قــرار الاتحاد الأوروبي في الســنة الماضية، بوضع إشــارة على المنتجات الإســرائيلية (للمســتوطنات) في الضفة ومرتفعات الجولان. وحسـب تقديرات وزارة المالية، فإنه هــذا القرار لن يكون له تأثير جوهري على الصادرات الإســرائيلية، ولكن التخوف من أن يكون القرار اشــارة بداية. وحسب تقرير وزارة المالية، فإنه في حال فرض الاتحاد الأوروبي مقاطعة على كافة بضائع مستوطنات الضفة والجولان، فإن حجم الضرر للاقتصاد الإســرائيلي ســيبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنويا، وفي حال اتخذ الاتحاد الأوروبي "موقفا متطرفا"، بإلغاء اتفاقية التجارة مع إسرائيل، فإن الضرر سيصل سنويا إلى ١/٢ مليار دولار،

من الأمور التـــي يـحتاجها قطاع الصادرات الإســـرائيلي لتغييـــر الوضع القائم، توسيع الصادرات إلى الشرق الأقصى، وفتح المنافسة وكسر الاحتكارات الكبرى.

(عن صحيفة "كلكاليست"- "يديعوت أحرونوت"، ترجمة بتصرف)

من إصدارات «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « 🔽 📭 🚾 أر »

في غربــۃ الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير



ترجمة: سلافة حجاوي



اصطفاف "خائبي الأمل" من نتنياهو ضمن قائمة انتخابية جديدة- مهمة واردة لكنها صعبة!

*أقدم نتنياهو منذ ظهوره على الواجهة السياسية قبل ٢٤ عاما على إطاحة كل مَن مِن شأنه أن يهدد تفردّه بقيادة الليكود *نتنياهو أطاح بشخصيات عديدة إما عبر الانتخابات الداخلية أو لاحقا خلال عملها الحكومي «الشخصيات التي تطفو أسماؤها على السطح تفتقد إلى التجانس في ما بينها ولا نجد بينها "النجم السياسي" القادر على الجرف «رغم ذلك نتنياهو لا يستطيع البقاء مطمئنا لمستقبله»

كتب برهوم جرايسي:

ســارعت القناة الإخبارية (ريشت بيت) في الإذاعة الإســرائيلية الرسمية، يوم الجمعة الأخير، إلى نشــر استطلاع للرأي، حول شــكل نتائج الانتخابات البرلمانيــة، في حال لو جرت اليوم، وخاض فيهــا "فريق الخائب أملهم" من نتنياهو في قائمة انتخابية واحدة. والنتيجة لم تكن مفاجئة، بأن باتت هذه القائمة الأولى في مواجهة المنافسـين. ولكن واقع الحال يقول شـيئا آخر، فهذا اســتطلاع جرى في خضم ضجة استقالة موشــيه يعلون، بينما مشهد الانتخابات التي قد تجري بعد عامين أو أكثر، سيكون مختلفا إلى درجة كبيرة، مما يتوقعونه اليوم. ورغم ذلك فإن فريق "خائبي الأمل" و"المهزومين" في الليكود، بات أكبر من ذي قبل، رغم عدم تجانسه.

فاستقالة موشيه يعلون، من وزارة الدفاع ومن الحكومة وعضوية الكنيست، كانت الاحتمال الأكبر، لرد فعله، على قرار بنيامين نتنياهو الاطاحة به، لصالح ضم أفيغدور ليبرمــان وكتلته البرلمانية إلى الحكومـــة. وبالإمكان القول إن هــذه النتيجة قد وضعها نتنياهو في حســاباته؛ وليس من المســتبعد، أن يكون قد سعى لها، من بات يجلس على كرسي رئاسة الوزراء منذ سبع سنوات متواصلة، دون رؤية أي احتمال لاستبداله في مسار سياسي عادي، وانتخابي، بحسب نتائج الاستطلاعات التي تظهر تباعا، في الأشهر الأخيرة.

ولدى الإعلان عن اعتزاله الحياة البرلمانية، أعلن يعلون أنه سـينافس "على القيادة"؛ ولكن ليس واضحا ما الذي يقصده بالضبط، هل سينافس على قيادة حزب "الليكود"، أم أنه سيغادره ليخوض المنافسة في مواجهة نتنياهو، من خلال اطار سياســي قائم، أو اطار جديد ســيعمل مع آخرين على إقامته، وفي كل واحد من هذين الخيارين، ستكون صعوبة، أشدها في داخل حزب الليكود.

نهج العزل التدريجي

منـــذ ظهور نتنياهـــو في واجهة السياســـة الإســـرائيلية، وبالـــذات بعد انتخابات ١٩٩٢، واعتزال رئيس الليكود في حينه إســحاق شــمير السياسة، خاض المنافسة على زعامة الليكود بشراسة؛ ونذكر له تلك المنافسة أمام من كان الشخصية الثانية في الحزب دافيد ليفي، واستخدام الكثير من الوسائل والأدوات الفاسدة في الانتخابات على رئاسة الحزب، وهذا قاد إلى دفع ليفي لاحقا إلى خارج صفوف الحزب. وعاد اليه متأخرا بعد سنوات.

لكن نهج نتنياهو اشــتد أكثر في ســنوات الألفين الأولـــى، بعد أن اعتزل السياســة في العام ١٩٩٩، اثر هزيمته في المنافسة على رئاسة الوزراء أمام إيهود باراك؛ إذ قرر العودة إلى الحياة السياســية، بعد فوز أريئيل شــارون برئاســـة الوزراء في العام ٢٠٠١، وحاول نتنياهو المنافسة مجددا على رئاسة الليكود في نهايات العام ٢٠٠٢، تمهيدا لانتخابات مطلع العام التالي، ولكنه سرعان ما انسحب من المنافسة بعد أن عرف ضُعف فرصه بالفوز أمام شارون. واختار خوض الانتخابات ضمن قائمة الحزب والفوز لاحقا بحقيبة المالية.

لم يستســلم نتنياهو في أي يوم لحقيقة زعامة شــارون للحزب، وبحث عن فرص عديــــدة للانقضاض على زعامـــة الحزب، فوجدها فـــي أوج الأزمة التي عصفت بالليكود، إثر قرار شارون اخلاء مستوطنات قطاع غزة في العام ٢٠٠٤. فنتنياهو الذي ابدى تأييدا في البداية، ســرعان ما انقلب على هذا الموقف، ليــس فقط من دوافع مواقفه اليمينية المتشــدة، بل لأنــه وجد الاحتمال الكبير في الفوز مجددا برئاســة الحزب. وهذا الاحتمال تم فقط بعد أن انشق شـارون عن الحزب، ليشـكل حزب "كديما"، فكانت زعامة نتنياهو تحصيل حاصل، ليخوض انتخابات ٢٠٠٦، التي الحقت بالليكود هزيمة نكراء، بهبوطه

من قوة الحزب في انتخابات ٢٠٠٩، إذ حصل على ٢٧ مقعدا، ورئاسة الوزراء. ومـن أجـل ضمان فـوز كهذا، اسـتقدم نتنياهو شـخصيات مـن التيار الايديولوجــي التقليدي في حــزب "الليكود"، ولنقل تيـــار حزب "حيروت" التاريخي المؤسـس لحزب الليكود، التي تحظى بهيبة واحترام في الشـــارع، من أمثال بنياميــن بيغن، ودان مريدور، اضافة إلى مــن كانوا موجودين في الكتلة، مثل رؤوفين ريفلين، وميخائيل ايتان، وهذه الشخصيات، رغم أنها ليست قيادية بمستوى أن تكون رأس هرم، إلا أنها بعد أن حققت لنتنياهو ما أراد، بات يرى بها نتنياهو تهديدا لانفراده في زعامة الحزب. فكان الحســاب معها في الانتخابات التمهيدية لانتخابات مطلع العام ٢٠١٣، إذ مدّ نتنياهو يده لتيار المستوطنين الأشد تطرفا، الذي لا يرتاح لهذا التيار الايديولوجي، كونه يطالب بضوابط لسياسة اليمين.

وتمت الإطاحة ببيغن ومريدور وايتان، دفعة واحدة من قائمة الحزب للانتخابات، ونضيف لهم قبل الانتخابات موشـيه كحلون، الذي لربما شعر باحتمال ان يكون نتنياهو يهيئ له مكيدة كآخرين من ذلك التيار، فقرر اعتزال الحياة السياسية لفترة. أما ريفلين الذي فلت من تلك المكيدة، فقد تلقى الحساب من نتنياهو بعد الانتخابات، إذ عارض الأخير أن يواصل ريفلين منصبه رئيســا للكنيســت. ولكن ريفلين حظي بدعم شـخصيات مركزية في الحزب، للمنافسـة على رئاسة الدولة، التي حظي بها في صيف العام ٢٠١٤. وكان هذا بغير رضى نتنياهو، الذي رصد الشخصيات الداعمة لريفلين، وأبرزها في ذلك الحين، الوزير غدعون ساعر، الذي وجد نفســه بعد بضعة أشــهر قليلة في حالة حصار نتنياهو له، فقرر هو الآخر الخروج من الحكومة واعتزال الحياة السياسية، أيضا لفترة.

وقد نضيف أسماء أخرى أطاح بها نتنياهو تدريجيا، بعد أن رأى بها تهديدا لتفرُّده بزعامة الحزب. ولكن المســـار الأبـــرز الذي اتبعه نتنياهو أيضا لضرب مكانة شخصيات الحرب، لمنع أحد منها من أن يكتسب مراكز قوة تهدد مكانة نتنياهو، هو تشكيل الحكومات الثلاث الأخيرة، بما فيها الحالية. وإذا عدنا إلى تركيبة كل واحدة من الحكومات الثلاث الأخيرة، لوجدنا أن نتنياهو أبقى لشـخصيات الليكود "أشــلاء وزارات"، وكل وزارة كبيرة كانت منقوصة، وطالمــا أن الأمر يتكرر من حكومة إلى أخرى، فــإن هذا تحول إلى نهج، ليس نابعا من احتياجات تركيبة الائتلاف الحكومي، بل لنتنياهو أيضا مصلحة في تفتيت مراكز القوة، وعدم منح أي وزير من شخصيات الليكود خاصة، تلك القوة التي قد يستفيد منها في علاقاته بين كوادر الليكود.

وقبــل عام من الآن، كان حديثنا عــن "خائبي الأمل" في الليكود من تركيبة الحكومة، وكان على اللائحة جميع وزراء الليكود، باسـتثناء موشــيه يعلون، ونخص بالذكر غلعاد إردان، الذي تأخر في دخوله إلى الحكومة أسبوعين إلى ثلاثة، ويسـرائيل كاتس وزئيف الكين وياريف ليفين وأوفير أكونيس، عدا الأســماء البارزة التي لم تجد لها مكانا حول طاولة الحكومة، وأبرزها بنيامين بيغن وتساحي هنغبي وآخرون.

وإذا كان يعلون الرابح الأكبر يومها، بكونه حصل على حقيبة وزارية دسمة بمســتوى وزارة الدفاع، وهي الوزارة الأكبر لحزب الليكود، بعد رئاسة الوزراء، فإنــه يخسـرها الآن، لينضم إلى فريق "خائبي الأمل"؛ مــا يعني أنه لم يعد بيد شخصيات الليكود أية حقيبة من الحقائب الأكبر، وهي: الدفاع والمالية والخارجيــة (بيد نتنياهو) والتعليم، البناء والاســكان، وبالإمكان القول أيضا وزارة العدل، لما لها من دور بارز في داخل الحكومة، على صعيد التشريعات والعلاقة مع جهاز القضاء.

اصطفاف خائبي الأمل



يعلون وكحلون.. اسمان لامعان في فريق "خائبي الأمل".

هنا: هي سـيواجه نتنياهو في الانتخابــات المقبلة، كل "خائبي الأمل" منه، وخاصة من دفعهم إلى خارج صفوف العمل السياسي بكل مستوياته؟. والاجابة الســريعة على هذا السؤال: إن هذا الاحتمال وارد جدا، ولكن فرص هذا الاصطفاف صعبة للغاية، حتى هذه المرحلة، نظرا لسلســلة عوامل نذكر

في اســتعراض لأســماء كل الشــخصيات التي ورد ذكرها هنا، وغيرها قد تظهــر لاحقا، نجد أنه لا تجانس وثيقا في اتجاهات النهج السياســي، حتى لو أنها كلها، وربما باســتثناء دان مريدور، هي في صلب اليمين المتشــدد. فعلى سبيل المثال، حين قرر غدعون ساعر العودة إلى الحلبة السياسية عبر "الشـبابيك الإعلامية"، قبل عام من الآن، اختار أن يقارع نتنياهو من الزاوية الأكثر تشددا في اليمين، فقد هاجمه بزعم أنه لا يصادق على مشاريع اســتيطانية جديدة في القدس الشــرقية والضفة المحتلتيـــن. وهذا أمر لا يتلاءم مع خطاب عدد من الشخصيات التي أطاح بها نتنياهو، رغم يمينيتها. الأمر الآخر، أنه لا يوجد من بين كل هذه الشخصيات شخصية شعبية جارفة، أي بمســتوى "نجم سياسي" قادر على إحداث جرف في الشارع، ولذا فإنه في حال تحالفها في ما بينها، ســتكون أمام ســؤال صعب: من سيقود؟. ويعلون الذي يسطع اسمه الآن، كونه "الخائب الطازج"، إن صح التعبير، هو أيضا ليس من هذه الشخصيات القوية في الشارع.

والأمر الأســـاس الذي يجــب أن لا يغيب عن بالنا، هـــو أن نتنياهو نجح في خطوتيــن اتخذهما فــي آن واحد: الاســتمرار في اقرار الموازنــة المزدوجة للعامين المقبلين، بحيث أنه يبعد عن نفسه الضغوط الائتلافية والبرلمانية، وثانيا توسيع ائتلافه. وبذا نجح في أن يبعد الانتخابات لأكثر من عامين منذ الاَن. وهذا يعني أن هذه "الفورة" التي نشهدها اليوم، والصخب الاعلامي من هدأغيلها متبالانتخابات المقبلة لبظهر

وما من شــك فــي أن نتنياهو يعي هذه الحقائق، ولكنــه في ذات الوقت لا يســتطيع أن يكون مطمئنا لما ســيكون في الانتخابــات المقبلة، لأن الخيار الذي طرحه اســتطلاع الرأي، بمعنى خلق تحالف واسع من هذه الشخصيات، ومعها حزب "كولانو" بزعامة "الخائب" موشيه كحلون، هو أمر وارد، ومنطقي للغاية، شرط أن تقبل كل هذه الشخصيات مسبقا، باستمرار زعامة كحلون، رغم استطلاعات الرأي التي تتنبأ بتراجع لقوة كحلون وحزبه في الانتخابات المقبلة، وأن يهبط من ١٠ مقاعد اليوم إلى ٦ مقاعد، في ما لو جرت الانتخابات

رئيســة حزب "الحركة" تســيبي ليفنــي، رغم صعوبة هذا الخيـــار، إذ دعت ليفني، شــريكة حزب "العمل" في كتلة "المعســكر الصهيوني"، إلى اقامة تكتــل برلماني يجمــع الكتل والأحزاب مما يســمى "اليســار الصهيوني" و"الوســط"، لتكون كتلة موحدة لمواجهة تحالف نتنياهو وحزبه مع أحزاب المستوطنين وسائر اليمين الأكثر تطرفا، والذين وصفتهم بأنهم "خطر على

وهـــذا التحالف المفترض قـــد تزيد احتمالاته في ما لـــو تحقق ما دعت له

وقالت ليفني فــي تصريحات اعلامية بعد الإعلان عن ضــم ليبرمان وحزبه إلــى الحكومة، إن إســرائيل تمــر اليوم بأزمــة قيمية، وعلــى كل من يؤمن بالديمقراطية الإسرائيلية أن ينضم للتحالف لتغيير حكومة اليمين. وقالت إنها عرضت الفكرة على رئيس حزب "العمل" إســحاق هيرتســوغ، شريكها في قيادة "المعسـكر الصهيوني"، وأكدت أن الأخير أعرب عن موافقته على

ويمكن القول إن عودة التحالف بين نتنياهو وليبرمان ستغير المشهد الانتخابي الذي كان متوقعا للانتخابات المقبلة، وحتى ذلك الحين قد نشهد خ تقلب الموادلات السراس قرالقائمة ال

دراسة جديدة لـ «معهد أبحاث الأمن القومي» في مناسبة مرور مئة عام على اتفاق سايكس- بيكو:

*يصعب تصور إقدام حكومة إسرائيلية على أي مجازفات في الظروف الإقليمية الحالية

آن الأوان كي يناقش اللاعبون الدوليون معالم نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط!

أكدت دراســة جديدة صادرة عن «معهد أبحــاث الأمن القومي» في جامعة تــل أبيب في مناســبة مرور مئة عام على اتفاق ســايكس- بيكــو (١٩١٦)، أن الحروب الأهلية التي اندلعت في السنوات الأخيرة في عدد من الدول العربية في منطقة الشــرق الأوســط، فضلاً عن صعــود حركات تتغذى أساســاً من «ظاهرة التطرف الإسلامي»، تشكل تحدياً للبنية السياسية الحالية للمنطقة

وأشـارت إلى أن من الصعب افتراض إمكان إعادة استتباب النظام القديم، وإلى أنــه في ضوء الواقع الإثني والديني المســتجد، فإن المطلوب هو نظام جديد أكثر تمثيلاً، لكن من المهم في المقابل الامتناع عن خلق دول صغيرة، قدرتها على البقاء اقتصادياً وسياسياً ضئيلة للغاية.

وأضافــت الدراســة التي أعدّهــا ثلاثة باحثيــن من المعهد هــم إيتمار رابينوفيتش وروبي سيبل وعوديد عيران، أنه قد تكون ثمة ضرورة للجمع بين إعادة رسم الحدود وبين هيكليات سياسية جديدة لم يسبق استخدامها في هذه المنطقــة، مثل الفدرالية أو الكونفدرالية. ومــع ذلك، يبدو أن الأقليات والفصائــل والحركات المتنازعــة لم تصل حتى الآن إلى مرحلة الاســتعداد لدرس ترتيبات دائمة سياســية جديــدة في بيئتهـــا الجغرافية، وأقل من ذلك استعداداً لرسم حدود جديدة. ولعل الظروف الحالية ليست ناضجة لهذا الأمـر، بل أكثر لعله من غير المرغوب فيه حالياً أن يجري بشــكل علني مناقشــة تعديل متفق عليه للحدود الحالية واستبدال النظام القديم القائم على حكومة مركزية بمنظومة حكم مختلفة. وبنفس المقدار من غير المجدي الافتراض أن القوى المحلية المتصارعة في منطقة الشــرق الأوســط ستكون مستعدة للعودة إلى الوضع القائم الذي كان سائداً قبل الحرب.

وتابعت: أضحى مشهد مندوبي قوتين كبيرتين خارجيتين يعقدان لقاء ســرياً ويتقاســمان المنطقة بين دولتيهما ويكرسان ذلك في اتفاقات دولية، مســتبعداً في الزمن الحالي. ومع ذلك، كي يكون هذا الاتفاق احتمالاً وارداً، فهنــاك حاجة إلى اتفاق مبادئ أولي بشــأن تغيير بنية المنطقة بين اللاعبين الرئيسيين الخارجيين. وبرأيها فإن سورية والعراق يمكن أن يصبحا دولتيــن كونفدراليتين، مــن دون تعديل حدودهما الخارجيــة الحالية. أمّا الحــدود الداخلية فيمكن تحديدها بصورة عامـــة، والاتفاق على التفصيلات في مفاوضات تجمع الجهات التي من المتوقع أن تكون جزءاً من الهيكلية السياســية الجديدة/ الدول الفدرالية الحديثة. ومن شــأن «سايكس - بيكو جديد» أن يشــمل أيضاً تقســيماً واســعاً بين قــوة المركز وقــوى الوحدات المكونة للدول الفدرالية.

كما سيكون من الضروري منع اللاعبين الإقليميين من تخريب مخطط الاتفاق المقترح، ضمن محاولة للإيقاع بين القوى الكبرى الخارجية من أجل إدامة الفوضى فــي المنطقة. وتالياً، هناك ضرورة حيويـــة للتوصل على الأقل إلى

تفاهم واســع واتفاق عام بين الولايات المتحدة، وروســيا، والاتحاد الأوروبي. وفقط عندئذ ستنضم الدول الرئيسة في المنطقة: مصر؛ السعودية؛ الأردن؛ إيــران؛ تركيا. وفي المرحلة الثالثة، ســيُطلب من بعــض اللاعبين المحليين إعطاء موافقتهم على المخطط المقترح.

تكمن في عــدم وجود قوة عظمى خارجية قادرة على فرض تســوية حتى لو كانت تســوية متفقاً عليها في المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، فإن عدم اســتعداد لاعبين رئيســيين من خارج المنطقة لنشر قواتهم العسكرية في الميدان يحرمهم من أداة فعل رئيســة. ومع ذلك، فإن منع وصول أسلحة إلى أيدي تنظيمات تعارض تسـوية سياسية، ومنع انضمام متطوعين جدد إلى القوى المحلية، فضلاً عن تدمير ترسانات ومخازن الأسلحة، من شأنه أيضاً أن يسرع الاستعداد لإجراء تسويات.

ورأت أنه لعله من السابق لأوانه إعلان «سايكس - بيكو» جديد، لكن آن الأوان كي يناقش اللاعبون الدوليون معالم نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط يبقي على أجزاء حالية من النظام القديم لا تــزال ذات صلة، ويضيف إليها مكونات جديدة، بهدف الاســتجابة لتغيرات جارية في المنطقة خلال المئة

الواضــح أنه في إطار البحث عــن نظام إقليمي جديد، لا يســتطيع المجتمع الدولي تجنب التطرق إلى النزاع الفلسـطيني - الإســرائيلي. فانهيار النظام القديم في قلب منطقة الشــرق الأوســط ولَّد تأثيــرات متضاربة في الطريق المســدود بين الإسرائيليين والفلســطينيين. ولا ريب في أنه يصعب تصور إقدام حكومة إســرائيلية على مجازفات في الظــروف الإقليمية الحالية، ومع ذلك فإن التطورات الحالية فتحت مجالاً جديداً لأفكار وحلول خلاقة. وينبغي للإسرائيليين والعرب على حد سواء تذكر حقيقة أن نظام سايكس- بيكو كان مــن فعل قوى خارجية تدخلت في المنطقة. واليـــوم، بعد مرور مئة عام على هذا الاتفاق، لدى شعوب المنطقة فرصة كي يصنعوا تاريخهم بأنفسهم.

وقالت الدراسة إن إحدى نقاط الاختلاف الأساسية بين عام ١٩١٦ وعام ٢٠١٦

ولــدى تطرق الدراســة إلى المنظور الإســرائيلي- الفلسـطيني، قالت: من

وحول منشأ اتفاق سايكس- بيكو وخصائصه الرئيسة، جاء في الدراسة: يشير مصطلح «سايكس - بيكو»، بمعناه الأبسط والأدق، إلى اتفاق جرى توقيعه في أيار ١٩١٦ بين السـير مارك ســايكس، وهو دبلوماسي بريطاني خدم إبان الحرب العالمية الأولى، وبين الدبلوماســي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، ويتعلق بالوضع في منطقــة الهلال الخصيب (المشــرق وبلاد ما بين النهريـــن) في نهاية الحرب، انطلاقاً من فرضيـــة أن الإمبراطورية العثمانية، شريكة ألمانيا في الحرب، آيلة إلى التقسيم بين القوى العظمى. وهكذا، خططت بريطانيا وفرنســا لتقاســم الســيطرة والنفوذ في المنطقة مع جعل

فلسطين كياناً دولياً. وبناء على المصالح الإســتراتيجية لبريطانيا ومطالبة فرنســا التاريخية بمكانــة خاصة لها في المشـرق، جرى الاتفاق علــى أن تحصل بريطانيا على منطقة بلاد ما بين النهرين مع جســر بري إلى البحر الأبيض المتوسط، بينما تحصل فرنسا على لبنان وقسم كبير من سورية.

وأضافت: إن اتفاق «ســايكس - بيكو» هو أحد مكونات الدبلوماسية السرية التي لها علاقة بمنطقة الشرق الأوسـط في زمن الحرب، إذ واكبته اتفاقيات مـع دولتين أُخريين معنيتين بالمنطقة هما: روســيا وإيطاليا، بالإضافة إلى سلسلة خطوات وتعهدات بريطانية تجلت لاحقأ، بينها وعد بلفور ورسائل موجهة إلى العائلة المالكة الهاشمية.

وعلـــى الرغم من هـــذه التعديلات التـــي طالت هذا الاتفـــاق، فإن مصطلح «ســايكس - بيكو» يشــير إلى مجمل التسوية الســلمية في منطقة الشرق الأوسط، وإلى النظام السياسي الذي أرسته.

وفي الواقع، فإن المنظومة السياسية التي تمخضت عن المرحلة الأخيرة من الحرب وعن الحركة الدبلوماسـية التي أعقبتها، كانت مغايرة كلياً للواقع الذي تصوره كل من ســايكس وبيكو، وذلك على الشــكل التالي: ١) فلسطين على ضفتي نهر الأردن أصبحت منطقة انتداب بريطاني (قرار عصبة الأمم)؛ ٢) بموجب اتفاق بين رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج ورئيس الحكومة الفرنسية جورج كليمنصو، تحوّل الموصل وشمال العراق من منطقة خاضعة لسيطرة فرنسـية إلى منطقة خاضعة لسيطرة بريطانية، وجرى ضمهما إلى المملكة العراقية؛ ٣) كجزء من الاتفاق ذاته، أطلقت بريطانيا يد فرنســا في المنطقة التي أعطيت لها، فاستغلت فرنسا ذلك لتوسيع مساحة لبنان على حســاب سورية وقسمت ســورية إلى أربع ولايات؛ ٤) أنشــأت بريطانيا «إمارة شـرق الأردن» إرضاء للملك عبــد الله، واقتطعتها لاحقاً من أرض فلســطين الواقعة تحت الانتداب؛ ٥) لواء الإسـكندرون على الحدود التركية-الســورية أعطــي مكانة خاصة، وفي نهاية المطاف تنازلت عنه فرنســا لمصلحة تركيا عشية الحرب العالمية الثانية.

إن الدول العربية التي نشــأت بهذه الطريقة، مثل العراق وسورية والأردن ولبنان، أصبحت جزءاً من منظومة دول عربية أوسع لا تمت في معظمها بأي صلة لاتفاق سايكس - بيكو.

وإذا نظرنا إلى الوراء، يمكن أن نرى بوضوح وطأة القدم الخشـنة للاستعمار الأوروبي في سلســلة الخطوات والأحداث الســابق ذكرها. فعلى الرغم من أن سـورية والعراق ولبنان تشـكل كيانات تاريخية وجغرافية، فإن الدول التي نشــأت تحت هذه الأســماء كانت صلتها ضعيفة بالواقع على الأرض. وكانت ولادة لبنان الكبير خطأ جسيمأ زعزع تماسك واستقرار الكيان اللبناني الذي هو أصغر حجماً. وتحولت سياســـة «فرق تســـد» وضم أقليات إلى سورية إلى

عقبة رئيســـة في وجه تبلور كيان سوري. وهناك خطأ إضافي تمثل في عدم استخدام المنطقة الواسـعة على ضفتي نهر الأردن لخلق تمييز واضح بين كيان عربي وكيان يهودي. كما بقي الأكراد محرومين من وطن قومي. وتفاقمت هذه النُذر الســيئة لاحقاً مع حركة الوحدة العربية التي اعتبرت كل هــذه الــدول دولاً عربية. بيد أن ضــرورة الاعتراف بتنوع دول المشــرق والتكيــف وفق هذا التنوع من خلال بناء منظومة سياســية تعددية هو في صميم العاصفة الهوجاء الحالية.

وضع اتفاق سايكس - بيكو على الصعيد القانوني

وحول العنوان أعلاه جاء في الدراسة: إن اتفاق سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦ يحدد نطاق النفوذ البريطاني ونطاق النفوذ الفرنســي في الإمبراطورية العثمانية. وآنذاك كان للاتفاق المذكور صلاحية قانونية ملزمة في كل من بريطانيا وفرنســـا، ولكن كانت صلاحية مشــروطة فيما يتعلق فقط بالحلفاء المشــاركين في هزيمة العثمانيين. وحقيقة أنه كان اتفاقاً سـرياً ولم يأخذ بالضرورة في الحسـبان إرادات شعوب المنطقة، لم تؤثر في طابعه الملزم وفق القانون الدولي.

وفي إطار معاهدات سيفر (١٩٢٠) ولوزان (١٩٢٣)، تنازلت تركيا لكل من بريطانيا وفرنســا عــن جميــع مطالبها بالنســبة إلى أراضــي الإمبراطورية العثمانية الواقعة خــارج حدود تركيا الحديثة. وتبعـــأ لذلك كان لبريطانيا وفرنســا الحق القانوني في التدخل في تلك المناطق. ولم يحدد اتفاق العام ١٩١٦ بالتفصيــل ما هي حدود المناطق المقصــودة بذلك. لكن لاحقاً، حددت سلســلة من الاتفاقيات، الموقعة عام ١٩٢٢ وعام ١٩٢٣ من جانب البريطانيين والفرنسيين، حدود كل من فلسطين (شملت الأردن الحالي)، ولبنان، وسورية، والعراق. والقرار المتعلق بالحدود الإقليمية حصل على مصادقة عصبة الأمم، وبالتالي على شــرعية دولية، علماً بأنه من الوجهة القانونية كان القرار ملزماً حتى من دون مصادقة عصبة الأمم.

وبموجب القانون الدولي الحديث، ترث الدول الجديدة تلقائياً الحدود التي تشكلت قبل استقلالها. وقد استُخدمت هذه القاعدة أيضاً من جانب إسرائيل وجارتيها، مصر والأردن، في معاهدات السلام فيما بينهما. ويحق للدول الجديدة الاتفــاق فيما بينها على إجراء تعديلات في الحدود التي رســمها الاســتعمار، لكن في غياب اتفــاق كهذا، تبقى حدود الاســتعمار القديمة. وفي جميع نواحي منطقة الشــرق الأوســط اســتُبدل اتفاق سايكس- بيكو الأصلي باتفاقيات وتطورات لاحقة. غير أن الحدود التي رسـمها البريطانيون والفرنسـيون ضمن هذا الاتفــاق، ونظرأ إلى عدم وجــود بدائل، بقيت حدود الدول في هذه المنطقة.

متابعات إعداد: بلال ضاهر

عن الحرب النفسية وحقيقة التهديدات على إسرائيل!

يروج السياسيون الإسرائيليون طوال الوقت بأن إسرائيل دولة مهددة، تواجــه تحديات هائلة من جانــب إيران وحزب الله وحمــاس و"الإرهاب الإســـلامي" المتمثل بتنظيم "الدولة الإســـلامية" (داعش) وفرع القاعدة في سـورية "جبهة النصرة"، وحتى أن بعض السياسـيين يضيفون إلى ذلك الهبة الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية.

ويضم سياسـيون آخرون حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل (BDS) إلى قائمة هذه "التهديدات".

علــى هذا النحو تحدث وزراء وأعضاء كنيسـت وســفراء من إســرائيل، وكذلك زعماء منظمات يهودية – أميركية وأثرياء يتبرعون بأموال طائلة لإسرائيل والحملات الانتخابية لرئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، خلال مؤتمر صحيفة "جيروزاليم بوست" في نيويورك الأسبوع الماضي، وحتى أنهم اعتبروا أن إسرائيل تواجه "تهديدا وجوديا".

مقابــل جميــع المتحدثين في هـــذا المؤتمر، تحدث رئيس الموســاد الأسـبق، إفرايم هليفي، فسـعى إلى توضيح الصورة كما هي على أرض الواقع، والتي تختلف كليا عن خطاب التخويف وتقمص دور الضحية الدائمة، الذي يروج له خطاب اليمين الإسرائيلي.

وقــال هليفي خلال نــدوة في المؤتمر بعنوان "الإرهاب الإســلامي في العالم"، إنه "لا يمكن القضاء على إســرائيل، ولا توجد تهديدات وجودية ضدهـــا"، وكرر دعوته إلى أنـــه يتعين على إســرائيل التحدث مع حركة حماس، وأنه ربما يفعل ذلــك وزير الدفاع المعين، أفيغدور ليبرمان، رغم أنــه دعا خلال العدوان الأخير على غزة، في صيف العام ٢٠١٤، إلى اجتياح قطاع غزة وإعادة احتلاله والقضاء على حكم حماس.

وأشار هليفي إلى أن حماس وإيران ليستا حليفتين وإنما هناك خلافات

وأشـار المحلــل الأمني في صحيفــة "معاريف"، يوســي ميلمان، يوم الجمعــة الماضي، إلى أنه "خلافا للسياســة، حيث بالإمــكان منح دلالات وتحليـــلات متنوعـــة لخطــوات كهذه أو تلــك لأن ذلك متعلــق بمواقف السياســي نفســه، فإنه في المواضيع الأمنية تكون الحقائق واضحة في غالب الأحيان، ويصعب مناقشــتها. وهذه هي صورة الواقع (الأمني): في جميع مناطق حدود إسرائيل الخمس يسود الهدوء".

وكتب ميلمان أنه عند الحدود مع لبنان "حزب الله مرتدع" وهو ليس معنيا بحرب جديدة حاليا، علما أن حزب الله يشكل اليوم أكبر تهديد على إســرائيل، لأنه يمتلك أكثر من ١٠٠ ألف صــاروخ وقذيفة صاروخية، بينها مئات الصواريخ التي يزيد مداها عن ٢٥٠ كيلومترا وبعضها دقيق وبمقدوره حمل رأس حربيــة بزنة مئات الكيلوغرامات من المتفجــرات. وبإمكان هذه الصواريخ أن تضرب منشآت إستراتيجية وهامة في إسرائيل، مثل محطات توليـــد الكهرباء ومفاعل ديمونا النووي ومطــار بن غوريون الدولي ومصانع ومعســكرات للجيش ومطارات عسكرية. كذلك يملك حزب الله صواريخ بر – بحــر وطائرات من دون طيار ومضادات جوية، إلى جانب قدرات اســتخبارية وقتال السايبر، في الفضاء الافتراضي، يتحسن.

وأشـار ميلمان إلى أن التقديرات الإســرائيلية تتحدث عن أن حزب الله ضاعف قوته ثلاث مرات على الأقل قياســـا مع ما كانت عليه عشــية حرب لبنـــان الثانية في العام ٢٠٠٦. ويبلغ عـــدد قواته أكثر من ٤٠ ألف مقاتل، أكثر مــن نصفهم في الاحتيــاط. ورغم أن حزب الله خســر حوالي ١٥٠٠ مقاتل في ســورية وأصيب حوالي خمســة آلاف آخرين، إلا أن هذه الحرب منحته خبرة عسكرية كبيرة في تفعيل القوات وتحريكها تحت النيران. رغــم ذلك، اعتبــر ميلمان أن "في الميزان بين الحســنات والمســاوئ، الضعف مقابل القوة، الكفة تميل لصالح إسرائيل. والنتيجة هي أنه بعد عشر ســنوات على الحرب، سكان الجليل، وإسرائيل عموما، تمتعوا بأطول فترة هدوء بين الحروب التقليدية. وبموجب كافة التقديرات، فإن احتمال نشوب حرب جديدة بين إسرائيل وحزب الله ليست كبيرة، خاصة طالما أن الحرب في سورية مستمرة".



نتنياهو خلال جولة في إحدى المناطق الحدودية

كذلك يسـود الهدوء في هضبة الجولان المحتلة، على الرغم من تواجد عناصر "داعش" و"جبهــة النصرة" داخل الأراضي السـورية وقريبا من خــط وقف إطلاق النار هناك، الذي تعتبر إســرائيل أنه يشــكل حدودها

وكتب ميلمان أن "هـذه المجموعـات تعلمـت التعايش مـع الجار الإســرائيلي"، لأنها "مرتدعة من قوة الجيش الإسرائيلي وبسبب تخوفها من رد فعل إسرائيلي شديد في حال تجرأت على العمل ضدها في هضبة الجولان. وبالطبع لديهم الآن أعداء أهم من إسرائيل".

وتحافظ على الحدود وتحبط الكثير من مخططات داعش لتنفيذ هجمات.

وعنــد حدودها الشــرقية مع الأردن، تبني إســرائيل جــدارا بطول ٣٠ كيلومتـرا في جنــوب هذه الحــدود. ووفقا لميلمان فــإن "العلاقات بين الدولتيــن أفضل من اي وقت مضى". وأضــاف أن الملك الأردني عبد الله الثانـــي يصمد أمام الضغوط وعلى الرغم مــن الضائقة التي تعاني منها الأردن، وبين أسباب ذلك نزوح أكثر من نصف مليون لاجئ سوري إلى الأردن. كذلك فإن "أجهزة الأمن والجيـش الأردني تعمل بصورة جيدة، والتعاون العســكري للدفاع عن الحدود المشتركة، الذي كان وثيقا دائما، مستمر ويسهم بالاستقرار".

وهكــذا هو الوضــع عند الحدود بين إســرائيل ومصر أيضــا. فـــــعمليا، العلاقات الأمنية بين الدولتين لم تكن في حال أفضل. وفي مركز العلاقة مع مصر السيســي توجــد مصالح متطابقــة، وأولها حــرب ضروس ضد

إرهابيي تنظيم 'ولاية سيناء' الذين أقسموا يمين الولاء لداعش". وأضاف ميلمان أنه توجد رغبة مشتركة لدى إسرائيل ومصر حيال الحدود مع قطاع غــزة، وهي إضعاف حركــة حماس. وأضاف أن "نظام السيســي غاضب من التعاون الجاري بين الذراع العســكري لحماس وداعش. ويتمثل هذا التعاون بأن نشـطاء 'ولاية سـيناء' يسـاعدون في تهريب الســلاح إلى غــزة وبالمقابل يحصلون على المال وتدريبــات ومعالجة جرحاهم في مستشــفيات في القطاع". إلا أن ميلمان اعتبر أن حماس تعمل على ترميم قوتها العسـكرية وإعادة بنائها. وأضاف المحلل أن الجيش الإســرائيلي استخلص دروس العدوان الأخير على غزة. وأشار إلى أنه في حال شن إسرائيل عدوانا جديدا على غزة، فإن التوقعات هي أن الحكومة الإسرائيلية لن توعز للجيش بإسقاط حكم حماس. ووفقا لتقديرات الجيش الإسرائيلي

فإن "حماس مرتدعة حتى الآن وتتحسب من مواجهة جديدة". إضافة إلى ما تقدم، فإنه لا يوجد أي جيش لدولة عربية يهدد إسرائيل، وينبع ذلك، وفقا لميلمان، من أن "إسرائيل أبرمت اتفاقيتي سلام مع مصر والأردن، كما أن جيوشــا كانت قوية وكبيرة، في ســورية والعراق وليبيا، تلاشت أو ضعفت أو أنها مشغولة بمهمات أكثر إلحاحا".

وشــدد ميلمـــان على أنه "لا توجــد اليوم قوة عســكريـة منظمة وقويـة تشــكل خطرا أو تحديا لإسرائيل. وهذا الأمر يسري على إيران أيضا، التي ما زالت تشكل القوة الوحيدة في الشرق الأوسط التي بإمكانها أن تهدد إسرائيل، إذ توجد لدى إيران قوة عسكرية كبيرة، وصناعة أسلحة متطورة

جدا وكذلك عقيدة تحركها الكراهية لإسرائيل. وتوجد بحوزتها صواريخ طويلة المدى بإمكانها إصابة أية نقطة في إسرائيل وبدقة فائقة". وأردف "لكــن هذه أيضا إيران التي بتوقيعها الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة والدول العظمى، وافقت على الانســحاب لسنوات إلى الخلف فيما يتعلق بقدرتها على صنع ســـلاح نووي. وهذه إيـــران التي تواجه أجندتها مواضيع حارقة أكثر من مواجهة مباشــرة أو غير مباشرة مع إسرائيل. فهي قلقة حيال تحسـين وإنعـاش اقتصادها، وهي غارقــة عميقا في حروب لا

تنتهي في سورية واليمن". ولفت ميلمان أخيرا، إلى أن الصراع السني – الشيعي في المنطقة يعود بالفائدة على إســرائيل، من خلال تعزيز علاقاتها مع دول الخليج، وأشـــار المحلل بشكل خاص إلى علاقات تجارية لرجال أعمال إسرائيليين، وبينهم

مسؤولون كبار سابقون في جهاز الأمن، مع الإمارات العربية المتحدة. وخلص ميلمان إلى أن "جميع هذه الأحداث والتطورات تنضم إلى صورة واسعة، تظهر منها صورة واضحة، هي أن إســرائيل، التي ينسب إليها احتكار سلاح نووي، واستخبارات نوعية، وسلاح جو هو الأقوى في المنطقة وخارجها أيضا، هي دولة عظمى تُعدّ الأكبر والأقوى في الشــرق الأوســط عســكريا وتكنولوجيا. وواضح أن الوزراء ليســوا معنيين بقول ذلك علنا. فهم يفضلون رسم سيناريوهات تظهر إسرائيل دولة ضعيفة، وورقة في مهب الريح، ومهددة، وتواجه خطرا وجوديا. وعرض الصورة بهذا الشــكل تحرکه اعتبارات سیاسیه".

تقرير مرتقب لمراقب الدولة يؤكد عدم محاربة العنصرية في المدارس الإسرائيلية!

أعدٌ مراقب الدولة الإســرائيلية، القاضي المتقاعد يوســف شابيرا، تقريرا وجه فيه انتقادات شديدة إلى وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية حول عدم معالجــة الوزارة لموضوع العنصرية في جهــاز التعليم الحكومي، وعدم دفع برامـج تعليمية حول الحياة المشــتركة بين اليهود والعــرب، والامتناع عن مواجهة الشـروخ في المجتمع في إسرائيل، وتجاهل الوزارة تقارير وضعتها لجان رسمية حول نشر مبادئ الديمقراطية في المدارس.

ويأتي هذا التقرير لمراقب الدولة، بعد ثلاثة أسابيع من إعلان وزارة التربية والتعليم عن صدور كتاب المدنيات الجديد «أن نكون مواطنين في إسرائيل»، والانتقادات الشديدة لمضامينه من جانب خبراء ومتخصصين في الموضوع. فهـــذا الكتاب يعبر عن أفكار اليمين والتيـــار الصهيوني – الديني، ويدافع عن وجود إســرائيل «كدولة قومية يـهوديـة»، ويـعرّف القوميـة في إســرائيل بأنها «عرقية – ثقافية» مرتبطة بـ «القومية اليهودية»، ويكرر الادعاء بأن هذا التعريف لا يتناقض مع الديمقراطية، وبذلــك يتجاهل الكتاب الانتقادات، حتى داخل إســرائيل، لهذا التعريف القومي، كما أنـــه يكاد يتجاهل وجود الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

تقريــر مراقــب الدولة هذا حول جهاز التعليم لم يُنشــر حتـــى الأن، لكن صحيفة «هاَرتس» كشـفت النقاب عنه، يوم الجمعــة الماضي، وتحدثت مع مصــادر اطلعت على التقرير وعلى الانتقادات لــوزارة التربية والتعليم التي

ووفقا لهذه المصادر، فإن التقرير يذكر سلسلة طويلة من العيوب في أداء الوزارة، بينهـــا الميزانيات الضئيلة التي تُرصد لموضوع الحياة المشــتركة بيــن اليهود والعرب ومنع العنصرية، وعدد مقلص جدا من العاملين في هذا المجال، وعدم بلورة خطة عمل شــاملة، والامتناع عــن تطبيق توصيات لجان مختصة شـكلتها وعينتها الوزارة بنفسـها، وتأهيل جزئي لكادر يعمل في هذا المجال، وتهرب المــدارس اليهودية الدينية الحكومية من التعامل مع الموضوع بصورة منهجية.

ويتوقع صدور التقرير بعد أسبوعين.

ويجري في مكتب المراقب دراسة إمكانية تقديمه إلى الرئيس الإسرائيلي، رؤوفيـــن ريفليـــن، وليس إلى رئيس الكنيســت كما هي العـــادة لدى صدور تقارير المراقب، وذلك من أجل التشديد على أهمية التقرير.

وقــال مصدر مطلع علــى التقرير وردود الفعــل الداخليـــة، إن التقرير يثير تخوفات بيـن كبار الموظفين في وزارة التربية والتعليم، لعدة أسـباب، بينها أنه «سيكون من الصعب جدا نقضه على ضوء العمل الكبير الذي استُثمر فيه». يشار إلى أن التقرير لا يتطرق فقط إلى ولاية وزير التربية والتعليم الحالي، نفتالي بينيت، وهو رئيس حــزب «البيت اليهودي» اليميني الاســتيطاني المتطرف، وإنما إلى الوزراء الذين سبقوه في المنصب أيضا.

وأكدت مصادر قرأت تقرير المراقـب، أن مجموعة العيوب في التربية على حياة مشــتركة ومنع العنصرية تدل على فشل متواصل، يتحمل مسؤوليته وزراء التربية والتعليم والمديرون العامون للوزارة في السنوات الأخيرة، الذين دأبوا على التصريح دائما بأنهم ملتزمون بهذه المواضيع. وقال أحد المصادر

المطلعــة على التقرير، إنه «يتبين من الانتقــادات أن ثمة حاجة واضحة إلى تعميــق التربية المدنية، إلا أن الــوزارة لا ترصد ميزانيــات لذلك، ولا تطبق توصيات ولا تختبر أي ناحية تقريبا متعلقة بهذا المجال». وأضاف مصدر آخر أن «الحجم الضئيل للأنشــطة واللقاءات وبرامج التعليم يثير شكوكا حول ما إذا كانت الوزارة مهتمة أصلا بمعالجة هذه المواضيع».

وسـاور كبار المسؤولين في الوزارة، خلال الأسابيع الأخيرة، قلق من احتمال أن يبكّر مراقب الدولة في نشر هذا التقرير الخاص، وأن يتزامن ذلك مع صدور كتاب المدنيات الذي يدور حوله ســجال حــاد. وفي أعقاب النقاش في الحيز العام في العام الماضي حول تدريس موضوع المدنيات، سادت تقديرات في الوزارة بأن الكتاب الجديد سيتعرض لانتقادات، وتخوفوا من أن انتقادات في مواضيع ذات علاقة ســتزيد المعارضة لخطوات يقودها الوزير بينيت في تدريس المدنيات ومجالات أخرى.

تجاهل لجان مهنية

بــدأ طاقم مراقب الدولة العمل على التقرير قبـــل عام ونصف العام، ووفقا للتقديــرات فإن الطاقم التقى مع عشــرات المســؤولين فــي وزارة التربية والتعليم، وخاصة في السكرتارية التربوية ودائرة الحياة المشتركة ومديرية المجتمع والشبيبة، وممثلين عن منظمات تنشط في مجال الحياة المشتركة بين اليهود والعرب وموظفين أقيلوا من العمل في الوزارة في السنوات الأخيرة، وبينهم رئيس السكرتارية التربوية السابق الدكتور نير ميخائيلى، والمسؤول السابق عن تدريس موضوع المدنيات أدار كوهين.

وبين التقارير التي استند إليها طاقم المراقب في عمله، تقرير أعدته لجنة برئاســـة البروفســـور مردخاي كرمنيتســر، وهو خبير قانوني مرموق ويتولى حاليا منصب نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». وقدمت اللجنة تقريرها لــوزارة التربية والتعليم. ورغم أن الــوزارة تبنت التقرير، في العام ١٩٩٦، لكـن تطبيقــه منذئذ كان متقطعــا وجزئيا، إذ أن جهات واســعة في اليمين الإسرائيلي اعتبرت تقرير لجنة كرمنيتسر «مرفوضا وخطيرا».

كذلك تطرق طاقم المراقب إلـى تقرير آخر قدمته، في العام ٢٠٠٩، اللجنة لبلورة السياسات في موضوع التربية على الحياة المشتركة، برئاسة الدكتور محمد عيســـاوي والبروفســور غابي ســولومون، الذي توفي فـــي بداية العام الحالــي. وفيما لا يــزال بالإمكان قــراءة تقرير لجنة كرمنيتســر في الموقع الالكترونــي لوزارة التربية والتعليم، فإن مكان تخزين تقرير لجنة عيســاوي – سولومون ليس معروفا.

وأوصى تقرير لجنة كرمنيتسر بتطوير توجه واسع النطاق للتربية المدنية، التي تشـمل تدريس المدنيات بدءا من المدرســة الابتدائيـــة، وغرز تعليم الديمقراطية في إطـــار عدة مواضيع، وإبراز قيـــم ديمقراطية كونية، وصنع مناخ مدرسي ديمقراطي وتشجيع النشاط الاجتماعي. وبين توصيات اللجنة «تدريــس ذو علاقة وحــواري وبحثي»، و»طرح خلافات فــي المواقف وتوترات ومعالجة معضلات»، و«تحليل ونقد، رؤية تعقيدات المشكلة، تحليلات وحلول مختلفة»، وكذلك «حقوق وواجبات: كرامة الإنسان، مساواة، قدسية الحياة،

وأفادت مصادر مطلعة بأن تقرير المراقب يشير إلى أن وزارة التربية والتعليم قررت عدم تطبيق توصيات مركزية في تقرير كرمنيتســر، فيما لم تتم ترجمة تقرير عيساوي – سولومون إلى خطة عمل عملية.

ورأت المصادر ذاتها أن التربية على حياة مشتركة ومنع العنصرية لم تكن أبدا على رأس سلم أولويات الوزارة. وأن هذا كان قرارا اتخذ بشكل متعمد وعن وعي من جانب وزراء التربية والتعليم وكبار المســؤولين في الوزارة، ويقضي هــذا القرار «بعــدم تطوير برامج تربوية لمواجهة الشــروخ في المجتمع في إســرائيل، وخاصة بين اليهود والعرب». ويعبر عن هذا التوجه للوزارة غياب خطط عمل منتظمة ومعرفة وملزمة، بدءا من مستوى المديرين العامين وحتى مفتشي المدارس ومديريها. كذلك هناك غياب تطوير أدوات لقياس ظاهرة العنصرية، وتصعب مشكلة القياس استيضاح ما إذا كانت البرامج القليلة نسبيا والتي تعمل تحقق أهدافها. وتمت في بداية العام الحالي إقالة العالم الرئيس لوزارة التربية والتعليم، البروفســور عامي فولنسكي، بعد أن بادر مع الجيش الإسرائيلي إلى تطوير مقياس للعنصرية بين تلاميذ المدارس.

وأضافت المصادر أن تقرير المراقب يتطرق إلى أن عناية الوزارة، المحدودة للغايــة، منقســمة بين مديرية المجتمع والشــبيبة وبيـــن «الهيئة من أجل التربيــة المدنيــة والحياة المشــتركة»، التــي كُلفت بتطبيــق تقرير لجنة كرمنيتســر. وبالإمكان مشاهدة اقتراحات لأنشــطة مدرسية ومواد تعليمية مختلفة في الموقع الالكتروني للهيئة، لكن يصعب العثور على خطط عمل. ويعمــل في هذه الهيئة ٢٥ موظفــا، ٢٠٪ منهم عرب. وقال أحد المصادر إنه «كان بالإمكان توقع وجود نسـبة أعلى في التنظيم الوحيد في وزارة التربية والتعليم الملتزم بتشجيع الحياة المشــتركة». ووفقا لمصدر آخر، فإن أفراد طاقــم المراقب وجهوا انتقادات بسـبب الاعتماد الواســع للهيئة خصوصا والــوزارة عموما علــى التعاون مع جهات خارجية، الأمــر الذي يؤدي إلى عدم الاحتفاظ بالمعرفة والخبرة داخل الوزارة.

كذلــك ينتقد تقرير مراقب الدولة تأهيــل المعلمين، الذي لا يمنح العاملين في سلك التعليم أدوات تساعدهم في تمرير دروس في مواضيع يوجد خلافات سياسية حولها. والحديث هنا لا يدور فقط حول نقاشات، تخرج عن السيطرة في أحيان كثيرة، حول مستقبل الأراضي المحتلة، وإنما حول قضايا حقوق الإنسان والمواطن ومنع العنصرية. ويتحدث معلمون كثيرون في السنوات الأخيرة عن صعوبات متزايدة في إجراء نقاشات كهذه في الصفوف، وبين أسباب ذلك ردود فعل التلاميذ وتخوف المعلمين من عدم دعمهم من جانب المســؤولين عنهم. مثــال على ذلك، عندما هوجم معلم من بلدة طبعون، يدعى اَدم فيرتي، بســبب انتقاده سياســـة الحكومة الإســرائيلية، التزم المســؤولون في جهاز التعليم الصمت. وتعرض هذا المعلم إلى هجوم كلامي من جانب تلاميذه.

تزايد التطرف بين خريجي المدارس

يتطرق قسم اَخر من تقرير المراقب إلى التعامل الذي يكاد يكون معدوما في جهاز التعليم الحكومي – الديني مع موضوع الحياة المشتركة والعنصرية.

وقالــت مصادر قرأت تقرير المراقــب، إن القول بأن هذا الجهاز يتعامل ولو بشــكل ضئيل مع الموضوع هو إطراء كبير وليس مؤكدا أن هذا القول له صلة بالواقــع. وأوضح أحد المصــادر أن «محاربة العنصرية ليســت موضوعا يهم التيار الحكومي الديني فقط، وإنما هذا موضوع يجب أن يشــمل كافة أجهزة التعليم، وينبغي أن يلزم التيار الديني (اليهودي). وباســتثناء بضع مدارس

فإن هذا لا يحدث، ولا في أي مرحلة تعليمية». وأشــارت المصادر إلى أن الانتقادات التي يتضمنها التقرير تتناول أيضا الحجم الضئيل جدا للأنشــطة والمبادرات في وزارة التربية والتعليم من أجل الحياة المشــتركة. وتقول الــوزارة إنها ترصد ميزانية بمبلغ عشــرة ملايين شــاقل، منذ العام الدراســي الماضي، لتمويل موضوع التربية الديمقراطية والحيـــاة المشــتركة ومحاربــة العنصريـــة، لكنها ترفض كشــف تفاصيل كاملة حول طريقة احتســاب هذه الميزانية، إذ تفــرض الوزارة تعتيما على بنود ميزانية الدعم في هذا الســياق وكذلك علــى الاتفاقيات التي تبرمها مــع منظمات وجمعيات من خارج الوزارة. ورغم ذلــك، ومن أجل المقارنة، فإن ميزانية الــوزارة لموضوع "الثقافة اليهودية" بلغت ١٥٠ مليون شــاقل، في ميزانية الوزارة الأخيرة، وحتى أن هذا المبلغ ليس نهائيا وقد يرتفع.

وقال أحد المصــادر إن "موظفي مكتب مراقب الدولـــة طلبوا الحصول على خطط عمل وقرارات (حول الحياة المشتركة ومحاربة العنصرية)، وليس أقوالا وحسـب، لكن موظفــي الوزارة واجهوا صعوبة في تزويـــد أجوبة على ذلك. لا توجد إســتراتيجية ولا توجهات مســتقبلية في مواضيع كهذه، في الوقت الذي يزداد خريجو جهاز التعليم تطرفا".

وأضاف المصـدر أنه "لا يمكن القول إن وزارة التربية والتعليم تتهرب من معالجــة مواضيع كهذه، لأن هذه المواضيع ليســت غاية تســتدعي تفكيرا وبذل جهد خاص. وهناك أنشـطة لتشـجيع حياة مشـتركة طبعا، لكن في الغالب تكون هذه مبادرة محليــة من جانب مدرســة أو منظمة صهيونية. والوضع بهذا الشكل منذ سنوات طويلة".

واعتبر مصدر آخر أن "الانطباع لدى موظفي المراقب هو أنه ربما تكون هناك نوايا طيبة لدى الــوزارة، لكن من الناحية الفعلية ما جرى فعله قليل جدا. ولا يوجد لدى جهاز التعليم محفز للعمل في هذه المواضيع، وبين أسباب ذلك عدم وجود دعم من قيادة الوزارة".

وادعت الوزارة في تعقيبها ما يلي: "إننا ننظر إلى التربية على الديمقراطية والحياة المشــتركة ومحاربة العنصرية بأنها قيمة هامة للغاية، وسنشــدد على ذلك بشـكل خاص في الخطة الإسـتراتيجية للوزارة للسـنوات القريبة المقبلــة. وفي هذا الإطار، ســيتم وضــع خطة عمل تلزم كافــة الوحدات في الوزارة وتشمل وظائف ومؤشــرات واضحة للتنفيذ. ويعمل في الوزارة طاقم للتربية المدنية ويدعم أنشـطة مثل عقد لقاءات بين مجموعات في المجتمع الإسرائيلي وتمويل دراسات في موضوع العنصرية. وعملت لجنة وزارية خلال السـنة الأخيرة على بلورة وثيقة توصيات للتربية على الديمقراطية والحياة الديمقراطية. ووفقا لتقارير معظم التلاميذ فإن المدارس تبذل جهودا كبيرة من أجل تشجيع التسامح تجاه الآخر المختلف".

تقاريـر خاصــة

مراقب الدولة الإسرائيلية يخصص الباب الأول من تقريره السنوي الجديد لموضوع تشغيل المواطنين العرب:

صورة قاتمة عن تشغيل المواطنين العرب والفجوات العميقة التي يعانون منها جراء التمييز!

*المواطنون العرب الذين يشكلون ٢٠٪ من مجموع المواطنين في دولة إسرائيل يشكلون ١٣٪ فقط من قوة العمل الكلية. ونسبة المشاركين في سوق العمل هي ٥ر٥٠٪ من مجمل المواطنين العرب (النسبة بين النساء هي ٢ر٣٠٪)، مقابل ٧٨٪ من المواطنين اليهود * بدون خطة إستراتيجية طويلة المدى، لن تتقلص الفوارق والفجوات، لأن تطبيق الخطط متعددة السنوات يصطدم بصعوبات ومعيقات عديدة ومختلفة !« نسبة العرب من مجمل العاملين في القطاع العام في العام ٢٠١٥ ـ ٢٫٦٪ فقط (في العام ٢٠٠٧ كانت ٧ر٥٪)*

الشركات الجماهيرية.

"هذه المعطيات ترســم صورة قاتمة لواقع بائــس ومثير للقلق في ما يتعلق بمســألة العمل والتشــغيل بين المواطنين العرب في إســرائيل وبالفجوات العميقة بين المجموعات السكانية المختلفة"! ـ هذه الخلاصة القاتمة هي التي يســجلها مراقب الدولة الإسرائيلية، يوسف شابيرا، في تقريره السـنوي للعام ٢٠١٥ (رقم ٢٦ ج) والذي نشره الأسبوع الفائت (يوم الثلاثاء – ٢٤ أيار)، في الباب الأول، من الفصل الأول، الذي خصصه لتشغيل المواطنين العرب في البلاد.

ويضيف المراقب، في بــاب تلخيص تقريره في هذا الباب: "وتدلّ هذه المعطيات، أيضا، على أن الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال يشــوبها نقص واضح، بل كانت غير سليمة وغير ناجعة. وفي الواقع العملي، في امتحان النتيجة النهائية، يتضح أن المواطنين العرب يعانون من تمييز متواصل"!

الموضوع الأول في التقرير!

واللافت في هذا التقرير، هذه السّنة، أن مراقب الدولة يولي موضوع تشغيل المواطني العرب أهمية مركزية، إذ يُفرد له الباب الأول من الفصل الأول (بعنوان "مهمّات عرضية، مهمّات بين وزارية") في التقرير كله، وذلك تحت عنوان "إجراءات الحكومة لتشجيع دمج المواطنين العرب في سوق العمل"، ويقول في تقديمه للمعطيات: "الموضوع الأول في هذا التقرير السنوي هو إجراءات الحكومة لتشجيع دمج المواطنين العرب في سوق العمل. فنسبة المواطنين العرب من مجمل المواطنين في سن العمل يعادل نحو ۲۰٪ (خُمس)، لكن بسبب معيقات مختلفة فإن نسبة التشغيل ومستوى المداخيل لدى هؤلاء المواطنين أقل التشغيل، جودة التشغيل ومستوى المداخيل لدى هؤلاء المواطنين أقل بكثير مما هي عليه لدى المواطنين اليهود ومعدلات الفقر بينهم أعلى

ويضيـف المراقب، في التقديم: "المعطيات التي توصلت إليها الرقابة تبين إنه إزاء الصعوبات والمعيقات في تطبيق الخطط متعددة السـنوات وفي استغلال الميزانيات المقررة لتطبيقها، لا بد من خطة إستراتيجية طويلــة المــدى لمعالجة الوضــع، وإلا ـ بدون خطة إســتراتيجية كهذه ـ فلــن تتقلص هذه الفــوارق والفجوات العميقة"! ويؤكــد: "صورة الوضع المرتسمة عن دمج عمال من المواطنين العرب في سوق العمل قاتمة جدا. وهذه هي الحال، أيضا، بالنسبة للأدوات الداعمة للتشغيل: لا تحسين في وضع شبكة المواصلات العامة إلى البلدات العربية ومنها والحضانات النهارية للأطفال في سن حتى ثلاث سنوات في هذه البلدات قليلة جدا". من أجل معالجة مشكلة الفوارق والفجوات بين المواطنين العرب واليهود في مجال التشغيل، يشــير مراقب الدولة في تقريره إلى "ضرورة مبادرة وزارة الاقتصـاد وسـلطة التطوير الاقتصادي للوسـط العربي ("والدرزي والشركسي"!)، بالتعاون مع ممثلين عن المجتمع العربي، إلى إعداد ووضع خطة إســتراتيجية شــاملة لتقليص الفجوات. مثل هـــذه الخطة، ينبغي أن تضمن التزاما واضحا من جانب حكومات إسرائيل برصد الميزانيات السنوية اللازمة للدفع باتجاه المساواة التشغيلية بين المواطنين العرب واليهود في دولة إسرائيل. ونظرا لارتباط هذا الموضوع بمواضيع ومجالات أخرى مختلفة، مثل التعليم، تشـجيع المبادرات التجارية وإنشاء مناطق صناعية، فمن المطلوب والضروري أن تكون المعالجة منظومية شاملة تشــمل جميع هــذه المواضيع والمجــالات، لأن مثل هــذه المعالجة ـ من خــلال التأكيد على دمج المواطنين العرب في ســوق العمل ـ من شــأنها ليس خدمة مبدأ المساواة والدفع باتجاه تحقيقه فقط، وإنما من شأنها المساهمة أيضا في دفع النمو الاقتصادي العام في دولة إسرائيل"!

نسبة العرب في المؤسسات الحكومية «تؤول إلى الصفر»!

بنين تقرير مراقب الدولة أن معدلات تشغيل المواطنين العرب ومداخيلهم من العمل أقل بكثير منها في الوسط اليهودي، وأن معدلات الفقر بين المواطنين العرب أعلى بكثير مما هي عليه في الوسط اليهودي. ففي العام ٢٠١٣، مثلا، كانت نسبة الفقر (نسبة السكان الذين يقل مدخولهم عن "مدخول خط الفقر") بين العائلات العربية ٤٧٤٪، تعادل ٥٣ ضعف نسبتها بين العائلات العربية ٤٧٤٪، تعادل مراقب الدولة بالقول: "عمليا، أخفقت دولة إسرائيل في تطبيق مبدأ المساواة الجوهرية بين مواطني الدولة اليهود والعرب، وفي امتحان النتيجة النهائية ـ وهو الأهم في هذا السياق ـ يستمر واقع التمييز بين مواطني الدولة"!

وبالرغم مــن حصول بعض التحســن في معدلات تشــغيل المواطنين العرب في خدمات الدولة (القطاع العام)، إلا أن الوضع لا يزال بعيدا جدا عن أن يكون كافيا أو مُرضياً. فبينما يشــكل العرب ٢٠٪ من مجمل المواطنين في الدولة، لا تتعدى مشــاركتهم في قوة العمل الكلّية في الدولة نسبة الــ ١٣٠٪، بينما يشــكل هؤلاء (المشاركون في ســوق العمل) نحو ٥٠٠٥٪ (النصــف) فقط مــن مجمل المواطنين العرب (النســة بين النسـاء هي ٢٠٠٧٪ من النساء العربيات)، مقابل ٧٨٪ من المواطنين اليهود يشاركون في سوق العمل.

أما في قطاع الخدمات الحكومية والمؤسسات الحكومية المختلفة، فإن نسبة تشغيل العرب "ضئيلة جدا، بل تؤول إلى الصفر" ـ كما يؤكد تقرير مراقب الدولة. وهذا، على الرغم من الارتفاع الذي حصل في نسبة المواطنين العسرب العاملين في المؤسسات الحكومية خلال الأعوام من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥، من ٧ر٥٪ إلى ٢ر٩٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع. ويقرر تقرير مراقب الدولة هنا: "الأهداف التي وضعتها قرارات حكومية لدفع مساواة المواطنين العرب ودمجهم في خدمات الدولة لم تتحقق. تمثيل المواطنين العرب في الشركات الحكومية الأساسية، بين العاملين وفي الوظائف الإدارية، منخفض جدا، بل معدوم تماما ـ صفر ـ

فعلى سبيل المثال، كما يبين تقرير مراقب الدولة، نسبة العمال العرب ("أبناء الأقليات"!) في شــركة الموانئ الإســرائيلية الحكومية هي ٧ر٠٪ فقط، وفي ميناء أســدود (أشــدود) ـ الميناء الأكبر والرئيســي في دولة إســرائيل ـ هي ٢٠٧٪ (عاملان مســلمان وثلاثة عمال دروز)، وفي شــركة

عام في العام ٢٠١٥. ٢ر٩٪ فقط (في العام ٢٠٠٧ كانت ٢ر٥٪)* "مسارات الغاز الطبيعي لإسرائيل م. ض" ـ صفر! وكذلك هي الحال، أيضا، في الشركات الجماهيرية: ففي سلطة سندات القيمة، مثلا، نسبة العاملين العرب هي ٥ر١٪، وفي سلطة المطارات ـ ١ر١٪، وفي بنك إسرائيل (البنك المركزي) ـ ١٪، بينما ليس هناك أي مدير عربي في العديد من هذه

القرارات الحكومية والتصريحات الاحتفالية لا تحل المشكلة!

ويجــزم المراقب بأن حجم الاســتثمارات الحكومية في الوسـط العربي ووتائــر التقدم فــي رصدها وصرفها لا تتيح للخطـط الحكومية التي تم ووتائــر التقدم فــي رصدها وصرفها لا تتيح للخطـط الحكومية التي تم وضعها وإقرارها حتى الآن تحقيق أيــة نتائج جدية على صعيد تقليص الفجــوات القائمــة بين المواطنين العــرب واليهود فــي الدولة. ويؤكد: "التصريحــات الاحتفالية والكلمات المنمقــة الجميلة وقرارات الحكومة ــ كلهــا غير كافية لإحداث التغيير الجدي المطلوب. ثمة حاجة ماســة إلى فمان تطبيق هذه الخطــط وتنفيذها على

ويعـود المراقب في تقريره الحالي إلى تسـجيل الحقيقة الأساسـية المعروفـة بــأن "المواطنين العرب عانــوا، طوال الســنوات كلها، من قلة الميزانيات الحكومية المرصودة لهم في شتى المجالات، وأن الاستثمارات المخصصــة لهــم ضئيلة وغيــر مســتمرة وأن الحكومات الإســرائيلية

المتعاقبة لم تتخذ قرارا استراتيجيا بشأن معالجة الفجوات وسدّها"! وأظهر الفحـص الذي أجراه مكتـب مراقب الدولة أن وتيرة اسـتغلال الميزانية التي أقرتها الحكومة للمسـاعدة في رفع وتحسـين مسـتوى تشـغيل المواطنين العرب كانت بطيئة جدا، إذ تم اسـتغلال ما نسـبته ٨٠٪ فقـط من هذه الميزانية على مدار ثلاث سـنوات، منـذ إقرارها في العام ٢٠١٤.

كما يظهر، أيضا، أنه لم يتم رصد ميزانيات مخصصة للمواطنين العرب في المجالات الخاضعة لمســؤولية ســلطة التشــغيل، وهي إحدى الأذرع الحكوميــة المركزية ـ إن لم تكن الأكثر مركزية، على الإطلاق ـ المســؤولة عن معالجة قضايا التشــغيل وطرح حلول لها. ويتجسد شح/ انعدام هذه الميزانيات، مثلا، في الفجوة الكبيرة القائمة في مســتوى الضغط (ضغط المعمل والمراجعين من المواطنين) القائم في مكاتب ســلطة التشــغيل الموجــودة والعاملة في البلــدات العربية وتلك الموجــودة والعاملة في البلــدات المختلطة: فالموظف الواحد الذي يســتقبل الجمهور في مكتب ســلطة التشــغيل في بلدة يهودية أو بلدة مختلطة التشــغيل في بلدة عربية يعالج، في المتوسط، ٢٤ مواطنا من طالبي العمــل يوميا، بينما الموظف الواحد في مكتب ســلطة التشــغيل في بلدة عربية يعالج، في المتوسط، ٢٠ طالـب عمل يوميا. وعلاوة على هذا، وجد مراقب الدولة أن هناك "نقصا كبــرا وخطيرا" في عدد الموظفين الناطقين بالعربية في مكاتب ســلطة

ووجد تقريــر مراقب الدولة، أيضــا، أن إحدى العقبات الأساســية أمام تشــغيل المواطنين العرب تتمثل في تدني مســتوى شبكة المواصلات العامة من البلدات العربية وإليها وأن أحد المعيقات أمام تشــغيل النساء العربيات هو غياب وانعدام حضانات الأطفال النهارية للأطفال حتى سن ثلاث ســنوات: ٢٧١١٪ فقط من هذه الحضانات التي أقيمت في إســرائيل ابتداء العام ٢٠١٠ كانت في بلدات عربية! ومعنى هذا، في الترجمة العملية في أرض الواقع، أن ١٠٪ فقط من الأطفال العرب في سن حتى ثلاث سنوات يتمتعون بمثل هذه الحضانات المعترف بها رســميا والخاضعة لمراقبة رســمية من الجهات الحكومية المختصة، مقابل ٢٣٪ من الأطفال اليهود في السن ذاتها.

هذا التقرير ليس الأول... لكن، لا شيء يتغير!

من نافل القول التأكيد، بالطبع، على أن تقرير مراقب الدولة الجديد، الحالبي، ليس الأول الذي يطرح هذه المشكلة بكل حدتها وتفاصيلها وحيثياتها المتشعبة والقاتمة، إذ سبقته تقارير أخرى كثيرة أصدرها مكتب مراقب الدولة في سنوات سابقة وتطرقت إلى واقع المشكلة وآفاق الحلول، لكن شيئا جوهريا لم يتغير، مما يعني أن المشكلة تزداد تعمقا وتفاقما، كما يؤكد التقرير الحالي.

ففي العام ٢٠٠٧، مثلا، أعلن مراقب الدولــة آنذاك، القاضي (المتقاعد) ميخا لندنشتراوس، أنه ينوي الشروع في إجراء تحقيق في أعقاب الكشف في حينه عن أن غالبية الوزارات الحكومية وهيئاتها وأذرعها المختلفة "لا تفعل أي شيء لتحقيق الهدف الذي وضعته مديرية خدمات الدولة بشأن تشغيل عمال من الوسط العربي"!

وكان هــذا الحديــث يجري، آنــذاك، عن الهدف الذي وضعتــه الدولة ـ
بواســطة مديرية خدمات الدولــة ـ وتمثل في: أن تصل نســبة العاملين
العرب في القطاع العام (الحكومي) إلى ١٠٪ على الأقل من مجمل العاملين
في هذا القطاع، في غضون خمس ســنوات! وفي تلك الســنة، ٢٠٠٧، كان
مجموع العاملين العرب في القطاع العام ٣٤٢٩ عاملا وموظفا شــكلوا نسبة
٧ر٥٪ من مجموع العاملين في القطاع العام في إسرائيل.

لكن، بعد مرور خمس ســنوات على هــذا "التهديد" (الذي لم يخرج إلى حيـر التنفيذ، أصلا) وعلى الهدف المذكور، لم يتحقق ســوى القليل جدا ــمــع نهاية العام ٢٠١٢، بلغ عدد العامليــن والموظفين العرب في القطاع العــام ٥٤٣٣ عاملا وموظفا عربيا شــكَلوا ما نســبته ٨٪ فقط من مجموع العاملين في القطاع العام.

وكان تقرير سابق لمراقب الدولة، من العام ٢٠١٣، قد أشار إلى أن "الدولة لـم تقدم، أبداً، أية تفسـيرات أو تبريرات لعـدم تحقيقها الهدف الذي وضعتـه وأقرته هي بنفسـها، كمـا أنها لم تضع هدفا جديـدا، محدثا، منــذ العام ٢٠١٢، مما يولد الانطباع بأن ثمة في الحكومة الإسـرائيلية من لم يعد معنيـا بالتعهد والالتزام في كل ما يتصل بتشـغيل المواطنين العرب ودمجهم في سلك الخدمات العامة / القطاع العام وما يتصل، تبعا لذلك، بتقليص الفجوات بين نسبة هؤلاء من مجمل المواطنين في الدولة ونسبتهم من بين عاملي وموظفي القطاع العام"!



الفلسطينيون في النقب: استهداف متواصل.

التقرير الجديد لمراقب الدولة في فصل خاص عن «إسكان البدو في النقب»:

مماطلة وتقصير حكوميان في تنظيم إسكان البدو في النقب برغم كونه «هدفاً مركزياً ذا أهمية قومية عُليا»!

استمرار واستفحال أزمة البناء «غير المرخص» وما يتبعها من أعمال الهدم السلطوية «نتيجة غياب اَفاق التطور والتطوير القانونية والمماطلة في إجراءات التنظيم»!

> أجمعت الهيئات والمنظمات التمثيلية والحقوقية الناشطة في قضية حقوق المواطنيـــن العرب البدو في النقب، وخاصة في القرى التي لا تزال "غير معترف بها رسميا"، أوضاعهم والهجوم الحكومي الرسمي المتواصل على أراضيهم في مسعى لترحيلهم عنها و"توطينهم" في بؤر بعيدة عنها، على أن ما تضمنه تقرير مراقب الدولة الجديد، الذي نشر يوم الثلاثاء الماضي (٢٤ أيار)، حول هذه القضية "يعرض التقصير والإخفاق الحكوميين الخطيرين في كل ما يتعلق بقضايا السكن، التطوير والبنى التحتية في المجتمع البدوي في النقب، غير أن الواقع كما هو أخطر بكثير"! فتحت عنوان "تنظيم سـكن البدو في النقـب"، خصص مراقب الدولة في تقريره الجديد فصلاً كاملا امتد على ٦٧ صفحة اســتهلها بمقدمة تؤكد على أن "لتسوية مسـالة إسـكان البدو في النقب أهمية قومية من الدرجــة الأولى"! ثم أضاف: "في العام ٢٠٠٨، قدمت لجنة شعبية (لجنة غولدبرغ) توصياتها في الموضوع. وقد تبنت المبادئ الأساسية التي شكلت صلب تلك التوصيات ومركزها واتخذت إجراءات لتطبيقها أدت، بين أمور أخرى، إلى تقديم اقتراح قانون في العام ٢٠١٣ بخصوص تسـوية المطالب بشـأن الملكية على الأراضي المختلف عليها. وفي كانون الثاني من العام نفســه، عادت الحكومة وسحبت اقتراح القانون المذكور وقررت، في الوقت ذاته، تطبيق خطة اجتماعية ـ اقتصادية لتعزيز البلدات البدوية المعترف بها في

> وعلــى خلفية تسلســل هذه الأمور ـ أضافت المقدمة ـ لــم يحصل أي تقدم جدي وحقيقي في مسـألة تنظيم إسـكان البدو في النقب. بل العكــس هو الصحيح، إذ تراجع الوضع وازداد ســوءا، بعد ســبع ســنوات من توصيات لجنة غولدبرغ: فلا حل شــموليا لاحتياجات السكان البدو في مجال السكن والإسكان، فيما يزداد عدد هؤلاء السكان باستمرار. أما الإجراءات العملية التي تم تنفيذها لتسوية مطالب الملكية وتسـوية موضوع إسـكان السـكان البدو في القرى غير المعترف بها، فقد أثمرت نتائج ضئيلة وهزيلة جدا، إذ لم ينتقل سوى عدد قليل جدا، هامشي، من بين البدو الموزعين في القرى غير المعترف بها إلى السكن في نطاق البلدات المعترف بها. ويشدد تقرير المراقب على أن المشاكل الناتجة عن انعدام التسوية الشاملة لقضية سـكن وإسـكان البدو في النقب تزداد تفاقما وخطورة كلما مرت السـنين. ولهــذا، "يبــدو، إذن، أنه مع مرور الوقت تتضاءل فرص تطبيق مثل هذه التســوية وتتقلص، مما يلزم حكومة إسرائيل بالتحرك والعمل الجاد والحازم، بإصرار ومثابرة، وفي أســرع وقت ممكن، من أجــل دفع معالجة هذه القضية، مــن خلال جهد يرمي إلى تحقيق نتائج جدية. ذلك أن المســؤولية عن هذا الأمر تقع، بالكامل، على عاتق الحكومــة وحدها، بصورة حصرية، بالتعاون والتنســيق مع قــادة الجمهور البدوي في النقب وممثليه، لأنه عنصر هام وضروري، بل شــرط أولي لنجاح هذا الجهد، لما لديهم من قدرة على تجنيد السكان البدو حوله".

خلفية عامة

يبلــغ تعــداد المواطنين العرب البدو فــي النقب نحو ٢٠٠ ألف إنســـان، أكثر من نصفهم في سن ما دون الثامنة عشرة. ويسكن نحو الثلثين من بين هؤلاء في بلدات معترف بها، بينما يســكن الآخرون (نحو ٧٠ ألف إنســـان) في مناطق عديدة موزعة خارج نطاق البلدات المعترف بها (التجمعات غير المعترف بها).

ويقـول تقرير مراقب الدولة: تشـكل قضية تنظيم سـكن البـدو من التجمعات غير المعترف بها واسـتقرارهم فـي بلدات معترف بها أحــد التحديات المركزية في تطوير النقب بشـكل عام. وقد أدركت حكومات إسـرائيل دائما الحاجة الماسة إلى حل هذه المسـألة وتنظيم سكن البدو هناك في أسـرع وقت ممكن، إلى جانب أهمية دمج السكان البدو في حياة المجتمع الإسرائيلي، من خلال تحسين أوضاعهم الاقتصاديــة ـ الاجتماعية، بما في ذلك تحسـين مسـتوى الخدمــات المقدمة إلى السكان في البلدات المعترف بها.

وفي العــام ٢٠٠٧، كلفت الحكومة وزير البناء والإســكان بتعيين لجنة شــعبية خاصــة لفحص الموضوع وتقديم توصياتها بشــأن سياســة تنظيم ســكن البدو فــي النقب. وبالفعل، أقيمت هذه اللجنة وتولى رئاســتها قاضــي المحكمة العليا (المتقاعــد) إليعازر غولدبرغ. وفي كانون الثاني ٢٠٠٩، وفي أعقاب تســلمها تقرير "لجنــة غولدبرغ" وتوصياتها، قررت الحكومة اعتبار توصيات هذه اللجنة "أساســا لحل المســألة وتسويتها". وكانت اللجنة قد أكدت في تقريرها على ضرورة أن تتم بلورة سياســة لحل المســألة "في أســرع وقت"، ثم صياغة هذه السياسة في نص قانون خاص لضمان تطبيقها.

وفي أيار ٢٠١٣، نشـرت الحكومة مشروع قانون لتنظيم سكن البدو في النقب، جاء فيه أن موضوعه هو "الجانب القانوني في مســألة تنظيم سكن البدو في النقب، بما في ذلك تســوية المطالب بشأن الملكية على الأراضي في النقب، كما قدمها بعض الســكان". لكن الحكومة عادت وســحبت مشــروع القانون هذا، في كانون الأول من العام نفسه.

القصورات الأساسية

أظهــر الفحص الذي أجــراه مكتب مراقب الدولة لهذا الموضــوع برمته جملة من القصورات والتقصيرات الحكومية في معالجة هذه المســالة وحلها، في مركزها: لم يتم التوصل إلى تسوية بشأن ملكية الأراضي سوى بشأن ١٪ فقط من أصل ٥٩٠ ألف دونم يطالب المواطنون البدو بالملكية عليها، آلاف الأزواج الشابة من البدو يضافون كل سنة إلى دائرة المواطنين الذين لا يمتلكون أي حل سكني ملائم، لم يتم تنظيم مسألة السكن سوى لنحو ٣٤٠٠ مواطن فقط، يشكلون أقل من خُمس مجموع السكان

البدو في القرى غير المعترف بها، استمرار واستفحال أزمة البناء "غير المرخص" وأعمال الهدم السلطوية "نتيجة غياب آفاق التطور والتطوير القانونية والمماطلة في إجراءات التنظيم". ويُضاف إلى هذه، أيضا، ما تقوله منظمات حقوقية تتابع قضايا المواطنين البدو في النقب، وفي مقدمته: سد آفاق التطوير والتطور في البلدات المعترف بها، من خلال حرمان السكان هناك من تراخيص البناء، عدم وضع خطط حكومية للتطوير والتخطيط لإقامة بلدات يهودية على أراض تابعة للبلدات البدوية وأهلها.

ومـن بين القصورات التي يعددهـا تقرير مراقب الدولة، أيضـا: ١- المماطلة في وضع سياســة واضحة لمعالجة المســألة وحلها، ثم في تطبيق مثل هذه السياسة، وهو ما ينطــوي على نتائج بعيدة الأثر والمدى على حياة الســكان البدو المقيمين فــي البلدات المعترف بها وفــي التجمعات غير المعترف بها، على حد ســواء، كما على قدرة الحكومة على التوصل إلى حل لهذه المسألة وتطبيقه مستقبلا، بما لهذا ما انعكاســات على قدرة الحكومة على تطوير النقب واســتغلال الأراضي فيه وفق احتياجاتها! ٢-المماطلة في تسـوية مطالب الملكية على الأراضي وتنظيم سـكن البدو في التجمعات غير المعتــرف بها، إذ تبين المعطيات المتوفرة أن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين الدولة وسكان التجمعات غير المعترف بها لكي ينتقلوا إلى السكن في بلدات معترف بهــا كانت (الاتفاقيات) قليلة جــدا ـ مع نحو ٣٤٠٠ مواطن بدوي فقط، يشـكلون ٣ ـ ٥٪ فقط من مجموع السـكان فــي التجمعات غير المعترف بهــا. ٣ـ العلاقات التبادلية بين الأجســام والهيئـــات المكلفة بمعالجة الموضوع، وهي تعود إلى وزارات حكومية مختلفة، شهدت صراعات وخلافات عديدة ممـا أعاق ويعيق الاتصالات مع المواطنين المعنيين ويعيق، بالتالي، فرص التوصل إلــى اتفاقيات معهــم. ٤- المماطلــة والتأجيل في إجراءات التخطيــط، التي تمتد لسـنوات أحيانا، مما يحـول دون وضع الحلول وتنفيذها كمـا "يفاقم ظاهرة البناء غير المرخص بين البدو في النقب". ٥ـ البنى التحتية في عدد من البلدات المعترف بها (رغم مرور سنوات على الاعتراف الحكومي الرسمي بها)، لم تحظ بأي علاج جدي وحقيقــي فلا تزال، حتى الآن، تعاني من حالة متردية ســواء في مجال الشــوارع أو الربط بشبكة الكهرباء أو توفير مياه الشرب وغيرها. وحيال ذلك، لا يمكن أن تشكل هذه البلدات مركز جذب للسكان البدو القاطنين في تجمعات غير معترف بها، مما يعيق بالتالي إمكانية حل مسـألة إسكان البدو وتنظيمها. ويشير المراقب هنا إلى أن هـــذه القضية بالذات كان قد تم التطرق إليها في تقرير لجنة غولدبرغ المذكور، منذ العام ٢٠٠٨. ٦- تطبيق القانون في مجال البناء غير المرخص: تراوح هذه القضية في دائرة مغلقة قوامها البناء غير المرخص، ثم هدم هذه الأبنية من قبل السلطات الحكومية المختصة، ثم إعادة بنائها من قبل السكان أنفسهم وهكذا دواليك، من دون أن يتم وضع خطة شاملة ومناسبة لتنظيم البناء القانوني المرخص للسكن، مما يمكن أن يسمح بعرض حلول على السكان الذين يرغبون في الانتقال إلى السكن في بلدات معترف بها. ويؤكد تقرير المراقب: إن استمرار الحال على هذا المنوال من شــأنه "تعزيز وتعميق الشعور بالاغتراب لدى السكان البدو ولا يساهم في التوصل

التوصيات الأساسية

يضع تقرير مراقب الدولة في هذا الفصل جملة من التوصيات تشمل: ١. تســوية الملكية على الأراضي: على الحكومة أن تعمل جديا وبســرعة لتسوية

 ١. تسـوية الملكية على الأراضي: على الحكومة أن تعمل جديا وبسـرعة لتسوية مـا يتعلق بمطالب الملكية على الأراضي. وفي هــذا الإطار، يجب أن توضح الحكومة لجميــع الهيئات المعنية بالأمر جميع الإجراءات والخطوات التي تنوي اتخاذها لحل هذه المسألة وتحريك عجلات معالجة الموضوع برمته.

٢. شـرح السياســة الحكومية: بعد أن تقوم الحكومة بإقرار الخطوات والإجراءات العمليــة التي تنــوي اتخاذها في هــذا الموضوع، وخاصة مســالة ملكية الأراضي وتنظيم الســكن بشــكل عام، من الضروري أن تســتعد الهيئات الموكلة بمعالجة الأمر من قبل الحكومة جيدا وأن تقوم بشرح السياسة الحكومية المعتمدة لجمهور المواطنين البدو في النقب، بالتعاون مع قادته ورؤسائه.

٣. تنظيـــم العلاقات التبادلية بين وزارة الزراعة و"ســلطة التســوية" الحكومية: ينبغي على هذين الجســمين الحكوميين تنســيق العمل بينهما وتنظيم علاقات العمــل المتبادلــة بينهما فــي المجالات المختلفــة، ثم العمل من خــلال التعاون المشــترك من أجل تحقيق الهــدف المركزي ذي الأهمية القوميــة العليا ـ تنظيم سكن البدو في النقب.

٤. تسريع إجراءات التخطيط والتنظيم: يجب على وزارة الزراعة، على لجان التنظيم ومؤسسات التخطيط والتنظيم الرسمية الأخرى في الدولة العمل السريع، بالتنسيق والتعاون، من أجل تنفيذ وإنجاز الإجراءات التنظيمية اللازمة، في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الإطار، ينبغي إتمام بلورة الخطة الشاملة ـ التي ورد ذكرها آنفا ـ لتسوية المسألة، بما تتضمنه من حلول لقضية إسكان البدو في النقب.

٥. تطوير البنى التحتية الأساسية في البلـدات المعترف بها: ينبغي على وزارة الزراعــة مواصلة العمل الجــدي والحازم من أجل تحقيق التــزام مالي طويل المدى يضمن تطوير البنى التحتية الأساسية الناقصة في البلدات البدوية المعترف بها، وعلى الحكومة مد يد العون في هذا.

٣. تطبيــق القانون: يجب مواصلة العمل فــي معالجة موضوع البناء غير المرخص من خلال بلورة سياســة واضحة بشأن ســلم الأولويات في مجال تطبيق القانون في البلــدات البدوية فــي النقب، وذلك كي يكون من الممكن الشــروع في تطبيق هذه السياسة.



«بتسيلم» ينزع القناع عن مقاومة «اليسار» للاحتلال!

التقرير الذي أصدره مركز "بتسـيلم" يوم الأربعاء (٢٥ أيار) يشكل، في خلاصته الأخيرة والقرار الذي انبثق عنها، تطوراً مدوياً رغم أنه لم يحظ ـ لأســباب واضحة! ـ بما يستحقه من التغطية الإعلامية التي توازي أهميته وجوهرية الموقف الذي يحمله من حيث كونه نقطة تحوّل هامة، ليس على صعيد العمل والممارســة اليومييــن فقط، وإنما على صعيد الوعي لواقع الأمور وحقيقة صيروراتها.

فبعــد ٢٥ عاماً مــن العمل والتعاون مع جيــش الاحتلال وأذرعه (القضائية العســكرية، أساســـأ)، يســـتجمع "بتســيلم" قدرا كبيرا من الشــجاعة والجرأة ليعترف بــأن معالجاته وتدخلاتــه ـ في إطار هذا التعاون ـ لم تؤدّ ولا تؤدي إلى تحسـين حقوق الفلسـطينيين، وأكثر من هذا وأهمّ: إنه (المركز) "يخدم، فعليا، مواصلة شــرعنة الاحتلال، بدلا من تحسين حقوق الفلسطينيين" و"يساهم في نهج العرض التحريفي الهادف إلى شرعنة الاحتلال"، ليصل في ختام تقريره المعنوَن بـ"ورقة التوت التي تغطي الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسـكري كأداة للتمويه"، إلى إعلان قراره بالتوقف عن التعــاون مع هذا الجهاز (النيابة

وبصرف النظر عن المعطيات الكثيرة التي تضمنها التقرير بشــأن عدد الشــكاوى التي تقدم بها إلى سلطات الجيش على خلفية انتهاكات موضعية وعينية لحقوق فلسطينيين في الضفة الغربية وكيفية تعامل سلطات الجيش معها ونتائج معالجتها، تبقى الحقيقة المركزية الأهم في توصّل "بتسيلم" إلى الاستنتاج المنطقي الوحيد المتاح، تأسيسا على هذه المعطيات وما تراكم تحتها من تجارب.

وعلــى النقيض التام ممــا أكدته منظمة "لنكســر الصمت" في خلاصة شــريط دعائي أصدرته ونشرته في اليوم نفسه، عن أنها "مستمرون ـ اليوم، غدأ وحتى ينتهي الاحتلال"، عبـّــر تقرير "بتســيلم" عن فهم عميق للحقيقة المركزية التاليـــة؛ ليس فقط أن الاحتلال لــن ينتهي بفعل عمل هــذه التنظيمات ونشــاطاتها، وإنما ـ وهذا هـــو الأخطر ـ أن هذه التنظيمات، بعملها ومنهجياته، تساهم في تكريس الاحتلال وشـرعنته ـ محليا ودوليا ـ وفي التغطية على جرائمه وفي تجنيب دولة إســرائيل أية مساءلة أو مقاضاة جنائية وفق أحكام القانون الدولي ومقتضياته.

كل ذلك لأن تعاون سلطات الجيش المعنية مع "بتسيلم" وسواه من منظمات "المجتمع المدني" الناشـطة تحت راية "حقوق الإنسان"، لا يتم إلا في نطاق واقع الاحتلال، مواصلته وتكريســه، بما يستدعيه ويبثَّه هذا من شــرعنة أخلاقية وقانونية، محلية ودولية، تقوم على "استعانة النيابة العسكرية بمنظمة بتسيلم ومنظمات أخرى للوصول إلى المشتكين (من الفلسطينيين في الضفة الغربية) من أجل تقصي الحقائق"، وفق ما أوضحه المستشار القانوني الحالي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إبان إشغاله منصب "النائب العسكري العام". أمــا "تقصي الحقائق" الذي ذكره مندلبليت فهو ما تحتاج إســرائيل إلى إظهاره وإثباته كحجــة دفاعية تصدّ بها دعاوى جنائية مقدمة إلى محكمة الجنايات الدولية ضد جنودها، قادتها العسـكريين أو ساسـتها بشـبهتي "جرائم الحرب" و"الجرائم ضد الإنسـانية"، بوجه أســاس. فطبقا لأحكام القانون الدولي ودستور هذه المحكمة، تكون الدولة المعنية (المتهـَمة) في حِلّ من المثول أمام هذه المحكمة، نظراً لسقوط مقبولية الدعوى أصلاً، "إذا كانــت تجري التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها ولاية عليها، ما لم تكن الدولة حقاً غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك" (المادة ١٧، البند ١ـ أ من "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية").

قــد نتفق، جزئيا، مع ما يدعيه البعض عن فائدة (محدودة جدا، كما يشــرح ويؤكد تقرير "بتســيلم" نفسه) في عمل هذه المنظمات تتمثل أساساً، وربما حصرياً، في حل نزر ضئيل من مشكلات عينية هنا وهناك وما يمكن اعتباره، في المحصلة، تخفيفا من معاناة أفراد مــن أبناء الشــعب الواقع تحت الاحتلال. غيــر أنه من الضروري هنا عــدم إغفال أو تغييب حقيقة أن نشاط هذه الجمعيات والتنظيمات كلها وبالمجمل هو نشاط لاحق، لا سابق. بمعنـــى، أن اطلاعهـــا على بعض الانتهـــاكات الموضعية ورصدها، ثـــم تدخلها العلاجي، يأتي بعد أن تكون هذه الانتهاكات قد وقعت. وهذا يعني أن محور نشــاطها يقتصر على التوثيق، الكشف والإعلام والتدخل في محاولة للمعالجة، بينما لا يساهم في منع وقوع هذه الانتهاكات، قطعيا تقريبا.

لكن في مقابل هذه الفائدة، في ميزان الربح والخسارة / الفوائد والأضرار، ثمة ضرر جسيم

فمن المؤكد أن هذا المعســكر، الذي ابتدع أكذوبة "الجيــش الأكثر أخلاقية في العالم"، يركّز جل نشــاطه السياســي والإعلامي في تجميل صورة الاحتلال وجيشــه، من خلال أدائه السياسي ومن خلال ما أقامه ويرعاه من "جمعيات ومنظمات إنسانية" تنشط ضد ما تسميه "ممارسات غير أخلاقية" و"أعشاباً ضارة". لكنّ المعركة الحقيقية تستهدف إنهاء الاحتلال وتصفيته، لا التخفيف من جرائمه وجعله أكثر "أخلاقية" و"إنسانية"!! وفي هذه المعركة، الحقيقية، تسـقط هـذه المنظمات وكل ما خلفها من "يسـار" يشــغُلها ويدعمها، لأن ما يمكن أن ينهي الاحتلال، فعلا، هو عاملان اثنان بالأساس: ضغط داخلي يتراكم من تصعيد وتوسيع رفض الخدمة العسكرية في جيـش الاحتلال، وضغط خارجــي يتمثل في حملة المقاطعة الدولية، تصعيدها وتوسيعها. وهذان العاملان، المركزيان الحاسمان، يعارضهما هذا "اليسار" ويرفضهما ويتصدى لهما ويشن هجوما كاسحا على دعاتهما ومؤيديهما! وفي هذا المنظور، يشكل تقرير "بتسيلم" الأخير، بما فيه من نزع للأقنعة وإسقاط "أوراق أسـاليب وطرق جديدة والسـعي إلى اجتراح أدوات نضالية أخرى، بديلة ومختلفة عما تم

المواطنين العرب في هذه البلاد اقتحام هذا الباب الذي شــرّعه "بتســيلم" ووضع مقاومة الاحتـــلال الحقيقيـــة في مركز خطابها السياســـي وفي صلب أية علاقة تعاون مســتقبلي مع أحزاب "اليســـار" و"الوسط" الإســرائيليين وما ينضوي تحتها من جمعيات ومنظمات "مدنية" ـ لا معارضة حقيقية للاحتلال ولا مقاومة حقيقية له سوى بهجر منهج "تجميله"

وغيــر هذا، تبقــى الأحزاب والحركات السياســية العربية احتياطياً على دكة "اليســار" و"الوسط" الإسرائيليين، بكل ما ينطوي عليه هذا من معان ودلالات وإسقاطات!

بقلم: سليم سلامة

على النضال الحقيقي ضد الاحتلال، المؤهل لإنهائه وتصفيته وتحرير الشعب الفلسطيني وتحقيق اســتقلاله على جزء من تراب وطنه التاريخي. ذلك أن نشــاط "بتسيلم" و"لنكسر الصمت'' وأخواتهما لم يغيّر شــيئا جوهريا في واقع الاحتلال وواقع معاناة الشعب الواقع تحته. لم يُســهم ســوى في تكريس الاحتلال وتجميل صورة "الديمقراطية الإسرائيلية" التي تجيز مثل هذه المنظمات وتتيح لها حرية الحركة والعمل! وهو نشــاط يشــكل جزءا عضويا من رؤية "معسـكر اليسار/ السلام الإســرائيلي" الفكرية وتطبيقها الفعلي، سيّان كان هذا "اليسار" في سدة الحكم أو في هوامش المعارضة.

التــوت"، تحدياً كبيراً يتمثل في ضرورة التخلص من نمــط "التفكير المعلّب" والبحث عن الركون إليه حتى الآن. وفي مواجهــة هذا التحدي، يتوجــب على الأحــزاب والحركات السياســية الفاعلة بين

و"أنســنته" والانتقال إلى ما يمكن أن يساهم في إنهائه، مساهمة فعلية وجدية: تغيير الموقـف من رفض الخدمة العسـكرية في جيـش الاحتلال وتغييــر الموقف من حملات

أعلنت منظمة «بتسيلم»، يوم الأربعاء (٢٥ أيار

الجاري) أنَّها قررت التوقف عن توجيه الشكاوي

إلى «جهاز تطبيق القانون العسكريّ». وشرحت المنظمة خلفيات وأسباب قرارها هذا في تقرير جديد نشرته في اليوم نفسه بعُنوان «ورقــة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيــق القانون العســكري كمنظومة لطمس الحقائق»، يفصّل الاستنتاجات التي تستند إلى معلومات تراكمت عبر مئات الشكاوي التي قدّمتها المنظمــة إلى «جهــاز تطبيق القانون العسكريّ» والعشرات من ملفّات شرطة التحقيقات العسكرية ولقاءات كثيرة عقدها ممثلوها مع مسؤولين رسميّين.

وأكــدت «بتســيلم» أنها «ســتواصل توثيق الانتهــاكات والتبليغ عنها، لكنّنا لن نســاعد بعــد اليــوم الجهاز الّــذي يعمــل كمنظومة لِطَمس الحقائق والذي يعفي مسبقًا القيادة العسكريّة المســؤولة والقيادة السياسيّة من المســؤوليّة عن السياسة التي أقرّوها». وتؤكد «بتسـيلم» أنهـا «أدركت، على ضـوء التجربة المتراكمة طوال ٢٥ ســنة، أن لا أمل في تعزيز العدل وحماية حقوق الإنسان عبر نظام يقاس أداؤه الحقيقيّ في قدرته على مواصلة تغطية انتهاكات القانون وحماية مسببي الضرر،

ويشير تقرير "بتسيلم"، بداية، إلى أن دور جهاز تطبيق القانون العسكري قد "تم تعريفه منذ البداية بشكل مصدود"ـ إذ أنّه "يحقّق فقط في حوادث محدّدة يُشــتبه فيها بــأن الجنود تصرفوا بشــكل مخالــف لأوامر أو تعليمات أعطيت لهم". لكن هـــذا الجهاز لا يحقق، بتاتا، في الأوامر نفسها وفي مسؤولية واضعي السياســات ومُضــدري التعليمات، ما يعني أن هذا الجهاز "موجّه فقط ضد الجنود الصغار، بينما يُمنح إعفاء مسبق لجميع أصحاب المناصب الرفيعة على الصعيدين السياسيّ والعسـكريّ، بمـن فيهـم النائب العسـكري الرئيسيّ ـ من أية مسؤولية أو مساءلة". ولذلك، فحتــى لو قام هــذا الجهاز بالمهمــة الملقاة علـــى عاتقه، تظلُّ فائدته فـــي تطبيق القانون محدودة. لكنّ فحص أداء هذا الجهاز يشير إلى أنه "لا يسـعى حتى إلى تنفيــذ هذه المهمة

تعاون متواصل منذ ٢٥ عاماً

منذ تأسيســها قبل أكثر من ٢٥ عامًا، توجهت منظمة «بتسيلم» إلى النيابة العسكرية مطالبةً بالتحقيـــق في مئات الأحداث التـــي ألحق فيها جنود الأذى بالفلسطينيين. ونتيجة بعض هذه التوجهات، فُتح تحقيــق جنائيّ. وفي كثير من الحالات، سـاعدت منظمة «بتسـيلم» المحققين في عملية جمع شهادات الضحايا والشهود الفلسـطينيين والحصول على الأوراق الطبية أو غيرها مـن الوثائق ذات الصلـة. وبعد الانتهاء مــن التحقيقات، واصلت «بتســيلم» التوجه إلى النيابة العسكرية للحصول على معلومات بشأن نتائج القضيـــة. وقد قدمت فـــي بعض الحالات طعونًــا للنيابة العســكرية على قــرارات بإغلاق ملفات، كما توجهت في حالات أخرى إلى «محكمة العدل العليا» ضد قرارات كهذه أو جراء المماطلة غير المعقولة في معالجة بعض الملفات.

منذ بدايــة الانتفاضــة الثانية، فــي أواخر العــام ٢٠٠٠، توجهت "بتســيلم" إلى النيابة العسكرية مطالبة بالتحقيق في ٧٣٩ حالة قُتــل فيها فلسـطينيون أو أُصيبــوا أو ضُربوا على أيـــدي جنـــود أو تضــررت ممتلكاتهم أو استخدمهم الجنود كدروع بشرية. ومن تحليل الإجابات التي حصلت عليها المنظمة بشأن معالجــة "جهــاز تطبيق القانون العســكري" لهــذه الحالات، تبين أنّه فــي رُبع الحالات (١٨٢ حالة) لم يجر أي تحقيق على الإطلاق، بينما تم إغلاق الملفات في نصف هــذه الحالات تقريبا (٣٤٣ حالة)، وفقط فــي حالات نادرة (٢٥ حالة) تم تقديم لوائح اتهام ضدّ الجنود المتورطين. وفي المقابل، تــم تحويل ١٣ ملفًا إلى المحاكم التأديبيـــة ولا تزال ١٣٢ حالة قيـــد العلاج في مراحــل مختلفــة، بينما لــم تســتطع النيابة

العسـكرية تحديد وضعية المعالجة بشأن ٤٤

أما الـ ٧٣٩ شكوى المذكورة التي قدمت خلال الفترة بين العــام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٥، فتوزعت على النحو التالى:

أ. قتـــل ـ ۲۰۸ حالات، لم يتـــم تقديم لوائح اتهام إلا في ٨ حالات منها، فقط، بينما لم يجر أي تحقيق إطلاقا في ٩١ حالة منها. أما الحالات التي تــم إجراء تحقيق فيهــا، فقد انتهت ٤٥ منها بإغلاق الملفات وتهم تحويل الملف إلى إجراء تأديبي في حالة واحدة و"لم يتم العثور على الطلب" في ٩ حالات و"لا يـــزال التحقيق جاريـــا" فـــى ١٦ حالـــة و"الملف قيـــد معالجة النيابــة" فـــى ٣١ حالة و"لم يتخـــذ قرار بفتح تحقيق، حتى الأن" في ∨ حالات.

ب. إصابات ـ ١٢٢ حالة، تم تقديم لوائح اتهام في ٤ حـالات فقط، بينما تم إغــلاق الملف في

ت. ضــرب ـ ٣٠٠ حالة، لم يتـــم تقديم لوائح اتهام ســوى في ١١ حالة بينما تم إغلاق الملف ث. المس وإضـرار بالممتلكات ـ ٧٨ حالة، تم

تقديم لائحتي اتهــام في حالتين منها فقط، بينما تم إغلاق الملف في ٤٦ حالة. ج . اســتخدام مواطنين "دروعا بشرية" ـ ٣١ حالـــة، لم يتم تقديم أيـــة لائحة اتهام في أي منها، وتم إغلاق الملف في ١٥ حالة.

لــم يتخذ قــرار بفتــح تحقيق حتـــى الأن ـ ٢٤ حالة; لم يجر أي تحقيــق ـ ١٨٢ حالة; لا تزال قيد التحقيــق ـ ٦٩ حالة; تم إغلاق الملف ـ ٣٤٣ حالة; قيد معالجة النيابــة ـ ٣٩ حالة; تم تقديم لوائح اتهــام ـ ٢٥ حالة; تــم تحويل الملــف إلى إجراء

وفي الإجمال، انتهت الشــكاوى الـ ٧٣٩ على

كيف يعمل «جهاز تطبيق القانون العسكريّ»؟

تأديبي ـ ١٣ حالة; لم يتم العثور على الطلب ـ

اكتسبت "بتسـيلم"، خلال سنوات تجربتها الطويلة، معرفة تنظيمية واسعة ومفصلة حول طريقة عمل هذا الجهاز واعتباراته، والتي يمكن الإشارة على أساسها إلى الإخفاقات الهيكليّــة الكامنة فــي عمله بشــأن معالجة عدد كبير من الملفات، إذ أغلق معظمها دون التوصل إلى أية نتيجة. تُجـرى تحقيقـات "شـرطة التحقيقـات

العسكريّة" بطريقة تنطوي على إهمال لا يسمح للمحققين بالوصول إلى الحقيقة. في إطار التحقيق، لا يتم بـــذل أي جهد تقريبا للحصول



تقرير «بتسيلم» الأخير يعلن وقف التعاون مع النيابة العسكرية العامة:

ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال ـ جهاز تطبيق

القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق!

*المهمة الملقاة على عاتق هذا الجهاز محدودة أصلا وتعفي صنّاع القرارات والسياسات، العسكريين والسياسيين،

من أية مسؤولية أو مساءلة، لكن هذا الجهاز «لا يسعى حتى إلى تنفيذ هذه المهمة المحدودة»!«

بتسيلم: طويت الصفحة.

على أدلة خارجيّة، و"يتكل" الجهاز مرارا

وتكرارا على وجود صعوبات معروفة منذ سنوات

طويلة، ويتذرع بهــا دون محاولة إيجاد حلّ لها.

وبدلا مـن الأدلة، ترتكــز التحقيقات، بشــكل

حصــريّ تقريبا، على إفادات الجنود والمواطنين

الفلسـطينيين المعنيين. وعلى الرغم من ذلك،

يتبين من ملفات التحقيق أن محقّقي "شـرطة

التحقيقــات العســكرية" يجــدون صعوبة في

جمعها وفي حالات كثيرة يتم جمعها فقط بعد

مرور أشــهر طويلة من وقوع الحدث. وخلال جمع

الشهادات، يعمل المحققون أساسا كناسخين لا

يســعون للبحث عن الحقيقة، حتى عندما تظهر

تناقضــات في أقــوال الجنود أنفســهم أو بين

بعــد هــذا التحقيــق، ينتقــل الملــف إلى

"نيابة الشــؤون الميدانيّــة" التي يحدد نظامُ

اعتباراتها، بشـكل مسبق تقريبًا، إغلاقَ الملف

دون نتيجــة. فملفــات كثيــرة تُغلــق بدعوى

"انعــدام التهمــة" ـ لأنّ النيابــة تقبــل، في

الغالـب، روايــات الجنــود المشــتبه بهم في

ارتكاب المخالفــة. وبالإضافة، لم تفعل النيابة

ـ التي ترافق التحقيقات منذ البداية وتشــرف

عليهـــا ـ أي شـــيء لتحســين عملهـــا وتطوير

أدائها، بل تكتفي فقط بالتحقيقات السطحية

التى تجريها "شــرطة التحقيقات العسكرية"

لاتخاذ قــرار في القضية. وفي هـــذه الظروف،

يتــم إغلاق ملفات كثيرة "لعــدم وجود أدلة"،

وهو أمــر متوقع حيال عدم بـــذل أية جهود أو

محاولات جــادّة لجمعها، ممــا يصعّب جدا، بل

في حالات كثيرة، تقرّر "نيابة الشوّون

الميدانيّـــة" عــدم فتــح تحقيق جنائـــيّ على

الإطلاق. وتفسّر قرارها هذا، أحيانا، بادّعاء

"انعــدام التهمــة". وهــذا ما يحصــل، غالبا،

بالاســتناد إلى روايـــات الجنود فقــط. أما في

الحالات التي يُقتل فيها فلسـطينيّون، فيكون

الادعاء، عادة، أن الحديث يــدور عن "عمليات

قتاليـــة" ـ الأمــر الــذي يعفــي الجنــود من

التحقيقات الجنائيّة، تماما، أكثر بكثير مما

يستمدّ "جهاز تطبيق القانون العسكري"

شــرعيّته، أيضًا، من الوجــود الظاهري لآليات

مراقبة في الجهاز المدني، والمتجسدة أساساً

في المستشــار القانونـــي للحكومة والمحكمة

العليا، والتي من المفروض أن تراقب عمل

النائب العسكري الرئيسيّ ـ صاحب الصلاحيّات

الواسعة ـ بوجه خاصٌ، وعمل النيابة العسكريّة

بوجــه عام. لكن المستشــار القانونـــي يختار،

عادة، منح معظم صلاحياته للنائب العسكري

الرئيســيّ ويمتنع عن التدخّل في قراراته. أما

يجيزه القانون الدولي.

يحول دون إعداد ملف جنائيّ بدونها.

أقوالهم وأقوال مقدّمي الشكاوى.

المحكمــة العليا، فليس مــن المفترض بها أن تعمل كآليـــة مراقبة منذ البدايـــة، وهي عادة ما فضّلت وتفضّل عدم التدخـــل، في الحالات القليلة التي طُلب ويُطلب منها ذلك. يتميز "جهاز تطبيق القانون العسكري"

أيضا بجملة من المشــاكل فــي نهجه اليوميّ: النظام ليـس متاحًا على الإطلاق للمشــتكين الفلسـطينيين، والذين لا يمكنهم أن يقدموا بأنفســهم شــكاوى في "شــرطة التحقيقات العسـكريّة"، بـل متعلّقـون بمنظمات حقوق الإنسان أو بمحامين يقومون بتقديم الشكاوى عنهم. وتســتمر معالجة كلّ شــكوى شــهورا طويلة حتى ســنوات. وفي العديد من الحالات، يكــون الجنود المتورطون قــد أنهوا خدمتهم العسكرية فلا يعود قانون المحاكمة العسكرية ساريًا عليهم. وعلاوة على هذا، لا تتمتع شرطة التحقيقات العسكريّة والنيابة، على حد سواء، بالشــفافية اللازمة وكثيراً ما يتطلب الحصول على معلومات منهما بشــأن الشكاوى المقدمة إليهما توجهات متكررة ومتواصلة.

تطبيق صوري للقانون

هذا هو الجهاز الذي تعرضه مصادر رســميّة في جميـــع أنحاء العالم وفي إســرائيل لإثبات ادعاءها بــأن الجيش يفعل كل ما في وســعه للتحقيق في الشــكاوى المقدّمــة ضد الجنود المســؤولين عن إلحاق الأذى بالفلســطينيين وتقديمهم للمحاكمة. ويتباهى المسؤولون بنجاعة هذا الجهاز وقيمه ويرفضون أي انتقاد جوهري. هذا على الرغم من أنّ المســؤولين في الجيش وخارجه يعرفون، حق المعرفة، مستوى أداء الجهاز ونتائج عمله.

بيــن تقرير وآخــر وبين لجنة وأخرى، ينشــأ حراك يســعى في الظاهر إلى إحداث تغييرات في عمل الجهاز وتحسين أدائه. وهذا الحراك الوهمي يتيح المجال لعناصر من داخل الجاهز وخارجه للتحــدث عن أهمية الهــدف المعلن من تطبيــق القانون على الجنــود، بينما تبقى الإخفاقات والقصورات الجوهرية على حالها.

ويسمح هذا الحراك الظاهري، أيضا وبين جملة أمور أخرى، بادعاء المسؤولين الرسميين بأن إسـرائيل تطبق القانون على الجنود الذين يلحقون الأذى بالفلسـطينيين، كما يســاهم في إضفاء الشــرعية ـ في إسرائيل وفي العالَم ـ على اســتمرار الاحتلال. وهكذا، تنجح الدولة في الحفاظ ليــس فقط على مفهوم "ســـلامة وأخلاقيّــة جهاز تطبيق القانــون"، وإنما أيضا على "الصورة الأخلاقيّــة" للجيش الذي يكافح هـــذه الأفعـــال (التي يتـــم تصويرهـــا بأنها "استثنائيّة").

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4



رام الله ۔ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959 هاتف: 2966201 – 2 – 00970 فاكس: 2966205 – 2 - 00970

> البريد الإلكتروني لـ «مدار»: madar@madarcenter.org موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

وقناتنا على اليوتيوب You Tube http://tiny.cc/nkdop

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي